الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

جامعة محمد بوضياف – المسيلة
معهد: تسيير التقنيات الحضرية
قسم: تسيير المدينة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبين: أحمد القويزي – مبارك قشي

تحت عنوان

تطبيق المقاربة التشاركية في إعادة تهيئة المشاريع العمرانية

دراسة حالة المقاربة التشاركية في إعادة تهيئة المركب الأولمبي بالمسيلة

لجنة المناقشة:

– د. جمال دحدوح	جامعة المسيلة	رئيسا
–	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
–	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

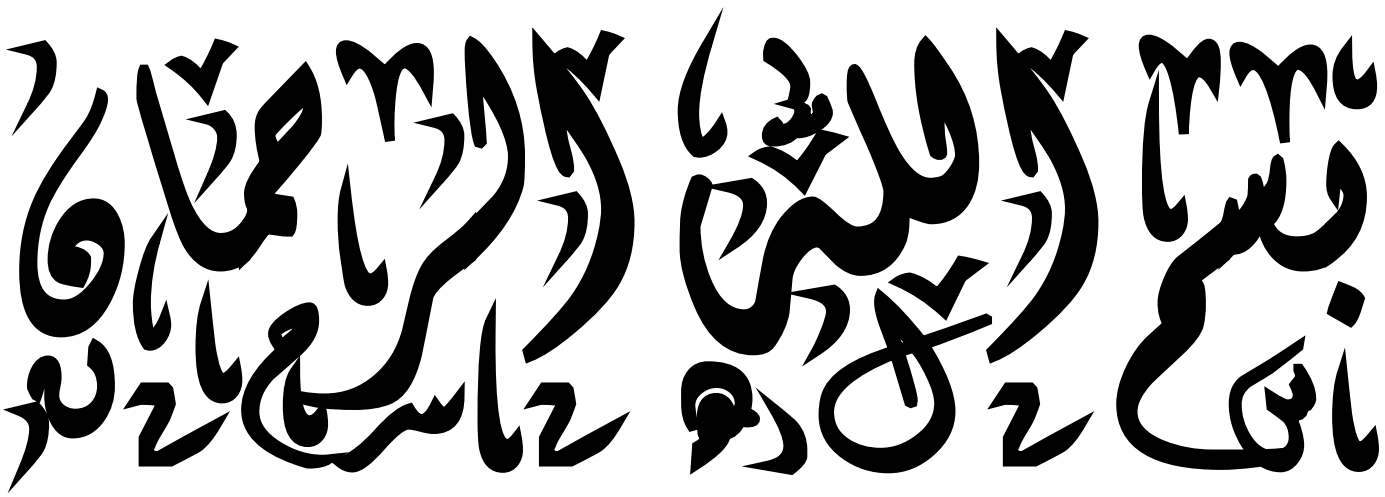

تشكرات

قال تعالى في محكم التنزيل:﴿ وَلَئِن شَكَرْتُم لأَزِيدنّكُم ﴾.

قال الحبيب ﷺ : (مَنْ لم يَشْكر النَاسَ لَم يَشْكر الله).

إن الحمد لله وحده نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، واقتداء بنور البصيرة ومفتاح القلوب وسيد الخلق أجمعين حبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم اللهم صل وسلم وبارك وزد على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد وعلى آله عدد كمال الله وبقدره كماله.

يشرفنا ونحن نضع أخر اللمسات لهذا العمل الذي تم بعون الله أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في انجاح هذا العمل ولو بالقليل بكلمة أو بابتسامة شكرا لكم جميعا.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان الخالص إلى الأستاذ الفاضل الذي لم يبخل علينا وكان عونا وسندا ومصدرا ومرجعا وذلل الصعب ومهد الطريق

مؤطرنا الأستاذ جمال دحدوح

الى كل أصحاب ومؤلفي المراجع والكتب الذين اعتمدنا عليهم

كما لا ننسى فضل وتعاون الادارات والمديريات على مستوى ولاية المسيلة

الى كل أساتذة معهد التسيير والتقنيات الحضرية وطاقم الإدارة المرافق

شكر خاص الى كل رفقاء الدرب وزملاء الدراسة

شكرا لكم جميعا.

القويزي احمد

إهـــــــداء

الحمد الله الذي علم الانسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على أشرف الخلق وخاتم المرسلين نور البصيرة ومفتاح القلوب وسيد الخلق أجمعين حبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم اللهم صل وسلم وبارك وزد على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد وعلى آله عدد كمال الله وبقدره كماله.

اما بعد أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من أمر الله بطاعتها، إلى من سهر على تربيتي وإرشادي إلى الطريق المستقيم، إلى من وهبا لي كل غالي ونفيس من اجل سعادتي وتحقيق احلامي، إلى من رافقاني بدعواتهم، إلى من يعجز

اللسان عن ذكر فضائلها إلى امي " أمباركة عبد الصمد" أطال الله في عمرها.

إلى أبي محمد (بن عبد الله) جازه الله عني وعن اخوتي كل خير.

إلى كل إخوتي من الكبير العياشي الى الصغير (يوسف) وكل أفراد العائلة.

الى كل الاصدقاء ورفقاء الدرب وزملاء الدراسة دفعه ماستر 2021 بالمسيلة.

اهداء خاص للسادة: لخضر شويرب، مبارك قشي، مفتاح بولال، عبد الكريم بلقرع.

اهداء خاص الى مشالي ابتسام، هدروق كلثوم، بن ساحة فاطمة الزهراء، اشواق بوحلفاية.

اهداء خاص الى طيرت المنة

إلى كل من ساهم في هذا العمل وأراد له النجاح.

إلى كل من جمعني بهم القدر.

إلى كل طلاب العلم.

القويزي احمد

إهـــــــداء

الحمد الله الذي علم الانسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على أشرف الخلق وخاتم المرسلين نور البصيرة ومفتاح القلوب وسيد الخلق أجمعين حبيبنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم اللهم صل وسلم وبارك وزد على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد وعلى آله عدد كمال الله وبقدره كماله.

اما بعد أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من أمر الله بطاعتها، إلى من سهر على تربيتي وإرشادي إلى الطريق المستقيم، إلى من وهبا لي كل غالي ونفيس من اجل سعادتي وتحقيق احلامي، إلى من رافقاني بدعواتهم، إلى من يعجز

اللسان عن ذكر فضائلها إلى والديا اطال الله في عمرهما

إلى روح خالتي رحمها الله

إلى كل إخوتي من الكبير الى الصغير وكل أفراد العائلة.

الى كل الاصدقاء ورفقاء الدرب وزملاء الدراسة دفعه ماستر 2021 بالمسيلة.

اهداء خاص للسادة: بن ناصر كمال، القويزي احمد، عبد الكريم بلقرع، اشواق بوحلفاية.

اهداء خاص الى الزوجة وابني فاروق قشـــــــــي

إلى كل من ساهم في هذا العمل وأراد له النجاح.

إلى كل طلاب العلم.

مبارك قشـــــي

خلاصـــــــة:

ان التصور التقليدي والمبني على فكرة ان مناقشة وتسيير الشؤون المحلية يجب ان يكون معهود للجماعات المحلية ممثلة في المجالس المنتخبة فقط بسبب عجز المواطن عن ذلك، وان كانت مقبولة وصحيحة في المراحل التاريخية السابقة لكنها لم تعد صحيحة اليوم بسبب عوامل كثيرة.

وامام هذه المستجدات برز معطى جديد في سياق المبادرات والجهود الرامية لدعم نظام التمثيل المحلي المثقل بتراكمات سوء التسيير والجمود لتطبيق مقاربة تشاركية تبعث الفاعلية بين المواطن وحكومته وافساح المجال امامه للانخراط جنبا الى جنب مع المنتخبين المحليين وفي هذا الصياغ يأتي موضوع بحثنا لدراسة ومحاولة فهم تأثير المقاربة التشاركية على إعادة تهيئة المشروع العمراني.

وبناءا على ما سبق يحق لنا طرح التساؤل التالي كيف يمكن صياغة نموذج وتوفير المناخ لإشراك المواطن من خلال مقاربة تشاركية في إعداد المشاريع العمرانية ومتابعتها ؟؟.

وقد يعود سبب تدهور المشاريع العمرانية على المستوى المحلي إلى غياب إشراك المواطن في ظل قصور الإطار التنظيمي والمؤسساتي للمقاربة التشاركية على المستوى الحلي ومختلف الفواعل المحلية.

حتى تكون نتائج الدراسة علمية وسليمة، يمكن اعتبارها سندا علميا صحيحا، تم تحديد مجالات الدراسة المجال المكاني، الزماني، المجال البشري والعينة المدروسة، كما تم افراغ أسئلة الاستمارة في جداول وفي الأخير قياس صحة الفروض المطروحة سابقا واعداد المشروع التنفيذي بناءا على البرمجة ومبادئ التهيئة ودفتر الشروط ووضح جملة من الاقتراحات والتوصيات.

من خلال هذه النتائج ان للمقاربة التشاركية دور فعال في إعادة بعث المشاريع العمرانية ولكن بشرط توفر جملة من الشروط يمكن حصرها في:

- ترسانة من القوانين واضحة وصريحة بالإضافة الى مناشير ومراسيم تشرح وتدعم القوانين بدل الاكتفاء ببعض المواد.
- خلق إطار مؤسساتي يكفل اليات تجسيد وتكريس المشاركة مختلف تنظيمات المجتمع المدني والاطلاع الخاص والمواطن بالإضافة الى المنتخبين محليا على حد سواء بعيد عن الاكتفاء بحق تقديم العرائض والمبادرة الشعبية والغموض الذي يكتنف مبادرة المجتمع المدني.
- واخير ضرورة خلق الوعي وتأهيل الفاعلين والى تحول المشاركة الشعبية الى نوع من الشعبوية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، المشروع العمراني، الفواعل المحلية،

Summary :

The traditional perception based on the idea that the discussion and management of local affairs should be entrusted to the local groups represented in the elected councils only because of the citizen's inability to do so, although it was acceptable and correct in the previous historical stages, but it is no longer true today due to many factors, the most important of which are:

In the face of these developments, a new data emerged in the context of initiatives and efforts aimed at supporting the local representation system that is burdened with accumulations of mismanagement and stagnation to implement a participatory approach that stimulates effectiveness between the citizen and his government and to allow him to engage side by side with the local elected. On the reconstruction of the urban project.

Based on the foregoing, we have the right to ask the following question: How can we formulate a model and provide a climate for citizen engagement through a participatory approach in the preparation and follow-up of urban projects?

The reason for the deterioration of urban projects at the local level may be due to the absence of citizen participation in light of the lack of the organizational and institutional framework for the participatory approach at the local level and the various local actors.

In order for the results of the study to be scientific and sound, it can be considered a valid scientific document. The fields of study were determined, the spatiotemporal field, the human field and the studied sample. The questions of the form were also emptied into tables, and in the end, the validity of the hypotheses presented previously and the preparation of the executive project based on programming and principles of preparation and a notebook. Conditions and clarify a set of suggestions and recommendations.

Through these results, the participatory approach has an effective role in reviving urban projects, but provided that a number of conditions are met, which can be summarized in:

- An arsenal of clear and explicit laws, in addition to circulars and decrees that explain and support the laws instead of being satisfied with some articles.

- Creating an institutional framework that guarantees mechanisms to embody and devote the participation of various civil society organizations and private and citizen knowledge, in addition to the locally elected alike, far from being satisfied with the right to submit petitions, popular initiative, and the ambiguity surrounding the civil society initiative.
- Finally, the need to create awareness and rehabilitate the actors, and to transform popular participation into a kind of populism.

Keywords: participatory democracy, urban project, local actors

مقدمـــــــــــــة:

ان التصور التقليدي والمبني على فكرة ان مناقشة وتسيير الشؤون المحلية يجب ان يكون معهود للجماعات المحلية ممثلة في المجالس المنتخبة فقط بسبب عجز المواطن عن ذلك، وان كانت مقبولة وصحيحة في المراحل التاريخية السابقة لكنها لم تعد صحيحة اليوم بسبب عوامل كثيرة

- ظهور المجتمع المدني المهيكل والمؤثر في الحياة العامة.
- التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين والتي انعكست على دور الدولة.
- أضحت المجالس المنتخبة المحلية هياكل صورية مفتقرة للجدوى في أداء التمثيل النيابي وللفعالية في تسيير وإدارة الشؤون العمومية.

وامام هذه المستجدات برز معطى جديد في سياق المبادرات والجهود الرامية لدعم نظام التمثيل المحلي المثقل بتراكمات سوء التسيير والجمود لتطبيق مقاربة تشاركية تبعث الفاعلية بين المواطن وحكومته وافساح المجال امامه للانخراط جنبا الى جنب مع المنتخبين المحليين وفي هذا الصياغ يأتي موضوع بحثنا لدراسة ومحاولة فهم تأثير المقاربة التشاركية على إعادة تهيئة المشروع العمراني.

جاءت المذكرة المكملة لنيل شهادة الماستر في الحوكمة والتنمية المحلية تخصص تسير المدينة تحت عنوان دور المقاربة التشاركية في إعادة تهيئة المشروع العمراني في جزئيين

الجزء الاول: الجانب النظري وجاء في فصلين اثنين كالاتي:

الفصل التمهيدي: جاء تحت عنوان مدخل عام أي المقاربة المنهجية للدراسة وقد تضمن كل ما يتعلق بالإشكالية وطرح التساؤلات ووضع الفرضيات وكذلك أهمية وأهداف الدراسة وأسباب اختيار الموضوع بالإضافة الى الدراسة السابقة

الفصل الأول: تحت عنوان المقاربة التشاركية وهي عبارة عن سند نظري وتعرضنا فيه الى بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالدراسة من اجل الإحاطة بالموضوع، عوامل نشأة المشاركة الشعبية، مجالات التطبيق، اليات تجسيد والتكريس بالإضافة الى اهداف وعيوب المقاربة التشاركية.

كما سنتطرق الى عوائق تطبيق المقاربة التشاركية في الجزائر التجربة الجزائرية في إطار برنامج كابدال CAPDEL.

اما **الجزء التطبيقي** فتضمن ثلاث فصول

الفصل الثاني: بعنوان الدراسة التحليلية لمنطقة الدراسة وقد تطرقنا فيها الى النقاط التالية:

– معلومات عامة حول مدينة المسيلة.

– تحليل منطقة الدراسة.

وجاء في **الفصل الثالث** بعنوان اليات اشراك الفاعلين في اعداد المشروع تحديد مجالات الدراسة: المجال المكاني، المجال الزماني، والمجال البشري، تحديد العينة المدروسة، افراغ أسئلة الاستمارة في جداول وفي الأخير قياس صحة الفروض المطروحة سابقا حتى تكون نتائج الدراسة علمية وسليمة، يمكن اعتبارها سندا علميا صحيحا.

اما **الفصل الرابع** والأخير فقد جاء بعنوان المشروع التنفيذي وتناولنا فيه البرمجة ومبادئ التهيئة ودفتر الشروط وبعض الاقتراحات والتوصيات.

صعوبات البحث: لا يخلو أي بحث خاصة البحوث الميدانية من الصعوبات التي تواجه الباحث عند نزوله للميدان نذكر منها:

– صعوبة تجاوب المبحوثين معنا نظرا للمستوى التعليمي المتدني لأغلب العينة.

– صعوبة الوصول إلى المسئولين قصد مقابلتهم نظرا لارتباطاتهم الإدارية وعدم اقتناعهم بمسعانا في البحث العلمي.

– عدم تمكننا من الضبط الدقيق لأسئلة الاستمارة والمقابلة.

وقد كان لرعاية الله عز وجل وتوفيق منه ثم توجيه ودعم من الأستاذ المشرف وكل من ساعدنا بالغ الأهمية في إنجاح مسار البحث وتخطي وإذلال كل الصعوبات.

الفصل التمهيدي مقدمة عامة

1. الإشكالية.
2. الفرضيات
3. أهمية الموضوع.
4. أهداف الدراسة.
5. مبررات اختيار الموضوع.
6. منهجية البحث والأدوات المستعملة.
7. الدراسات السابقة.

مقدمـــــة عامـــــــة:

ينحصر مضمون الديمقراطية في البداية على المجال السياسي فقط، إذ يعتبر عنصر الانتخاب واختيار الشعب لممثليه في مختلف الإدارات السيمة الأساسية لها، وقد حظيت في هذا الصدد باهتمام الكثيرين من المفكرين والفلاسفة مثل جون **جاك روسو** الذي دعا في كتابه **(العقد الاجتماعي)** إلى ضرورة خلق الثقة بين السلطة والشعب لممثليه بواسطة الانتخاب.

ضل الوضع قائما إلى أن ثار الشعب نتيجة تفطنهم للخطابات الرنانة والفارغة من المحتوى للأعضاء المنتخبين , ونظرا لكل المساوئ والسلبيات التي اعترت الديمقراطية في صورتها التقليدية أخفقت هذه الأخيرة في تلبية حاجيات المواطن , لتنتشر فيهم نزعة التغيير وتقديم الأفضل لحياتهم , ليتبنى بذلك جديد ليستقر وضعه أمام مفهوم الديمقراطية التشاركية التي كثيرا ما دار الحديث عنها على عدة مستويات سواء على المستولى الدولي , الوطني , المحلي .

يقوم المفهوم الجديد للديمقراطية التشاركية على ضرورة إشراك المواطن من خلال مقاربة تشاركيه في التسيير واتخاذ القرار ,فدور المواطن لا يقتصر على انتخاب ممثليه لأكثر من ذلك ليشمل بذلك تدخله المباشر ومساهمته ليعبر بذلك عن حضوره بإبداء أرائه وتقديم العرائض وطرح أفكاره .

عمدت تشريعات اغلب الدول إلى ترسيخ هذا المبدأ ضمن تشريعاتها في إطار دساتيرها وقوانينها والجزائر أيضا حاولت التماشي مع المستجدات التي تطرأ على العالم الذي يحيط بها سعت إلى تكريس مشاركة المواطن في تسيير شؤونهم وذلك ما يتضح جليا في التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016، والذي اعتبر فيه المؤسس الدستوري الديمقراطية التشاركية إحدى ركائز النظام على المستوى المحلي.

وبوجه أكثر وضوح وتفصيل في إطار قوانين البلدية والولاية , وعليه تم إرسال أسس الديمقراطية التشاركية بنظام جديد لتسيير الشؤون العامة على مستوى الجماعات المحلية لاعتبارها الأدوات النموذجية لتجسيد مقاربة تشاركيه وهذا نص المادة 11 : البلدية هي الفضاء الأنسب لتسيير الشؤون العمومية لممارسة المواطنة , قانون البلدية 11.10

ويعتبر برنامج كابدال CAPDEL، الذي أطلقته الحكومة الجزائرية ابتداء من سنة 2017 بالشراكة مع الاتحاد الأوربي وبرنامج الأمم المتحدة أحد أهم المبادرات الهادفة لتفعيل المقاربة التشاركية على المستوى المحلي.

هذا البرنامج الذي يعتبر مقاربة تشاركيه أنموذجية والذي يمس 10 عشر بلديات جزائرية من مختلف أقطار الإقليم الوطني , كتجربة أولية تهدف إلى تهيئة الظروف المواتية لتجسيد الديمقراطية التشاركية من خلال بناء قدرات الفاعلين المحليين والاستفادة من التجارب والنماذج الدولية الناجحة .

إن تدهور وفي عديد المرات من الفشل الذريع لعدد كبير من المشاريع على المستوى المحلي والجهوي وعلى سبيل المثال وليس الحصر فشل البرامج السكنية الجماعية منها خاصة وبمختلف الصيغ ,المحطات البرية لنقل المسافرين , الأسواق الجوارية المغطاة, الملاعب المعشوشبة اصطناعيا والقاعات المتعددة الرياضات , مشروع محلات الرئيس عبر بلديات الوطن , بالإضافة إلى المدن الجديدة سيدي عبد الله, بوينان , علي منجلي بقسنطينة , هذه المشاريع موجهة بالدرجة الأولى للمواطن من اجل تحقيق تنمية اقتصادية ورفاه اجتماعي , لذا أصبح من الضرورة إشراك المواطن واخذ رأي مختلف الفاعلين.

وبناءا على هذه المعطيات يحق لنا طرح التساؤل التالي:

في ظل قصور الإطار التنظيمي والمؤسساتي للمقاربة التشاركية على المستوى الحلي كيف يمكن صياغة نموذج وتوفير المناخ لإشراك المواطن في إعداد المشاريع العمرانية ومتابعتها ؟؟

الفرضيـــــــة:

قد يعود سبب تدهور المشاريع العمرانية على المستوى المحلي إلى غياب إشراك المواطن ومختلف الفواعل المحلية.

أهداف الدراســة:

- إعطاء صورة واضحة على مفهوم المقاربة التشاركية والتعريف بأهميته تطبيقها على المستوى المحلي
- زيادة الوعي لدى المجتمع (السكان) من خلال توضيح الآثار الايجابية التشاركية على المشروع العمراني.
- إبراز العوائق التي تحول دون تطبيق آليات التشاركية وممارستها على مستوى المحلي في المشاريع العمرانية.
- خلق مشاريع وإعادة بعث المنجزة منها في ظل المقاربة التشاركية.
- المساهمة في تطوير البحث العلمي، حتى وان لم تتحقق الفرضيات لتجنب إعادة طرحها في القريب العاجل.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

السبب الرئيس والدافع لاختيار الموضع هو التقرب أكثر من مجال التخصص، حيث أن تلوين الحوكمة والتنمية المحلية يؤكد على ضرورة إشراك المواطن في التسيير واتخاذ القرار على المستوى المحلي.

حداثة الموضوع وزيادة الاهتمام به على المستوى العالمي والمحلي أيضا، إذ يتجلى من خلال تجزئة عم قدرات الفواعل كابدال CAPDAL في عشر بلديات النموذجية في الجزائر كمرحلة أولى.

حداثة المقاربة التشاركية وانعدام مناخ مناسب لتطبيق أسسها في تسيير الشأن العام المحلي مع ضعف ومحدودية أدوات واليات تأطير مشاركة الفواعل الأساسية.

تدهور وفي العديد الحالات الفشل الذريع لعدد من المشاريع الموجهة مباشرة للمجتمع ومن اجل تحقيق تنمية اقتصادية ورفاه اجتماعي بسبب ضعف المشاركة للمواطن.

الميول الشخصي للمواضيع ذات الصبغة السياسية التي تجمع بين الطرح السياسي لمشاركة المواطن في الشأن المحلي والإطار القانوني المنظم لهذه المشاركة واليات تكريسها.

كما لا تنسى وبكل صدق دعم الأستاذ في هذا الاختيار والاقتراح.

منهجيـــة البحـــــث:

ان منهجية البحث السليمة هي الطريق المؤدي إلى الاستخلاصات والاستدلالات السليمة التي تكون قابلة للتعميم في النهاية وربما حتى المقاربات، والمنهج هي عبارة عن مجموعة من العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه [1].

وقصد اختيار المنهج الملائم للدراسة ومن اجل تحقيق الأهداف التي رسمناها مسبقا , عمدنا إلى اختيار المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم مع طبيعة بحثنا الميداني حيث يهدف كخطوة أولى إلى جمع البيانات الكافية عن ظاهرة أو موضوع وتحليل ما تم جمعه من البيانات بطرقة موضوعية كخطوة ثانية , تؤدي إلى تعريف العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة كخطوة ثالثة, يضاف إلى ذلك أن هذا

[1] موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ترجمة بوزيد صحراوي. كمال بوشرف سعد سبعون: دار القصبة للنشر، حيدرة الجزائر صفحة 99

المنهج يعتمد لتنفيذه على مختلف طرق جمع البيانات كالمقابلة الشخصية واستمارة الاستبيان وتحليل الوثائق والمستندات وغيرها[1].

أدوات جمع المادة العلمية:

اعتمدنا في الدراسة على مصدرين في جمع المادة العلمية

-مصادر المادة الميدانية :

اعتمدنا في جمع المادة على التحقيق الميداني والذي يتم عن طريق أدوات جمع البيانات التالية:

أ-المقابلة: هي تفاعل لقطبي يتم عن طريق موقف مواجهة بحلول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات أو أراء أو معتقدات شخص أخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية [2] .

ب-استمارة الاستبيان: تعرف الاستمارة بأنها نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من اجل الحصول على معلومات حول الموضوع أو مشكلة أو موقف ويتم تنفيذه إما عن طريق المقابلة الشخصية ا وان ترسل إلى الباحثين عن طريق البريد[3].

[1] أ.د محمد عبيدات: منهجية البحث العلمي والقواعد والمراحل والتطبيقات، ط2 دار وئل للنشر، عمان، 1999، ص-ص، 46-47.

[2] د.رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية الطبعة 01. دار هومة الجزائر. سنة 2002.صفحة 148.

[3] مرجع نفسه صفحة 123

الدراســـــات السابقـــة:

نهدف من وراء تقديم الدراسات السابقة الى الاطلاع عن البحوث التي تناولت هذا الموضوع , حيث تعتمد عليها الباحث في صياغة الفرضية واختيار أدوات المناسبة لجمع المادة العلمية وكذا المنهج المستعمل ووضع خطة البحث وبعد عملية البحث ومن خلال الاطلاع على أدبيات الموضوع المختار للدراسة وجدنا انه ليس هناك دراسات تناولت المتغيرين للدراسة الحالية .

- **المتغير الأول: المقاربة التشاركية**
- **المتغير الثاني: المشروع العمراني** حيث تعتبر من الدراسات القليلة والجديدة في حقل العمران التي تناولت المشروع العمراني وربطه بالمتغير الأول في ظل تطور الفعل السياسي أي الديمقراطية التشاركية، وعليه تم الاعتماد على دراسات في مجال الحقوق (العلوم القانونية والإدارية) التي تناولت المتغير الأول فقط (الديمقراطية التشاركية) وتجربتها في مختلف الدول وإسقاطها على الموضوع وذلك لربط المتغير الثاني.

الفصل الأول المقاربة التشاركية

1. تمهيـــــــد
2. تعريف المصطلحات والمفاهيم
3. عوامل نشأة المشاركة الشعبية
4. الحالات التي يجب فيها إشراك المواطنين قبل اتخاذ القرار
5. مجالات المشاركة الشعبية
6. اليات تجسيد وتكريس المقاربة التشاركية
7. اهداف ومحاسن المقاربة التشاركية
8. عيوب ونقائص المقاربة التشاركية
9. عوائق تطبيق المقاربة التشاركية وانتظار صدور المرسوم
10. التجربة الجزائرية في إطار التشاركية برنامج كابدال
11. خلاصـــــــة

تمهيـــــــــــــــــــد:

في إطار التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم في أواخر القرن العشرين والتي انعكست على دور الدولة، أصبح الحديث عن الانتقال من نظام حكم محلي تكون السيطرة فيه للمجالس المحلية المنتخبة (Local Gouvernement)، إلى نظام حكم محلي يشارك في تحمل المسؤوليات والسلطات والموارد إلى جانب هذه المجالس القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المحلي وغيرها من الفواعل

دفعت هذه النتائج بالدولة للتفكير في نموذج جديد يدعم نظام التمثيل المحلي المثقل بتراكمات سوء التسيير العمومي والجمود، ويبعث الفعالية في مسار العلاقة بين المواطن ودولته على الصعيد المحلي في إطار سياسة القرب التي تجسدها المجالس المحلية المنتخبة، وذلك أساسا بالانفتاح على الجمهور وإفساح المجال أمامه للانخراط والمشاركة في تسيير شؤونه العمومية جنبا إلى جنب الممثلين المحليين

وأمام هذه المستجدات برز معطى جديد في سياق المبادرات والجهود الرامية لتطبيق مقاربة تشاركيه في التسيير المحلي وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل تحت عنوان المقاربة التشاركية ونتناول فيه الى جانب تعريف المصطلحات والمفاهيم الخاصة بالدراسة، عوامل نشأة المشاركة الشعبية، مجالات التطبيق، آليات تجسيد والتكريس بالإضافة إلى أهداف وعيوب المقاربة التشاركية.

كما سنتطرق إلى عوائق تطبيق المقاربة التشاركية في الجزائر التجربة الجزائرية في إطار برنامج كابدال CAPDEL.

تعريف المصطلحات والمفاهيم

1- تعريف المشاركة

لغة:" الفعل" شارك يشارك"، "مشاركة "، أي ساهم" [1].

اصطلاحا: ويتحدد في ضوء مجموعة التعاريف التالية:

- **تعريف خبراء الأمم المتحدة:**

" التفاعل النشط والواضح من جانب الجماهير على مختلف مستوياتها، في عملية صنع القرارات الخاصة بتحلي الأهداف، تعبئة الموارد لتحقيقها، التنفيذ الطوعي للبرامج والمشروعات التي يتم إقرارها، مع التمتع بفوائد التنمية وجني الثمار" [2].

- **مجال الإدارة العمرانية:**

" هي مرادف لمفهوم التسيير الحسن أو جودة التسيير، أين تحتوي على دعوة ايدولوجيا ديمقراطية محلية تشاركية، أين السكان يشاركون في كل القرارات، ويصبحون فاعلين حقيقيين في كل مراحل المشروع العمران " [3].

وتعني " العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق إنجاز هذه الأهداف " [4]

- **التشارك:** مجموعة عمليات لتحقيق أهداف ثم التشاور والتفاوض حولها باقتسام المعرفة والسلطة و المسؤولية.
- **الشراكة:** نتيجة لمسلسل من التشاور والتفاوض يجسد بإبرام اتفاقية او عقدة لتحقيق أهداف معينة

---

[1] **شوقي قاسمي:** معوقات الشراكة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش، دراسة ميدانية لبرامج RHP للبنك الدولي للإنشاء والتعمير"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علم الاجتماع الحضري، قسم: العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة: محمد خيضر بسكرة تحت إشراف: أد. عبد الرحمان برقوق، السنة الجامعية 2013. ص 261.

[2] **د. شوقي قاسمي:** نفس المرجع السابق، ص 262.

[3] **د. شوقي قاسمي:** نفس المرجع السابق، ص 262.

[4] **منال عرسان، سعيد قرارية:** "آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية، قدمت استكمالا لمتطلبات درجة الماجيستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطني في نابلس، فلسطين، تحت إشراف: د. علي عبد الحميد و د. راسم خماسي، سنة: 2004، ص 11.

- **مفهوم المساهمة:** تعني المشاركة بدون تدخل فعلي.

2 – تعريف المقاربة

لغة: اسم مصدرها **قَارَبَ** مشتقة من **قرب** وتقرب وهو الدنو

اصطلاحا: هي أساس نظري يتكون من مجموعة من المبادئ يتأسس عليها البرنامج أو المنهاج، ومنه **فالمقاربة** هي الطريقة التي يتناول بها الدارس أو الباحث الموضوع، أو هي الطريقة التي يتقدم بها من الشيء.

3 –تعريف المقاربة التشاركية:

التعريف الأول: هي تدخل كل الفاعلين على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية بدور فعال في بلورة وبناء برامج عمل معينة بتوافق وانسجام وتعاون، انها تصريف لاستراتيجية التعبئة الاجتماعية فلسفتهاالقناعة بفائدة مساعدة كل الفاعلين نساء، رجال، أطفال، والأخذ بآرائهم لتقوية وتنمية الطاقات البشرية المستهدفة.

التعريف الثاني: يمكن تعريف المقاربة التشاركية بأنها منظومة تواصل بين مختلف الفاعلين تساعد حاملي التغيير والفئات المجتمعية الأخرى على إيجاد نقطة التقاء لبلورة رؤيا مشتركة للتغير سواء من حيث تصور مضمونه، برمجته، تفعيله، ثم تقيم نتائجه [1].

4 – تعريف المجتمع المدني[2]:

المجتمع المدني: هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، وهو يظم المجتمع والدولة معا للتميز بينهما، وهو مجتمع الأحرار المستقلين الذي لا يعرف المراتب الاجتماعية ولا التدرج الاجتماعي، كما أن التركيب الداخلي لهذا المجتمع لا يعرف سيطرة أو تبعية، والعلاقات داخله ليست علاقات طبقات اجتماعية ولكنها علاقات بين أفراد أحرار مستقلين ومتساويين.

أما بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني لدى **الفكر الغربي** الحديث **(الليبرالي والماركسي)** فنجد أن المجتمع المدني لدى هذا الفكر، وعلى رأسه **هيجل** يمثل: الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة الأسرة والدولة، وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني يأتي في مرحلة لاحقة لبناء الدولة، ومن ثم فالمجتمع

[1] **باديس بن حدة:** ديناميات المقاربة التشاركية داخل الإدارة المحلية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص، مقال بمجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018، ص 437.

[2] **رضا عجنق:** الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019–2020، ص ص 23 –24.

المدني لدى هيجل: **يتكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق حاجاتهم المادية، وبالتالي فهو مجتمع الحاجة والأنانية.**

وعلى هذا فهو في حاجة مستمرة إلى المراقبة الدائمة من طرف الدولة، ويترتب على هذا أن المجتمع المدني عند هيجل ليس شرطا للحرية وإطارا طبيعيا لها.

وكما يرى البعض أن مفهوم هيجل عن المجتمع المدني هو من أحد جوانبه أرحب من مفهوم كارل ماركس عن المجتمع المدني، ومن أحد جوانبه الأخرى أضيق أرحب لأنه لا يضم دائرة العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية فحسب، وإنما يضم الإدارة القضاء والشرطة، التي يعتبرها **كارل ماركس** بأنها ضمن أضيق حسب هيجل تمثل الحلقة الوسيطة في الأسرة والدولة.

وفي سياق نقده لمفهوم **هيجل** عن المجتمع المدني يرى بأنه باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مفهوم العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محدودة من مراحل تطور قوى الإنتاج فالمجتمع المدني عند كارل ماركس يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة وهو مجال الصراع الطبقي والمنافسة الاقتصادية.

أما الفيلسوف أنطونيو غرامشي: يعارض فكر ماركس عن المجتمع المدني فالجديد عنده هو أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية، بل هو مجال للتنافس الأيديولوجي، ولهذا فالمجتمع المدني لدى غرامشي هو المجال السياسي والفضاء الذي يتكون فيه الإيديولوجيات المختلفة، والتي تؤدي إلى تماسك الجسد الاجتماعي بعضه بعض، فهو تلك المساحة التي تشغلها الأنشطة والمبادرات الفردية والجماعية الأصلية التي تقع بين المؤسسات والأجهزة ذات الطبيعة الاقتصادية البحتة من ناحية، وأجهزة الدولة الرسمية ومؤسساتها.

من ناحية أخرى يري **توك فيل** المجتمع المدني بأنه السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمانات الحرية والسياسة بالقوانين والعادات الواقعية الأخلاقية والفكرية للشعب.

ولقد صدق فيما قال "بأنه لابد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة، والقائمة على التنظيم الذاتي وهي الضرورة اللازمة لتقوية الثورة الديمقراطية. المجتمع المدني ما هو إلا همزة وصل في المجتمع والدولة في تعبير على الشأن العام وملأ الفضاء الموجود بينهما حسب المعطيات التي تخدم هذا المجتمع.

5 –تعريف القطاع الخاص[1]

لقد اختلفت معظم الدراسات والبحوث العلمية في تحديد تعريف القطاع الخاص، وذلك بوجود مصطلحات كثيرة مرتبطة بالقطاع الخاص كالملكية الخاصة وغيرها؛ لذا فالتمييز بين هذه المصطلحات يعد أمرا ضروريا في الدراسات العلمية، لاسيما في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية مراعاة للدقة في التعبير.

من هنا ظهرت تعاريف متباينة تعكس الاختلافات الفكرية والأيديولوجية للاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين وغيرهم من المفكرين.

تعريف الموسوعة الاقتصادية: القطاع الخاص يتمثل في جزء الاقتصاد الوطني الذي تديره أو تملكه شركات الأشخاص شركات الأموال والأفراد.

تعريف موسوعة المصطلحات الاقتصادية: هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد أو الشركات أو الشركات المساهمة، كما إنها تعرفه القطاع الخاص جزء من الاقتصاد الوطني الغير خاضع للسيطرة الحكومية المباشرة.

تعريف موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية: القطاع الخاص هو ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية؛ وبالإضافة إلى النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة، كما تشمل كذلك القطاع الخاص النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمنظمات، والتي تهدف إلى تحقيق الربح وهي نشاطات تسمى أحيانا بالقطاع الشخصي. إن القطاع الخاص هو المنظم للنشاط الاقتصادي، حيث إن الملكية الخاصة هي عامل مهم وأن الأسواق المنافسة هي محرك الإنتاج وعلى هذا الأساس فانه يتضمن مختلف الشركات الخاصة والمؤسسات الهادفة للربح والتي تخدم الاسرة.

[1] **رضا عجنق**: الديمقراطية التشاركية كألية لتحقيق التنمية المحلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019-2020، ص 28.

عوامل نشأة المشاركة الشعبية:

شير وقائع التاريخ الإنساني إلى أن السمات الجوهرية للحياة الاجتماعية آنذاك، كانت تقوم على الملكية المشتركة للسكان للأراضي الزراعية والرعوية في المناطق التي يعيشون فيها، ومن هنا كان من الطبيعي أن يعتمد الإنتاج على التعاون التام بين سكان المنطقة الواحدة، إذ يستحيل بدون هذه المشاركة من قبل أفراد الجماعة الواحدة، ظهور الإنتاج ومن ثمة إمكانية استمرار الحياة.

كان يمارس حق الرقابة على شؤون القرية المشتركة زعيم أو حكيم منتخب يتمتع بصلاحيات دينية والذي رغم هذه السلطة، لم يكن له حق التصرف في الأراضي دون مشاركة أفراد القرية بكاملها وموافقتهم على ذلك.

لم يتعلق نمط التعاون فقط بالجانب الاقتصادي (الإنتاج الزراعي)، بل امتد أيضا إلى مختلف جوانب الحياة الأخرى، حيث نجد بأن السكان قد باشروا بأنفسهم تصميم مساكنهم وبيئتهم الحياتية وتجهيزها بمختلف الخدمات الضرورية كالسدود المائية، أثناء أشغال الترحال الموسمي من إقليم إلى آخر ومواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية.

هذه الممارسات مازلنا نجد لها بقايا حتى الآن في الكثير من أقاليم البلاد النامية، حين تقف السلطات عاجزة عن توفير متطلباتهم بالقدر المطلوب وفي الوقت المناسب، حيث تشارك في تأدية هذه الأدوار كل الفئات الاجتماعية (كبار، صغار، نساء، رجال، ..... الخ)، كل حسب طاقته المادية والبدنية وحسب نوعية دوره في ذاك المجتمع.

هذا كله قبل أن يفرض هذا المصطلح نفسه على واقع الحياة المعاصرة تدريجيا، وترسخه في التشريعات الوطنية والجهود المؤسساتية ويشاع استخدامه على نطاق واسع منذ منتصف القرن الماضي (القرن 19)، حيث ارتبط حينها بالتخطيط العمراني أكثر من ارتباطه بأي مجال آخر من مجالات التنمية، بعد أن بات الحديث عن نجاح التنمية يستوجب تضافر الجهود الشعبية والحكومية والأهلية، حتى يمكن توفير المناخ الملائم لتحقيق أهداف التنمية المعلنة.

فرض هذا المصطلح نفسه ردة الفعل عن حالة الإخفاق العام، التي انتابت الكثير من تجارب وخبرات التنمية الحضرية، في البلاد النامية والمتقدمة على حد السواء وذلك منذ نهاية الحرب العالمية

الثانية، مما جعلها المخرج الذي تم طرحه من قبل الكثيرين كبديل، والذي زكته التحولات السياسية التي باتت تطبع العالم المعاصر منذ ذلك الحين، والتي تتمثل فيما يلي[1]:

1-إفلاس التخطيط الحضري: كانت الفترة الممتدة من العشرينيات الى الخمسينيات من القرن الماضي فيما يخص التخطيط الحضري تتميز بتقويض العنصر الأساسي في التركيبة الاجتماعية وهم السكان من خلال:

- التمثيل النيابي أو الغير مباشر في كافة المشاريع العمرانية وانفراد المهندسين بالتعاون مع المنتخبين المحليين في التقرير فيما يخص أي مشروع.
- تغلب المصلحة الشخصية الضيقة على المصلحة العامة واستفادة أصحاب النفوذ من هذا الوضع الشواهد التي يمكن الاستدلال بها كثيرة، ولكن أبرزها ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عندما استفادت المدن من التمويل الفيدرالي لتنفيذ عمليات تجديد الأحياء القديمة، انجر عنها إزالة المناطق السكنية القديمة وطرد أعداد كبيرة من الأهالي ذوي الأصول الإفريقية من منازلهم دون حتى تخصيص لهم أي مساكن، هذا جعل عمليات تجديد الأحياء مرادفة لإزالة أحياء السود.

2-النزعة لاحتواء الحركات الاجتماعية الحضرية: ظهرت حركات اجتماعية التي أخذت طابع عفوي وإرادي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الظروف يحس فيها السكان بنقص ما أو تمييز اجتماعي على كل المستويات أين يتجمعون لمناقشة الأوضاع والمطالبة بالحلول المناسبة ومعالجة المشاكل المطروحة حول السكن وتهيئة الأحياء وأبسط مثال على هذه الحركات هي محاولة سكان ضواحي العاصمة باريس لتنظيم أنفسهم مرارا لمقاومة العنف الممارس ضدهم ونقد المخططات العمرانية والمطالبة بمقاييس تتناسب أكثر مع رغباتهم.

واجهت هذه الحركات تصديات من طرف النظم السياسية، إلا أنه رغم هذه التهديدات فإنها تبرز وتعود عند ظهور أي مشكلة سكانية حتى أن اتسعت وامتد تأثيرها إلى مختلف شؤون الحياة في كثير من البلد، مما أثار مخاوف منها لا سيما مع توسعها. هذا أدى إلى بروز جهود هادفة في جملتها إلى استمالة هذه الحركات ومحاولة استقطابها. هذا الأمر شجع هذه الحركات على تطوير قدرات أعضائها في عمل جماعي منسجم وبالتالي تحويلها إلى نظم مؤسساتية معتمدة ومعترف بها.

[1]شوقي قاسمي، نفس المرجع السابق، ص 264-269.

3-صعود الخطاب الديمقراطي: منذ منتصف القرن الماضي القرن 19، ظهر الخطاب الديمقراطي الذي يحمل معاني ودعوات علنية لتكريس حق المجتمعات في تقرير مصيرهم، اختيار أنظمتها، دساتيرها والقوانين المتفرعة عنها وكذلك انتقاء ممثليها في مختلف مستويات الحكم.

لم تقتصر الديمقراطية فقط على العمل السياسي، بل تم امتدادها تدريجيا إلى باقي القطاعات، منها إشراك المكان فعليا في إدارة وتسيير الحكم، ونتيجة لهذا، ظهر حق التمثيل النقابي، التعددية الحزبية، شفافية الإعلام، كما أثرت أيضا على حكم المدن.

تتطلب الديمقراطية في مجال تسيير المدن، إشراك المواطنين في اختيار حكام مدنهم واستشارة هؤلاء المنتخبين السكان قبل اتخاذ أي قرار متعلق بهم. هذا كان السبب الرئيسي في مراجعة التشريعات والقوانين المعمول بها.

كانت بريطانيا السباقة في إقرار هذا الحق للمواطنين من خلال قانون تخطيط المدن الصادر في عام 1947، والذي ينص على إلزامية مناقشة واستشارة أصحاب العلاقة في كل مشروع أو عملية التخطيط الحضري. بعدها، تعممت بشكل متسارع على جميع المجتمعات الهامة تقريبا.

في بدايات ظهور النظام الديمقراطي، كانت الوسائل المستعملة في تبليغ الجمهور والخضوع إلى موافقته محدودة، من بين هذه الوسائل لدينا:

- إقامة المعارض الكبرى التي تفتح أبوابها لتصويت الجمهور على المقترحات استعمال المنشورات الموزعة على السكان.
- تنفيذ تحقيقات ميدانية، تم استعمالها في الولايات المتحدة الأمريكية.

4-أزمة الهندسة المعمارية الثانية:

تحول الانتصار الباهر الذي حازه التيار التقدمي منذ منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي في المؤتمرات الدولية للهندسة المعمارية العصرية (CIAM) الذي يقوم على أربع مبادئ (سكن، نقل، عمل وترفيه) التي أقرها في ميثاق أثينا سنة 1973، مع إهمال القيم، الرموز والترتيبات السلوكية وغيرها من الاحتياجات الروحية، إلى فشل ذريع وكابوس مرعب أرهق القائمين عليه.

بعد نجاح هذا التيار في تشييد المجمعات السكنية الكبرى والمدن الجديدة التي هيمنت عليها شروط العجلة والمردودية بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لم يحجب هذا النجاح الإخفاقات المتتالية لهذا التيار

بسبب جهل أو غفلة المعماريين والعمرانيين لحقيقة متطلبات مستخدمي البيئة المشيدة الذين هم بصدد تصميمها خاصة البيئة السكنية.

كان هذا سبب توجيه عدة باحثين خاصة في العلوم الاجتماعية (كالويس ممفورد، شومبارت دلو، هنري الوفيفر، جان جاكوب، ريمون لودري...الخ) انتقادات لهذا التيار من خلال العديد من المطارحات التي حفل بها العقدين السادس والسابع من القرن الماضي والتي عجلت بروز وتبلور مفهوم مشاركة المكان في تقرير ما ينتج لهم وتحويلها سريعا إلى ممارسات ميدانية في أعمال العديد من المعماريين.

5-تدويل المشاركة: كسبت المشاركة الشعبية نقاطا إضافية لصالحها، عززت بها نسقها التصاعدي في حقول الإنتاج الحضري. كان ذلك منذ مطلع العقد السابع من القرن الماضي بعد أن أصبحت مشاركة السكان جزء من استراتيجيات دولية تبنتها هيئة الأمم المتحدة وطرحتها كتوجه جديد في العديد من المؤتمرات المنعقدة تحت رعايتها وكان ذلك بهدف تفعيل وتمكين الجهود الذاتية والمحلية في الكثير من مناطق العالم خاصة الفقيرة منها والتي استفادت من المساعدات المالية والفنية لتطوير التجمعات والأقاليم الحضرية المتدنية بها ومن بين هذه المؤتمرات، "**مؤتمر العلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية**" المنعقد بفيينا في أغسطس 1979 ، والذي أوصى بتأمين الاستشارة للسكان من قبل المسؤولين عن السياسات القومية، حتى يساعد ذلك على إسهامات أفضل للسكان في مجال التنمية و تلته العديد من المؤتمرات.

الحالات التي يجب فيها إشراك المواطنين قبل اتخاذ القرار:

في العموم يجب إشراك المواطنين في القرارات التي تؤثر عليهم أو المتعلقة بهم، حيث يتوجب إشراكهم حتى وإن كانت السلطات أو المنتخبين غير متأكدين من موقف السكان تجاه الاقتراح أو وقت معارضتهم للاقتراح ومع ذلك يجب إجراء المشاركة الشعبية عند ما يلي 1 :

- تكون الخيارات واضحة (أين يكون موقف المواطنين قد يحدث فرقا).
- تكون هناك فكرة واضحة عما يطلب من المواطنين فعله أو القيام به.
- يكون هناك التزام من طرف السلطات للاستماع لآراء المواطنين وأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ أو صنع القرارات ومن جهة أخرى فإنه من غير المناسب إشراك المواطنين في عملية صنع أو اتخاذ القرارات مثل 2:
- القرارات البسيطة والروتينية حيث تكون عملية إشراك المواطن فيها قد تؤدي إلى الملل والتعب.
- الأمور مثل العلاقات الدولية، الدفاع الوطني، الأمن العام أو المسائل الأمنية في الدولة.
- القرارات في حالات الطوارئ.

مجالات المشاركة الشعبية:

تعتبر مجالات المشاركة الشعبية عديدة ونذكر منها ما يلي3:

1- النقل: اختيار مواقع المسارات وأنواع وسائل النقل.

2- تسيير النفايات: التفكير في طرق التعامل مع النفايات، مثلا طرق حديثة لرسكلتها.

3- تسيير المياه: المساهمة في التبليغ عن أي مشاكل متعلقة بالشبكة وليس فقط هذا، بل المساهمة في حل هذه المشاكل.

4- السياحة والترفيه: الاهتمام بالمناطق السياحية وكذا التعاون في خلق مناطق للترفيه الحدائق، مناطق لعب الأطفال والإشراف على تسييرها.

---

[1]Public Participation in Making Local Environmental Decisions, The Aarhus Convention Newcastle Workshop, Good Practice Handbook, Published by the Department of the Environment, Transport and the Regions. Printed in the UK, July 2000, p; 07.

[2] Public Participation in Making Local Environmental Decisions, Ibid, p ; 07

[3] Kerstin Arbter & others, « The Public Participation Manual », published by Austrian Society for environment and technology (OGUT), Hollandstrae 10/46, A-1020 Vienna and Federal Ministry for Agriculture and Forestry, the Environment and Water Supply (Lebensministerium), Stubenbastei 5, A-1010 Vienna, p : 07.

5- **العمل الجماعي في الأحياء السكنية:** تنظيف الأحياء، إنشاء الحدائق، الاهتمام بصيانة ألعاب الأطفال... الخ

6- **الحفاظ على المناطق الطبيعية:** إعادة غرس الأشجار المتلفة في الغابات وأيضا غرس أشجار جديدة.

7- **تخطيط المناطق المفتوحة:** كالحدائق، مناطق لعب الأطفال، الساحات، ..... الخ.

8- **تجديد السكنات وتحسين محيطها:** من خلال المساهمة في إعادة صبغ البنايات والاهتمام بنظافة الأجزاء المشتركة خاصة في السكنات الجماعية مثل الأدراج. وتنمية الحي.

9- **تنمية الإقليم.**

10- **التنمية السياسية والاجتماعية.**

اليات تجسيد وتكريس المقاربة التشاركية

أولا - اليات تجسيد المقاربة التشاركية

1- **الاستفتاء الشعبي:** يتميز الاستفتاء الشعبي بكونه يضمن حق إشراك جميع المواطنين (المؤهلين للإدلاء بأصواتهم) بدون استثناء وبالتالي فان قاعدة المشاركة فيه هي الأوسع على الإطلاق ولكنه في المقابل مكلف جدا للدولة من الناحية التنظيمية لذلك لا يتم اللجوء إليه إلا نادرا وفي قضايا مصيرية (الانفصال عن سلطة دولة مركزية، تعديل الدستور، .....الخ)[1].

من جهة أخرى لا يتيح الاستفتاء هامشا كبيرا للتفاعل فالمواطن عادة حينما يدلي بصوته إما يقر او يرفض (نعم أو لا) الإجراء موضوع الاستفتاء دون أن تكون له القدرة على تقديم مقترحات او تعديلات إضافية.

[1] **رضا عجنق:** الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،2019-2020 ، ص 20-21.

وفي الجزائر اعتمد الاستفتاء الشعبي كآلية لتعديل الدستور، وفي سياق تفعيل اللامركزية وكذلك السلطة المحلية تبرز فرص لاعتماد هذه الآلية على نطاق محلي (مستوى البلديات والولايات) وهي تجربة تم اعتمادها في دول أخرى مثل اسبانيا [1].

2- **المبادرة الشعبية:** المبادرة الشعبية هي آلية اقتراح متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول بمقترحه الى مرحلة الاستفتاء وذلك بجمع عدد معين من التوقيعات ففي سويسرا مثلا من اجل عرض مبادرة على التصويت الشعبي يتطلب الأمر تجميع مائة ألف 100.000 توقيع سليم موثق من طرف الناخبين لفائدتها في ظرف لا يتجاوز 18 شهر،

وقد بدا العمل بنظام المبادرات الشعبية في سويسرا كوسيلة سياسية منذ عام 1891 وإذا تم إقرار مضمون المبادرة من خلال الاستفتاء فإنها تصبح نافذة ومضمنة في الدستور.

هذه الآلية لا تضمن مشاركة شعبية واسعة فحسب بل تكرس أيضا روح المبادرة لدى المواطنين فيعرضون على التصويت المسائل التي يرونها مهمة بالنسبة لهم والتي قد لا تكون حاضرة على أجندات الأحزاب السياسة في المقابل قد تسبب هذه الآلية إشكالا عندما يتم إقرار مبادرات يتعارض مضمونها مع قوانين او مبادئ دستورية سابقة او اتفاقات دولية فمثلا قررت المحكمة العليا الفدرالية السويسرية في شهر أكتوبر 2012 عدم تطبيق ما نصت عليه المبادرة الشعبية القاضية بالطرد الآلي للمجرمين الأجانب[2].

3- **تقديم العرائض:** هي آلية تتيح لأي مواطن تقديم عريضة الى السلطات المختصة كالبرلمان مثلا من اجل عرض مشروع تعديل او اقتراح قانون او أي قانون او أي مبادرة أخرى، وتقنية قديمة عرفها النظام الملكي البريطاني منذ سنة 1215 حيث اقر إعلان الميثاق الأعظم حق تقديم العرائض للملك بما يمكن أي فرد من عرض مظلمته (الشخصية) في ديوان الملك دون ان يتعرض له احد تطور هذا المبدأ ليصبح سنة 1787 أساسا لحق تقديم العرائض ذات طابع عام أي المواضيع التي تهم المصلحة العامة كإلغاء العبودية وذلك لسد الشغور التشريعي[3].

في فرنسا نص دستور 1973 في الباب الأول على ان "**للمواطنين الحرية بان يرسلوا الى السلطات المؤسسة عرائض موقعة بشكل فردي**"، اما على المستوى المنظمات الدولية فقد نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 87 وفي المادة 24 و 32 من نظام منظمة العمل الدولية ، وفي البروتكول الاختياري

---

[1] **رضا عجنق:** الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،2019-2020، ص 20-21.

[2] **رضا عجنق:** مرجع نفسه، ص، 21.

[3] **رضا عجنق:** مرجع نفسه، ص، 21.

الملحق بالميثاق الدولي الخاص بحقوق المدنية والسياسة على حق تقديم العرائض من المادة 01 الى المادة 05 وعلى الصعيد العربي فقد اقر الدستور المغربي لسنة 2011 هذا الحق في الفصل 15:" **للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم عرائض الى السلطات العمومية ويجدد قانون تنظيمي شروط وكيفيات ممارسة هذا الحق** " [1].

للأسف لم يتم تضمين هذا الحق في الدستور التونسي لسنة 2014 ولكن يبقى المجال مفتوحا لتواصل المجتمع المدني مع مجلس نواب الشعب من خلال وسائل أخرى كعرض الورقات السياسة وغيرها

4- الميزانية التشاركية: الميزانية او الموازنة التشاركية هي عملية من المشاورة الديمقراطية يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصص جزء من الميزانية البلدية او العامة، وتعتب هذه الآلية بامتياز احد أفضل الممارسات الحوكمة التشاركية نظرا لأثرها الملموس على واقع المواطنين لاسيما على المستوى المحلي وتحفيز مشاركتهم في الشأن العلم بشكل مباشر بل انها أدت في بعض الحالات الى زيادة استعداد الأشخاص لدفع الضرائب.

تمت أول عملية كاملة للموازنة التشاركية في مدينة بورتو اليغري في البرازيل بدء عام 1989 ثم انتشرت في المئات من مدن أمريكا اللاتينية والعشرات من المدن في أوروبا واسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية والان يتم تقدير ما يزيد عن 1500 بلدية بدأت بإتباع نظام الموازاة التشاركية.

في تونس بدأت بعض البلديات باعتماد هذه الالية مثل بلدية المرسى وصيادة ومنزل بورقيبة لتلاقي نجاحا واقبلا متفاوتا وتبقى في إطار التجارب النموذجية التي تزال في حاجة للتطوير والتعميم[2].

ثانيا – آليات تكريس المقاربة التشاركية

الفرع الأول: المجتمع المدني: إن المرجعية الأولى في دراسة المجتمع المدني هو ذلك الفضاء الذي أعاد توجيه فكر المنظمات والمؤسسات الاقتصادية قبل الثورة الصناعية، والتي تعود جذوره الى المدرسة الكلاسيكية، التي أوضحت الجانب النفسي لهذه المنظمات، والتي كان لها الدور الكبير في مسار نجاح هذه التنظيمات الجديدة وتأقلمها بواسطة قالب فني منظم ومنتظم.

[1] المرجع نفسه ، ص 22.

[2] **رضا عجنق** : مرجع نفسه ، ص ، 23.

1- **مؤسسات المجتمع المدني:** نجد أن مركز دراسات الوحدة العربية فيما يتعلق بالمجتمع المدني قد تبنى تعريفا إجرائيا من خلال مؤسسات هذا المجتمع. فقد عرف المجتمع المدني بأنه والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي.

ومثال ذلك الأحزاب السياسية، منها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية، التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقا لاتجاهات: أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.

وقد استقر المركز من خلال تدونه على أن مؤسسات المجتمع المدني: **الأحزاب السياسية، النقابات المهنية والعمالية والجمعيات.**

2- **خصائص المجتمع المدني:** تتفق معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة المجتمع المدني، مع الخصائص التي حددها عالم السياسة صامويل هنتنغتون واعتمد عليها كمعايير يمكن من خلالها الحكم على مدى التطور الذي بلغته أي مؤسسة أو منظمة، والمتمثلة في أربعة معايير مكن استخدامها للحكم عليها وتضم كل خانة مؤشرات فرعية يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني:

2-1 **القدرة على التكيف:** يقصد بذلك قدرة المؤسسة أو المنظمة، على التكيف مع البيئة المتواجدة فيها الداخلية والخارجية ومراجعتها من خلال ترتيبات معينة فكلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فعالية فاستمرارها مرهون بمواكبة كل الظروف، أما الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها، وربما القضاء عليها، وثمة أنواع للتكيف.

أ: **التكيف الزمني:** ويقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، إذ كلما طال وجود المؤسسة السياسية ازدادت درجة مؤسستها، وكان لها تأثير بالغ الأهمية في الأجندة السياسية والاجتماعية.

ب: **التكيف الجيلي:** ويقصد به القدرة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال، بما فيها الزعماء، على قيادتها، كلما كان التداول على الزعامة والقيادة سلميا، كلما كان ازدياد درجة مؤسستيها، وهنا تجدر الإشارة إلى مرونة المؤسسة، في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي، فسرعة التحول الاجتماعي تقود إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة، ولها معاييرها الخاصة للإنجاز وقيمها المتميزة.

ج: التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها على أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

2-2 الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: أي ألا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو لأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها الوجهة إلي تتفق مع رؤية المسيطر ويمكن تحديد درجة استقلالية المجتمع المدني من خلال المؤشرات التالية:

- نشأة المجتمع المدني: وحدود تدخل الدولة في هذه العملية فالأصل هو أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني، لهامش من الاستقلالية والتحررية عن الدولة.
- الاستقلال المالي: ويظهر ذلك من تحديد مصادر تحويل هذه المؤسسات.
- الاستقلال الإداري والتنظيمي: ويقصد بها إدارة شؤونها الداخلي طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية.

الفرع الثاني: القطاع الخاص

خصائص القطاع الخاص: يتميز بـ:

- بكفاءة عالية مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية، وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها.
- تجميع الادخار المحلي والأجنبي وتوجيهه إلى المشاريع الأكثر ربحية الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد.
- يتبع أساليب إدارية حديثة وذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تحديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.
- كما أن تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص يؤدي إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها ميزانية الدولة نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة.
- الاستثمار في القطاع الخاص، يساعد على نمو اقتصادي والحد من الفقر كما أن القطاع الخاص المحلي والقوي والفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام فعبر توفير فرص العمل الخاص وفرص توليد الدخل يستطع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر، فهو هنا يتميز

بالمرونة والقدرات والمهارات مما يساعد أكثر على تشجيع الاستثمار وزيادة رأس المال وتحسين فرص العمل، وتخفيف البطالة.

- إن أهم ميزة له هي السرعة في الادخار والإبداع، كما أنه يعمل على تخفيف أعباء إضافية على الدولة ويزيل تخوف رأس المال الأجنبي ويشجعه على الاستثمار والشراكة.
- يمتاز أيضا بخاصية الديناميكية الحيوية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة أي عدم وجود بيروقراطية تعرقله للتسيير الفعال ونجاعته.
- يركز على المنافسة الحرة وهذا يجعله يبحث عن موارد بشرية متميزة خاصة في مجال سياسات التعيين وأمور التوظيف والحوافز، إضافة إلى التركيز على ضرورة توفر بنيه تنظيمية متطورة من حيث الهياكل، والطرق وأساليب العمل، والإجراءات.

الفرع الثالث: المواطن

هو فاعل أساسي تقوم عليه السياسة العامة المحلية، فالمواطن مستهلك ، وهو نواة الجمعية وهيئات المجتمع المدني، و نواة لقطاع الخاص ، به وله تقوم السياسة العامة المركزية ثم المحلية، وإشراكه في عملية صياغة السياسة العامة المحلية ليس تجاوزا الخيارات التمثيلية، بل إتاحة فرصة لمشاورة الطرف المتلقي للسياسة العامة، الذي يسمح بالتشاور معه ومحاورته بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية على الساكنة، فالمواطن حسب الجيل الثالث من المناظير الحقوقية بحاجة إلى كافة الحقوق الحياتية المادية منها و المعنوية حتى يكتمل شعوره بالحرية، وهي حقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة، عندما يحصل عليها المواطن، يكون قادرا على تأدية واجباته من الخدمة العمومية.

اهداف ومحاسن المقاربة التشاركية

المشاركة الشعبية هي ركيزة النظام الديموقراطي وشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تتجاوز الأساليب التقليدية إلى استشارة المواطنين من خلال إعطاء فرص لتبادل الأفكار، الموضوعية، تبادل العلم والمعرفة، وكذلك اتخاذ القرارات الصحيحة من خلال إشراك كل المتدخلين في العملية. تتمثل أهميتها فيما يلي[1]:

1- **تحسين نوعية القرار:** استشارة المجتمع عادة يساهم في توضيح أهداف ومتطلبات كل مشروع أو قرار إذ يمكن للمجتمع إجبار السلطات في إعادة التفكير في الافتراضات المخفية التي يمكن أن تحجب الحلول الفعالة. كما أنه يساعد في إعطاء معلومات مهمة عن الظروف الحالية التي يمكن أن تؤثر على فعالية تنفيذ القرار.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة الشعبية تنتج خيارات جديدة للمقاربات المستعملة في الماضي.

2- **التقليل من التكلفة والتأخير:** رغم أن المشاركة الشعبية تأخذ وقتا، إلا أن القرارات التي تؤخذ من طرف واحد تكون سريعة ولكنها ذات تكاليف مرتفعة وتتطلب وقتا إضافيا في إنجازها أو تنفيذها بسبب عدم وجود معلومات صحيحة حول الظروف الحالية، وهذا راجع أساسا إلى عدم اشراك كل المتدخلين في عملية صنع القرار في البداية. إن فعالية القرار لا تقاس بالوقت والتكلفة قبل اتخاذه، ولكن التأخر والتكاليف الإضافية التي يتسبب فيها في مرحلة تنفيذه.

3- **تحقيق التوافق في الآراء:** تسمح المشاركة الشعبية بنشوء علاقات قوية وطويلة المدى حتى بين الجهات المتعارضة، هذا يساهم في وجود تفاهم بين هذه الجهات والتقليل من الجدال والصراع بينهم وإعطاء شرعية لقرارات الحكومة.

4- **زيادة سهولة التنفيذ:** اشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات يعزز شعور تملك القرار لدى المواطنين و بالتالي يصبحون متشوقين لتنفيذه. تكون المساهمة بشكل مادي (تمويل أو القيام بأعمال تطوعية) أو فكري (المساهمة بالأفكار).

[1] James L. Creighton ; THE PUBLIC PARTICIPATION HANBOOK, Making Better Decisions Through Citezen Involvement ; published by Jossey – Bass A Wiley Imprint 989, Market Street, San Francisco, CA 941031741 ; 2005 ;p; 18 &19.

5- **الحفاظ على المصداقية والشرعية:** التحقيق الشرعية خاصة في حالة وجود قرارات مثيرة للجدل، لا بد من صنع قرارات واضحة من خلال التعامل الموضوعي مع المجتمع وكذا محاولة اشراكه في هذه العملية وبرامج المشاركة الشعبية تجعل المجتمع دائما على علم بالأسباب التي قادت إلى اتخاذ القرار.

6- **تجنب أسوأ حالات المواجهة:** المشاركة الشعبية توفر فرص للجماعات أو للجهات للتعبير عن احتياجاتهم واهتماماتهم بدون وجود خصومة بينها. إشراك المجتمع في مرحلة مبكرة من عملية صنع القرار يساعد على التقليل من احتمالية وجود مواجهات مؤلمة بين مختلف الجهات. مع هذا، لا تعتبر المشاركة الشعبية حلا سحريا لأنها لا يمكن أن تقضي أو حتى تقلل من كل الصراعات أو الخلافات.

7- **توقع مواقف واهتمامات المجتمع:** كثرة تعامل الحكومة مع المجتمع في برامج المشاركة الشعبية يجعلها تدرك اهتمامات المجتمع، وكذلك كيف يرى العمليات التي تقوم بها. هذا الإدراك يجعلها تتوقع ردود فعل المواطنين في حالات عدم إمكانيتها تنفيذ برامج المشاركة الشعبية بشكل واسع.

8- **تطوير المجتمع المدني:** من بين محاسن المشاركة الشعبية، أنها تسمح بخلق مجتمع متعلم أكثر، وذلك لأنها تشترط على المشاركين:

- التعلم حول المواضيع التي يتم إشراكهم فيها. ،
- تعلم كيفية صنع القرار.
- تعلم كيفية التأثير على الآخرين والاندماج معهم.

على غرار المقاربة التقليدية (السياسية– الإدارية –التقنية) برزت المقاربة التشاركية كأحد الحلول للحد من المشكلات التنموية عبر التوجه في التحول من المقاربة السياسية الديمقراطية التمثيلية نحو تفعيل الديمقراطية التشاركية المحلية [1].

تظهر أهمية المقاربة التشاركية بالمقارنة مع المقاربة الكلاسيكية من خلال الجدول التالي:

[1] **باديس بن حدة:** طالب دكتوراه بجامعة الجزائر 03، مقال بعنوان ديناميات المقاربة التشاركية داخل الإدارة المحلية في ضل الشراكة مع القطاع الخاص، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018، ص 437.

جدول رقم (01)

التعيين	المقاربة الكلاسيكية	المقاربة التشاركية
تنظيم	متمركز ثابت ومنغلق	لامركزية ديناميكي ومنفتح
الإجراءات	ثابتة متصلبة وغامضة	مرنة واضحة وسهلة
منظومة اخذ القرار	عمودية من أعلى إلى أسفل	صاعدة من أسفل إلى اعلي
تواصل	إخبار وأوامر	حوار
العنصر البشري	منفذ	فاعل وخلاق
جمع المعلومات	الاستثمارات، الإنسان مجرد مصدر للمعلومات	عبر اللقاء المباشر، الحوار والملاحظة
التخطيط	الرؤساء والاختصاصيون	الفئات المستهدفة وطاقات أخرى
الحلول	توجيهيه، عامة وثابة	خاصة – متفاوضة – ملائمة
الأخطاء المنهجية	غير معترف بها	مصدر تعلو وتحسين مردودية
المنهجية	ثابتة	استنباطية –قابلة للتأقلم
الفئات المستهدفة	أحد عوائق التنمية (الجهل، الركود، عدم الرغبة في التغير)	فاعل في تصوير الحلول وتفعيل التغير

المصدر: طالب الدكتوراه: باديس بن حدة، مقال بعنوان ديناميات المقاربة التشاركية داخل الإدارة المحلية في ضل الشراكة مع القطاع الخاص، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018، ص 437.

عيوب ونقائص المقاربة التشاركية

1–تعداد مراكز اتخاذ القرار مما يحول أحيانا دون القدرة على تبني القرار السليم، وقد يؤدي هذا الاختلاف بين هذه المراكز إلى صراع متواصل حول السلطة.

2–من الصعب معرفة ما إذا كانت أراء الأشخاص المشاركين في صنع القرار تتأسس على اعتبارات موضوعية، أو أنها تعبر فقط عن مصالح شخصية أو فئوية.

3–الانخراط المكثف للجمعيات في الديمقراطية التشاركية يؤدي إلى تحجيم دور الفاعلين التقليديين المنتخبين وممثلي الإدارة) مما ينتج عنه إنقاص السيادة الوطنية وتقليص سلطة الدولة والمؤسسات المنتخبة وبالتالي تكثيف الانقسامات وليس العكس.

4-قد تتحول الديمقراطية التشاركية إلى نوع من الشعبوية السياسية فالرجوع إلى الشعب بدون الوسائط التي تمنحها الديمقراطية التمثيلية ينطوي على صعوبات ومخاطر ومن ثم فإن اعتبار التمثيل النسبي في الديمقراطية التمثيلية يضمن تمثيل كل القوى السياسية الفاعلة الذي قد يحسن من أدائها.

5-ضعف قدرات الفاعلين المحليين (المجالس المنتخبة، جمعيات) في مجال المقاربات التنموية.

6-سيطرة حالة من التوجس والتخوف بين شركاء التنمية على المستوى المحلي.

7-ضعف التواصل بين الفاعلين في التنمية، جمعيات، مجالس منتخبة.

8-عدم توضيح الإطار المؤسساتي لمشاركة الجمعيات في الشؤون العامة.

9-نقل الديمقراطية إلى الأسفل قد يتسبب في مخاطر واضحة كأن تتفوق بعض المدن أو المناطق على المدن الأخرى مؤدية بذلك إلى تضخيم صور عدم المساواة بين المدن.

من العيوب والنقائص أيضا بالنسبة للديمقراطية التشاركية على مستوى المحلي أنها تتسبب في خلق ولاءات محلية ضيقة على حساب الولاء الوطني، وهذا المفهوم قد يهدد وحدة الدولة الأمة التي تحرص عليها السلطة، وبالتالي ظهور الاغتراب وعدم الاهتمام بالقضايا الوطنية مما يشكل في الأخير حكم ذاتي معنوي، لأن إشكالية الولاء المحلي ونظرية الديمقراطية التشاركية قد يجتمعان في صياغة مقاربة تشاركية تصلح في الدولة المركبة كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، أما في الدول البسيطة كفرنسا أو الجزائر مثلا فإن البون واسع في طبيعة شكل الدولة وتركيبة النظام السياسي فيها[1].

لكن في المقابل هناك طرح لمسألة احتمالية مفادها أن الولاءات المتعددة التي يطورها الأفراد والجماعات لا تفضي بالضرورة إلى التعصب ضد الهوية القومية، فالهوية السلالية مثلا أو الهوية الدينية قد لا تتعارض مع الانتماء القومي، وأحيانا تكون أكثر المشكلات المطروحة ومن المحتمل أيضا أن يصاحب تعدد الولاءات الضيقة تدهور الولاء العام في مواجهة الولاء الخاص والأفضل هو التعايش كما هو الحال في كانتونات سويسرا الاتحادية.

قد يبدوا للقارئ أثناء وقوفه على جملة العيوب التي نسبها أصحابها للديمقراطية التشاركية أنها على درجة من الخطورة، والحقيقة أن هذا الاتجاه لا يعبر إلا أن وجهة نظر أصحابه، والمنطق يقضي بأن توضع نظرية التشارك على المحك وتختبر كفاءتها على أرض الواقع، وإذ عدنا إلى فضائل ديمقراطية

[1] **سي محمد بن زرقة:** اليات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في القانون العلم، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2012-2017، ص 118.

المشاركة وأهمية وسائلها وآلياتها المتاحة لتعين أنها هي الخيار الذي ينبغي أن يصار إليه، وما يدعم هذه النظرة هو أن الديمقراطية التشاركية تمتلك خصائص ومقومات تجعلها قادرة على امتصاص الخلاف وإدارة وجهات النظر المتباينة، كما تساهم في ترقية التعايش بين التنوع الاثني من خلال إتاحة الفرصة للكل في إدارة الشأن العام وقطع الطريق أمام محاولة الاستبعاد الاجتماعي المحتمل[1].

لقد أفرزت المعطيات المحلية والإقليمية والعالمية أن كل شيء الآن يدعوا إلى توظيف البديل التشاركي لإعادة البناء المؤسسي والنهوض بكل مستويات التنمية الشاملة وإنعاش قطاعات الإنتاج الراكدة وتحرير مجال المبادرات من قبضة الدوائر الضيقة إلى الفضاء الشعبوي الواسع.

وبناءا على هذا يتضح أن وجهة نظر فرانسيس فوكوياما حول النهج التقليدي للديمقراطية الليبرالية قد دحضتها معطيات الحاضر والمستقبل، لأن هذا الأخير كان يعتبر أن الديمقراطية الليبرالية هي مؤشر على نهاية المطاف للتطور الإيديولوجي للبشرية، أي الصيغة النهائية لنظام الحكم البشري، وأنها تعلي من قيمة زوال البدائل التاريخية، وكان يعتمد في تأسيس وجهة نظره على أن النزعة الفاشية سقطت منذ زمن طويل وأفل نجم الشيوعية وعجز أي نظام عسكري عن توليد نظام حكم فعال ولم يبقى غير الديمقراطية الليبرالية قرينة الرأسمالية في المجال الاقتصادية [2].

[1] **سي محمد بن زرقة**: مرجع سابق ص 118

[2] **المرجع نفسه**، ص 119.

عوائق تطبيق المقاربة التشاركية وانتظار صدور المرسوم

تطرح حداثة المقاربة التشاركية في الجزائر واقعها بشدة على مساعي الدولة للدفع بسياسة الإصلاح الإداري والمؤسساتي، فنموذج التحول الديمقراطي ككل لا يزال طرحا جديدا غير مستقر القواعد وراسخ الأركان لدى الفواعل البشرية المعنية بتجسيده، وهو ما عطل خلق المناخ المناسب لإعمال مبدأ المشاركة في سياسة التسيير العمومية المحلية في الوقت الراهن.

وقد تزامنت حداثة المقاربة التشاركية وانعدام مناخ مناسب التطبيق أسسها في تسيير الشأن العام المحلي مع ضعف ومحدودية أدوات وآليات تأطير مشاركة الفواعل الأساسية في تطبيق الديمقراطية التشاركية المتضمنة في التشريع الوطني والتي راهنت عليها الدولة كخيار وحيد التفعيل الديمقراطية التشاركية لحد الآن على المستوى المحلي

الفرع الأول: واقع وتحديات حداثة الديمقراطية التشاركية على النطاق القاعدي

تكشف معاينة واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر من وجود تحديات حقيقية في مسألة التجسيد والتطبيق المحلي لها في الممارسة الراهنة، مردها انعدام مناخ ملائم لبعث مشروع المشاركة على المستوى القاعدي، وعدم استعداد الفواعل الأساسية وحتى الكوادر المحلية لاستيعاب أبعادها الأساسية والتنموية نتيجة ضعف سياسة واستراتيجية التأهيل والتكوين في المجال التشاركي والتشاوري على المستوى القاعدي، الأمر الذي قد يحيد بتطبيق هذا النموذج الجديد عن أبعاده وأهدافه المأمولة منها [1].

1- محدودية سياسة تحسيس الجمهور وإشاعة ثقافة المشاركة الديمقراطية

الديمقراطية التشاركية مرتبطة بسياسة المدينة وتسيير شؤون المواطنين فيها، بحكم أن منطق المشاركة يقتضي قيام كل من المجالس المنتخبة والإدارات المحلية والمرافق العمومية بالعمل في إطار تشاركي مع الجمهور وفعاليات المجتمع المدني. لكن الملاحظ لحد الآن هو غياب إطار مرجعي أو ميثاق رسمي لدى الدولة يبين واجب مشاركة الإدارة وموظفيها الجمهور في تجسيد المقاربة التشاركية، وأهداف وأبعاد تفعيل هذه الشراكة الكون الجمهور يعد فاعلا في تدبير شؤونه المحلية، وهو ما يقتضي إعلام الكادر البشري من موظفي الهيئات والمؤسسات العمومية، وكذا منتخبي المجالس المحلية بجدوى

[1] **أوكيل محمد أمين:** رهان تفعيل الديمقراطية التشاركية من منظور برنامج دعم الفاعلين المحليين (كابدال)، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني المجلد 10، العدد 02، سنة 2019، ص ص 26 – 27.

مساهمة الجمهور وجمعيات المجتمع المدني في اتخاذ القرار وتدبير الشؤون العمومية حتى يتحقق مفهوم المشاركة [1].

فالمقاربة التشاركية على مستوى البلدية تقتضي إقامة ورشات حوار ونقاش عام ودائم مع الساكنة، وتوعية المواطنين بدورهم المحوري وتحسيسهم بمكانتهم الأساسية في تجسيد العمل التشاركي، وتعريفهم بحقوق المواطنة التي يتوسم فيهم ممارستها انطلاقا من الحي الذي يقيمون فيه إلى غاية الهيئات والفضاءات العمومية المخصصة للحوار والمشاركة[2].

إن مناخ المشاركة لايزال غير ملائم إلى حد بعيد بحكم حداثة عهد الديمقراطية التشاركية في الممارسة الوطنية وما يستتبع الحال من عدم إدراك مؤداها الحقيقي لدى الجمهور وفعاليات المجتمع المدني، باعتبارها المنهج الرديف للديمقراطية التمثيلية ذات الطبيعة الكلاسيكية، والآلية الحديثة الجديرة بالتفعيل للمساهمة في تسيير الشؤون العامة بالتنسيق والتشاور مع المجالس المحلية لا سيما البلدية، فصدى المشاركة لا يزال محدودا جدا في أوساط المجتمع المدني، لغياب إطار توجيهي يجسد المبادئ الأساسية للمشاركة ويؤطر سياسة التكوين المستمر والتحسيس مع المرافقة الميدانية، لتكريس مفهوم إشراك الجمهور في تدبير الشؤون العامة، وضرورة العودة إليه عند اتخاذ القرار المحلي باعتباره شريك فعلي في إعمال مقاربة التسيير والتنمية المحلية[3]،لتأسيس علاقة تعاون متبادلة قائمة على التشارك والتشاور بين الجمهور والسلطات العمومية في سبيل تحقيق تنمية وتسيير ناجع على المستوى المحلي البلدي.

2- تأهيل الفاعلين المحليين وتجديد أساليب الحوار والخطاب السياسي

تطرح المقاربة التشاركية كأسلوب ومنهج جديد للتسيير الديمقراطي مكمل للنموذج التمثيلي الذي كان يجعل من المنتخبين المحليين الفاعلين المباشرين في تسيير الشؤون العمومية، بحيث يجعل مبدأ المشاركة –كما يستدل من تسميته – الجمهور شريكا في تدبير الشؤون العمومية بجانب الممثلين المنتخبين، ولذلك يكون أول متغير يدفع لتأهيل المنتخبين المحليين هو تأهيلهم لاستيعاب أبعاد التحول الديمقراطي وقبول مركز الجمهور المغاير لوضعه في نظام الديمقراطية التمثيلية، بوصفه شريكا دائما في اتخاذ القرار وليس هيئة انتخابية فقط، ولذلك فإن هذا المتغير في النسق العلائقي بين الأطراف المعنية بالمشاركة في تسيير

[1] **أوكيل محمد أمين:** إشكالية مشاركة المجتمع المدني في تجسيد الديمقراطية المحلية في الجزائر: الحدود والحلول، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، العدد 1، المجلد 1، سنة 2017، ص. 101.

[2] **أوكيل محمد أمين: مرجع** سابق، ص 27

[3] **محمد اليعقوبي:** المبادئ الكبرى للحكامة المحلية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 56 ماي 2004، ص. 11.

الشؤون العمومية (علاقة أفقية)، يستدعي تغييرا ضروريا في طريقة تعامل المنتخبين المحليين مع الجمهور وتنظيمات المجتمع المدني وتكوينهم فيما يتعلق بضرورات الاستماع والإصغاء لتطلعات الساكنة. وهو ما يستدعي فرض قطيعة تامة مع سياسة التسيير المبنية على الذهنيات المرتبطة بالتسيير الأحادي الذي يجعل السلطات العمومية تتصرف بالمنطق السلطوي التقليدي في التسيير البلدي[1].

علاوة عن ضرورة تغيير ذهنية تعامل المنتخبين المحلين مع الجمهور باعتبارهم شركاء في اتخاذ القرار وليس كتلة ناخبة يجري الالتقاء بها في المواعيد الانتخابية فقط، يقتضي إعمال الديمقراطية التشاركية في نطاق المجالس البلدية تحكم المسؤولين المحليين في آليات إعمال المشاركة القانونية فيما يتعلق بتسيير الشؤون العمومية، وفي هذا الصدد نسجل غياب دورات تكوينية رسمية للمنتخبين المحليين في الجزائر، بعكس بعض التجارب المقارنة التي تنص تشريعاتها على سياسة تكوين المنتخبين المحليين وفترات تكوينهم وحتى حقهم في تحديد الميزانية الخاصة والملائمة بتأهيلهم[2].

3- هاجس التمكين للحركة الشعبوية مقابل تهميش دور المجالس المحلية

إن تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى المجالس المنتخبة يسهم في إسناد إرادة الشعب والتأسيس القنوات إشراك المواطنين وقوى المجتمع المدني في صياغة القرار المحلي، ومع ذلك تطرح بعض المخاوف المرتبطة بعدم استقرار نهج وقواعد المشاركة في عرف المجتمع المحلي، ولدى الفواعل الأساسية لإدارة الشأن العام على النطاق القاعدي، والتقيد تضر بخيارات المجالس المنتجة باعتبارها هياكل إدارة الشأن المحلي لا سيما بالتزاماتها بمسالة التخطيط المركزي الاستراتيجي، ومنها فرضية إعاقة الجمهور او تنظيمات المجمع المدني للخطط التنموية الكبرى والاستراتيجيات بعيدة المدى التي سطرتها السلطة ورسمها الخبراء بمعية صناع القرار، بسبب قصر منظور ورؤى هذه التنظيمات لمضمون خطط التنمية المحلية وضعف قدراتهم التشخيصية الظواهر ذات الصلة [3].

---

[1] **أوكيل محمد أمين:** مرجع سابق، ص 28.

[2] **أوكيل محمد أمين:** مرجع سابق، ص 28.

[3] عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج المقاربة التشاركية في تدبير الشأن المحلي، حالتي الجزائر والمغرب: دور المواطن، القطاع الخاص، المجتمع المدني في صياغة المشروع التنموي المحلي، أعمال الملتقى الدولي حول التهديدات الأمنية للمنطقة المغاربية، مخبر الدراسات حول الديمقراطية التشاركية في الدول المغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013، ص 14، مقال متاح على الرابط:
http://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/handle/123456789/2431

ومن جهة أخرى قد يؤدي الدفع بالمشاركة الواسعة والمتزايدة لممثلي المجتمع المدني إلى تحجيم دور المنتخبين المحليين، والتي تتغذى من تنامي الحركية الشعبوية الشديدة والزائدة لمجموعات المواطنين عن طريق تنفيذ المطالب الشعبية وامتصاص غليان الشارع دون حسبان عواقبها غير العقلانية، والتي قد تستهدف في النهاية إضعاف سياسة الدولة على المستوى المحلي[1].

الفرع الثاني: محدودية الأطر التنظيمية والآليات الضرورية لتفعيل المشاركة في الممارسة الراهنة

كان رهان الدولة واضحا منذ ترسيخ دعائم المقاربة التشاركية في القانون الوطني على المقاربة التشريعية التأطير مسار تطبيق الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، هذا النموذج الرسمي ذو السمة الأفقية سرعان ما أثبت قصوره الحاد في الانسجام مع خصوصية وطبيعة النموذج التشاركي، القائم أساسا على الطبيعة المرنة التي يفرضها البعد القاعدي الذي تتأصل به المقاربة التشاركية المحلية، والتي تجعل أسس تفعيل الديمقراطية التشاركية وآليات تجسيدها نابعة في حد ذاتها من العملية التشاركية، وليست مقيدة سلفا بطريقة انفرادية من السلطة المركزية في نصوص تشريعية محددة. وعلى هذا الأساس جاء الإطار التشريعي الراهن للديمقراطية التشاركية قاصرا ومحدودا في جانب توظيف الآليات، والأطر الأساسية الملائمة لتفعيل المشاركة والانخراط الكامل للمواطنين في سياسة تدبير الشأن العمومي والتنموي على المستوى المحلي.

1- الاستشارة العمومية كألية وحيدة لتفعيل المشاركة على مستوى البلدية

قام المشرع بتقنين الاستشارة العمومية في قانون 11-10 المتعلق بالبلدية، حيث جاء في نص المادة 11 منها كالاتي: "**يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التنمية والتهيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...**"[2].

إن الاستشارة العمومية قد تكون عامة لكافة الجمهور بواسطة وسائل الإعلام أو النشر أو أي وسيلة أخرى لإعلام المواطنين، كما قد تكون الاستشارة خاصة بفئة معينة أو بشخص معين بالذات يختار بناء على معايير الخبرة والكفاءة في المجال المطلوب للاستشارة، وفق ما تنص عليه المادة 13 من قانون 11-10 المتعلق بالبلدية، غير أن اللافت في الأمر أن المشرع قد اكتفي بهذه الآلية فقط في قانون

[1] المرجع نفسه.

[2] نص الفقرة الثانية من المادة 11 من قانون 11-10، مؤرخ في 22يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، جريدة رسمية عدد 37، مؤرخة في 3يوليو 2011.

البلدية، ولم يقم بتقنين آليات أخرى أكثر تسهيلا لانخراط الجمهور في ممارسة المقاربة التشاركية أو يفسح المجال لترسيمها، كالحق في تقديم العرائض والملتمسات، وإجراء النقاش العمومي وغيرها من أدوات المشاركة الضرورية التي تعد وسائل لا غنى عنها اليوم في الممارسة المقارنة التجسيد الديمقراطية التشاركية المحلية.

2- انعدام فضاءات قانونية لتفعيل آلية التشاور على المستوى القاعدي: "المجالس التشاورية"

نجد تطبيق آلية التشاور في بعض القوانين الخاصة كقانون رقم 06-06 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة مثلا، الذي نص فيه المشرع صراحة على اعتماد مبدأ التنسيق والتشاور كأحد المبادئ الأساسية التي تستند عليها سياسة المدينة ، وذلك عن طريق تنسيق السلطات المحلية البلدية مع المواطنين والفاعلين في المجتمع المدني من أجل المساهمة في إرساء دعائم سياسة المدينة، وكذا تسهيل مشاركة الحركة الجمعوية في إجراءات التسيير الجواري وتحسين الإطار المعيشي للساكنة ودراسة آثاره وتقييم نتائجه، حيث نص على ضرورة إشراك الفاعلين الاقتصادين والاجتماعين في سياسة تطوير المدينة عن طريق أساليب جديدة تقتضي إبرام عقود شراكة بينهم وبين الجماعات المحلية. وفي هذا الإطار تسهر المجالس المحلية لا سيما البلديات على تشجيع جميع المبادرات الرامية إلى تأهيل المباني القديمة والأحياء السكنية التي تضطلع بإنجازها جمعيات المجتمع المدني[1].

كما نجد قانون 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة ينص صراحة على اعتماد مبدأ التشاور بين الجماعات الإقليمية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بإشراك المواطنين، قصد الوقاية من الأخطار الكبرى والاطلاع على الترتيبات الموضوعة لتجنبها أو وضع حد لانتشارها من دون الإشارة إلى فعاليات المجتمع المدني[2].

غير أن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن المشرع قد بادر إلى تقنين مبدا التشاور وليس ميكانيزمات التشاور، فصيغ التشاور المذكورة تفتقر لمجالات وفضاءات قانونية لتفعيلها، بحيث لا يتصور إقرار آلية التشاور دون وجود هيكل دائم أو هيئة مرافقة أو لجنه مختصة على نطاق البلدية لتجسيد محتوى التشاور

[1] **أوكيل محمد أمين:** مرجع سابق، ص 30.

[2] نص المادة 9 من قانون 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة مؤرخ في 14 أوت 2004، جريدة رسمية عدد 84 مؤرخة في 18 اوت 2004.

العمومي، ولذلك تبقى صيغة التشاور عديمة الجدوى ودون طائل ما لم يتم المبادرة بتنصيب وخلق الهياكل الخاصة بتفعيلها على مستوى البلديات التي لا تزال تفتقر لحد الآن للمجالس التشاورية.

3- غياب آليات الانخراط في سياسة التسيير العمومي المحلي

يقتضي التجسيد التام لمبدأ المشاركة انخراط الجمهور وسائر فعاليات المجتمع المدني في صياغة سياسة التسيير العمومي وفي دينامية اتخاذ القرار بصفة مباشرة، بحيث تعد عملية الانخراط" أخر مراحل تجسيد المشاركة الديمقراطية" [1].

تمارس مرحلة الانخراط في إدارة الفعل العمومي من خلال أطر قانونية مختلفة خاصة تضمن المشاركة الشعبية الواسعة في مناقشة الخيارات الجماعية، وتجعل الجمهور سلطة اقتراح في بناء وتوجيه مسار الشؤون العمومية التي تخصه على الصعيد المحلية. وفي ذات السياق، يكفل مبدأ الانخراط في تدبير الشأن العام مشاركة الجمهور وقوى المجتمع المدني كالجمعيات وكذا لجان الأحياء وغيرها في العمل التنموي وذلك عن طريق إنجاز مشاريع تنموية ذات فائدة عمومية أو ورشات عمومية أو المشاركة في إعداد الميزانية البلدية وفق ما يعرف بالميزانية التشاركية[2].

وعلى سبيل الإشارة فقد خص المشرع الجزائري تطبيق المشاركة المباشرة في تسيير الشؤون العمومية والتنموية باليات جديدة تضمنها مشروع قانون الديمقراطية التشاركية قيد الإعداد على مستوى وزارة الداخلية، تتمثل أساسا في: القيام بنشاطات ذات منفعة عامة، وإنجاز مشاريع للمصلحة العامة ، لكنه وللأسف لم يصدر لحد الآن.

[1] **باديس بن حدة:** دور الديمقراطية التشاركية في تطوير تسيير الجماعات المحلية: دراسة في المفهوم والآليات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ال عدد13، السنة 2017، ص ص 150-151.

[2] **يمينة حناش، عبد الكريم كيبش:** تفعيل الميزانية التشاركية، دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية: الميزانية التشاركية نموذجا، مجلة دراسات وابحاث، المجلة العربية للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 11 عدد 02، ال سنة2019، ص 175.

التجارب الدولية المؤسسة للمقاربة التشاركية

في البداية نود أن نشير إلى أن التجارب البشرية النافعة في المجال الفني والتقني والاجتماعي هي إرث إنساني تتوارثه الأمم والحضارات جيلا بعد جيل ولا يمكن بأي حال من الأحوال وضع الحدود والحواجز أمام البرامج والمشاريع لمنع الاستثمار داخل هذه الحقول الفكرية تحت مسميات وذرائع واهية عرفا وقانونا، وبالتالي فإن عرض تجارب الغير في إحدى الجوانب التنموية والإدارة المحلية لم يكن بهدف إملاء الحلول واستيراد المناهج الجاهزة وتطبيقها دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والحضارية والتاريخية لكل مجتمع، وإنما الغرض يكمن في تطوير الأداء ومراجعة أساليب التسيير واستلهام أنفع وأرقى ما وصل إليه العقل البشري من الإبداع والاجتهاد، فإذا كان التقليد في نقل واستيراد النظرية الديمقراطية وهو الأصل جائزا مع العلم أنها بضاعة أجنبية، فكيف نتردد في نقل الفرع المتمثل في الأساليب والآليات المبتكرة عند غيرنا ومن هنا لا نرى حرجا في التنويه بأهم التقنيات الناجحة في ميدان التسيير الجماعي والعمل التشاركي، ومن ثم سنتطرق في هذا الفرع إلى عرض أبرز التجارب الدولية في بعض الدول الاستكشاف مدى قدرة الديمقراطية التشاركية كبديل فعال يساهم في ترسيخ توجه جديد يرقى بالنظام اللامركزي من مرحله الإدارة المحلية إلى مرحلة الحوكمة المحلية.

أولا: التجربة البرازيلية: ارتبطت التجربة البرازيلية في مجال الديمقراطية التشاركية بأول عملية كاملة الميزانية التشاركية في مدينة بورتو أليغري بدءا من عام 1989م بعد صعود اليسار للسلطة وفوز حزب العمال في الانتخابات، وقد تم الاعتماد على هذه الآلية الحديثة في تاريخ البرازيل لأول مرة للتغلب على ظاهرة اللامساواة الشديدة في مستويات المعيشة فيما بين سكان المدينة، وكان عدد سكان المدينة حوالي 1.5 مليون نسمة، الثلث من هذه الساكنة كان يقطن في أحياء فقيرة منعزلة بضواحي المدينة ويفتقرون إلى أبسط المرافق العامة كالمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية.

كانت تتم الموازنة التشاركية في بورتو ألغيري مرة واحدة سنويا بدءا من سلسلة من الجمعيات المجاورة الموجودة على مستوى المدينة، حيث يقوم السكان ومفوضو الميزانية التشاركية بتحديد أولويات الأنفاق والتصويت على المطلوب تنفيذها، وللإشارة فإن مدينة بورتو أليغري كانت تخصص 200 مليون دولار سنويا على الإنشاءات والخدمات وتخضع هذه الأموال للموازنة التشاركية مع عمدة المدينة وصرفها في مجالات النقل والصحة والتعليم والرياضة والتنمية الاقتصادية وقد أسفرت هذه العملية عن مشاركة

واسعة في صفوف المواطنين من مختلف مقاطعات وأحياء المدينة، بالإضافة إلى هذا فقد أشاد البنك الدولي بوجاهة التجربة واقترح في إحدى الدراسات أن الموازنة التشاركية أدت إلى تحسينات مباشرة في المرافق العامة في بورتو أليغري .

لقد أنتجت الموازنة التشاركية مفهوما جديدا في عالم الإدارة المحلية، فإلى جانب مساهمتها في حل المشكل التنموي وتوزيع الثروة بالشكل الذي يحقق مبادئ العدالة الاجتماعية بين المواطنين، فقد ساهمت في إعادة بناء الثقة بين السلطة والمجتمع وأتاحت فرصة كبيرة للمواطنين للانخراط داخل فضاءات عامة تسهم في تعزيز قدراتهم وترقية مداركهم الاجتماعية والسياسية، ولم يقدر لهذه التجربة أن ترى النور في سماء دولة البرازيل إلا بعد التخلص من النظام العسكري الذي جثم على صدرها ما بين 1964م إلى غاية 1988 م.

ثانيا: التجربة الألمانية: بادرت مؤسسة علمية بحثية ألمانية تحت عنوانfondation Bertelsann في سنة 1993 بتأسيس جائزة الديمقراطية والفعالية في الإدارة المحلية، والجودة في تقديم الخدمات، وكلفت بهذا الشأن علماء باحثين متخصصين في الإدارة المحلية والتنمية الإدارية بإجراء تحقيق من أجل اقتراح 10 مدن من 09 دول للتنافس على هذه الجائزة الأولى.

وقد تم وضع سبعة معايير يتم على أساسها اختيار أفضل تجربة من بين تجارب هذه الدول هي:

1. الأداء وسير العمل في ظل رقابة ديمقراطية
2. التوجه إلى المواطن.
3. التعاون بين السياسيين والإدارة.
4. الإدارة اللامركزية أي نقل تحمل المسؤولية والموارد المالية الى المستوى الأدنى الذي يتعامل معه المواطن.
5. الرقابة ورفع التقارير.
6. أن يتوفر لدى السلطة المحلية نمط إداري تعاوني ونظام مسار وظيفي يركز على
7. القدرة على الابتكار والتطور في ظل المنافسة.

وعليه فقد اختيرت هذه المدن باعتبارها مدنا نموذجية توجد على قمة الحداثة في بلدانها فيما يخص الإدارة المحلية، وقد فازت بهذه الجائزة مدينتان هما: (**فينكس phoenix بولاية أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية**)ومدينة (**كرست تشارس chrisr church السويسرية**).

بعد سنتين من تاريخ تسليم هذه الجائزة تأسس **ببرلين (ألمانيا)** مشروع بحث تناول بالدراسة تجربة المدن المرشحة للجائزة بهدف تبيان الإصلاحات الجديدة التي أتت بها المدن والآثار المترتبة عنها بغرض الاستفادة منها في عصرنة الإدارة المحلية الألمانية.

وقد انتهى هذا البحث بنشر تقريرين الأول سنة 1997 والثاني في سنة 1998 وخلص البحث العلمي إلى أن رغم الخلافات الموجودة بين هذه المدن إلا أنها اتحدت في منهج معالجة القضايا المحلية.

وبالتالي أدركت المدن محل البحث قيمة **ثروة إشراك المواطنين** والمجموعة في تحديد السياسات والخدمات التي تدخل ضمن اختصاصاتها، لذلك ظهرت الحاجة لتصحيح المفهوم التقليدي للديمقراطية التمثيلية، والتخلي عن الفكر الاحتكاري الذي كانت تتبناه الإدارات المحلية، ويكون **اشتراك المواطن** بطرق متنوعة كالحركة الجمعوية والنقابات والنخب العلمية... وبالتالي الانتقال في تسيير الإدارة المحلية إلى مفهوم جديد وهو مفهوم الديمقراطية التساهمية أو الديمقراطية التساهمية او الجوارية أو التشاركية التي يكون الغرض منها إسهام المعنيين بعملية التنمية في وضعها وتنفيذها .

ثالثا: التجربة التونسية في القانون التونسي: لقد قطعت تونس في السنوات المنقضية خطوات مهمة في طريق تحقيق اللامركزية من خلال السير قدما في تكريس الديمقراطية التشاركية، وهو مصطلح جديد على البنية المفهومية للتونسيين، غير أن هذا التقدم ما زال مشوبا بالكثير من الصعوبات والتحديات.

وإذا أردنا أن نقتبس مدى هذا التقدم وندرك عمق التغيير على هذا المستوى، ينبغي العودة إلى وقائع منتدى الديمقراطية المباشرة الذي أقيم في شهر ماي من سنة 2015 في تونس، باعتبارها شجرة ديمقراطية يافعة وسط غابة من الأنظمة الاستبدادية، فقد شارك في تلك التظاهرة عشرات النشطاء وأعضاء منظمات المجتمع المدني، إلى جانب موظفين في مؤسسات الدولة، وتعرفوا من خلال ورشات العمل وجلسات الحوار على مضامين الديمقراطية التشاركية وآلياتها وبعض من تجاربها.

وما زاد من أهمية المنتدى الذي وضع تحت شعار **(اللامركزية من خلال الديمقراطية التشاركية)** أنه ينسجم مع بند بارز في دستور تونس الجديد وهو الفصل 139 الذي نص على: **(**استخدام **آليات الديمقراطية التشاركية في الحكم المحلي)**، كما اعتبرت إحدى الباحثات بأن الدستور الذي اعتمدته الجمهورية التونسية بعد ثورة يناير 2011 يرمي إلى الخروج من الدولة المركزية إلى الحكم المحلي بأفراده بابا بأكمله لهذا الموضوع، وهو الباب السابع الذي يشتمل على 12 بندا في مقابل بند يتيم في

دستور1959، والأكثر من ذلك فقد أدخل الدستور الجديد تغييرا جوهريا على بنية الحكم من خلال منح صلاحيات واسعة لمجالس المحافظات والبلديات على حساب الحكومة المركزية وفي هذا السياق شكلت الدورة الخامسة للمنتدى العالمي للديمقراطية المباشرة الحديثة التي أقيمت في تونس فرصة لمكونات المجتمع المدني المطالبة السلطة التنفيذية والبرلمان بالإسراع في سن قوانين جديدة وتعديل أخرى لتوسيع صلاحيات البلديات والمجالس الجهوية.

تجدر الإشارة أن عددا من الورشات قد أقيمت بعد اختتام أشغال المنتدى العالمي الديمقراطية المباشرة تم تخصيصها لموضوع الحوكمة المحلية وكذلك المراجعة بنية المجال الطبيعي، وبالتحديد قانون تقسيم التراب والتخطيط العمراني.

يمكن القول أن كثير من المفاهيم الجديدة مثل الميزانية التشاركية باتت مألوفة لدى النشطاء وكوادر المجالس البلدية المؤقتة التي أقيمت بعد ثورة 2011، وفي الإطار نفسه قامت بعض الجمعيات وهي من أنشط مكونات المجتمع المدني بتدشين فعاليات عدة للتوعية والتحسيس من بينها أيام مفتوحة للحوار مخصصة لموضوع اللامركزية وإشراك المواطن في عملية أخذ القرار على النطاق المحلي بمشاركة المجتمع المحلي والراصدين المحليين من مختلف البلديات.

لقد خرج دستور تونس إلى النور عام 2014، وذلك بعد عامين من المداولات والنقاشات السياسية التي تلت ثورة 2011 وقد أدى المناخ السياسي المصاحب لعملية صياغة الدستور إلى تشجيع اللامركزية ومشاركة المواطنين في الحكم المحلي، بحيث تنص المادة 137 من الدستور التونسي على أن "**للجماعات المحلية في إطار الميزانية المصادق عليها حرية التصرف في مواردها حسب قواعد الحكومة الرشيدة**".

تضيف المادة 139 أن "**تعتمد الجماعات المحلية آليات ديمقراطية تشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برنامج التنمية** ".

وتأسيسا على تلك الدفعة التي أعطاها الدستور للحكم المحلي، قامت الحركة " بتدشين برنامج (عين على الموازنة) الذي يهدف إلى تشجيع تطبيق ممارسات الموازنة التشاركية في البلديات التونسية، ويذكر أن الحركة الجمعوية هي منظمة أهلية تأسست في مارس 2012 بهدف دعم التحول الديمقراطي والتعددية والتنوع والعدالة، وفي هذا السياق قال منسق المشروعات في الحركة الجمعياتية في مقابلة مع (تضامن) بعد الثورة لو كان لنا أن نبني بلدنا فمن الضروري بناء الثقة بين الشعب والمؤسسات العامة، وبالتالي فإن

الموازنة التشاركية هي العملية التي تسمح للمواطنين بالمساهمة في عملية صنع القرار وفي تحويل أرائهم إلى بنية تحتية ومشروعات أخرى حقيقية.

ومع سنة 2014 قامت الحركة الجمعياتية بتدشين حملة شعبية تستهدف تبني الموازنة التشاركية في **بلدية المرسى** وهي مدينة ساحلية قريبة من العاصمة تونس يبلغ تعداد سكانها 110.000 نسمة، قامت الحركة الجمعياتية بالتعاون مع خبير نظم حكم سويسري يعيش في تونس بالبحث عن استراتيجيات يمكنها أن تزيد من مشاركة المواطنين في اتخاذ قرارات في مختلف المناطق، وبتقديم مقترحات للسلطات المحلية كما قامت الجمعية المذكورة أعلاه في نفس السنة بتدريب بعض المواطنين للعمل كمشرفين يقومون بتنظيم ممارسات الموازنة التشاركية في بلدية المرسي، ومنذ ذلك الحين قامت بلديات أخرى بتبني آلية الميزانية التشاركية وهي: **منزل بورقيبة، وقابس، ومنوبة، وقفصة، وصفاقس، ورواد، والكاف وسبيطلة وبنعروس.**

لقد أصبحت بلديات تونس باعتمادها نظام الميزانية التشاركية جزء من شبكة عالمية تضم حوالي **2700 بلدية** في جميع أنحاء العالم يعتمدون آلية الموازنة التشاركية على غرار مدن **نيويورك، مونتر**يال، **لندن، بورتو أليغري، أشبيلية، عمان،** وأيضا المدينة **الهندية بيون.**

كما أن الوجود ضمن هذه الشبكة سيفتح بالتأكيد فرص التعاون الثنائي لصالح البلديات المنخرطة في هذا النظام مما يساهم في تنمية هذه الجهات.

التجربة الجزائرية في إطار التشاركية (برنامج كابدال CAPDEL)

أولا: برنامج كابدال

كابدال CapDeL أو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، وهو ما يقابل باللغة الفرنسية:

Programme de Renforcement des Capacités des Acteurs de Développement Local

هو برنامج أطلقته الحكومة الجزائرية ابتداء من سنة 2017، وتشرف على تنفيذه ومتابعته وزارة الداخلية والجماعات المحلية، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومفوضية الاتحاد الأوربي بالجزائر. وقد خصص لهذا البرنامج الذي يمتد على ثلاث سنوات (2017-2020) تمويل مشترك: الحكومة الجزائرية بـ 2.970.000 دولار، والاتحاد الأوربي بـ 7.700.000 أورو (8.532.000 دولار) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ب 200.000 دولار.

وبالتالي فهو عبارة عن مبادرة تشاركية بين بلادنا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الأوربي، في إطار ما يصطلح عليه بالتضامن العالمي من أجل التنمية المستدامة. مما يعني أنه يسمح بالاستفادة من الخبرات الدولية في مجال التنمية المحلية، وكذا التجارب الناجحة في بعض الدول، لبناء أنموذج جزائري مكيف مع واقع البلديات والخصوصية السوسيوثقافية لمجتمعنا، بخاصة وأننا نتعامل مع دولة بحجم قارة بالنظر للطابع الجغرافي والديمغرافي والاقتصادي والثقافي والايكولوجي المتباين لبلادنا.

وباعتبار أن هذا البرنامج يشكل أحد أسس الإدارة الاستراتيجية التي اعتمدتها وزارة الداخلية في إطار مسار الإصلاح المؤسساتي وتحسين أداء وجودة الخدمة العمومية ودفع عجلة التنمية، فإنه قد تم اختيار عشر بلديات أنموذجية فقط بوصفها مرحلة أولية، تمثل عينة من مختلف مناطق الوطن وتشكل نماذج لمختلف الأقاليم ولمختلف النشاطات الاقتصادية، مع الأخذ في الحسبان تنوع النظم البيئية والجغرافية والمناطق الساحلية، المناطق الجبلية، المناطق الريفية، المناطق الحضرية، المناطق الحدودية... الخ.

وتتمثل البلديات الانموذجية العشر التي اختيرت لتجسيد هذا البرنامج في كل من: تيميمون (أدرار)، وجانت (إيليزي)، وأولاد بن عبد القادر (الشلف)، وبني معوش (بجاية)، وغزوات (تلمسان)، وتيقزيرت (تيزي وزو)، ومسعد (الجلفة)، وجميلة (سطيف)، والخروب (قسنطينة)، وبابار (خنشلة).

صورة رقم (01): توضح موقع البلديات النموذجية لبرنامج دعم قدورات الفاعلين CAPDEL

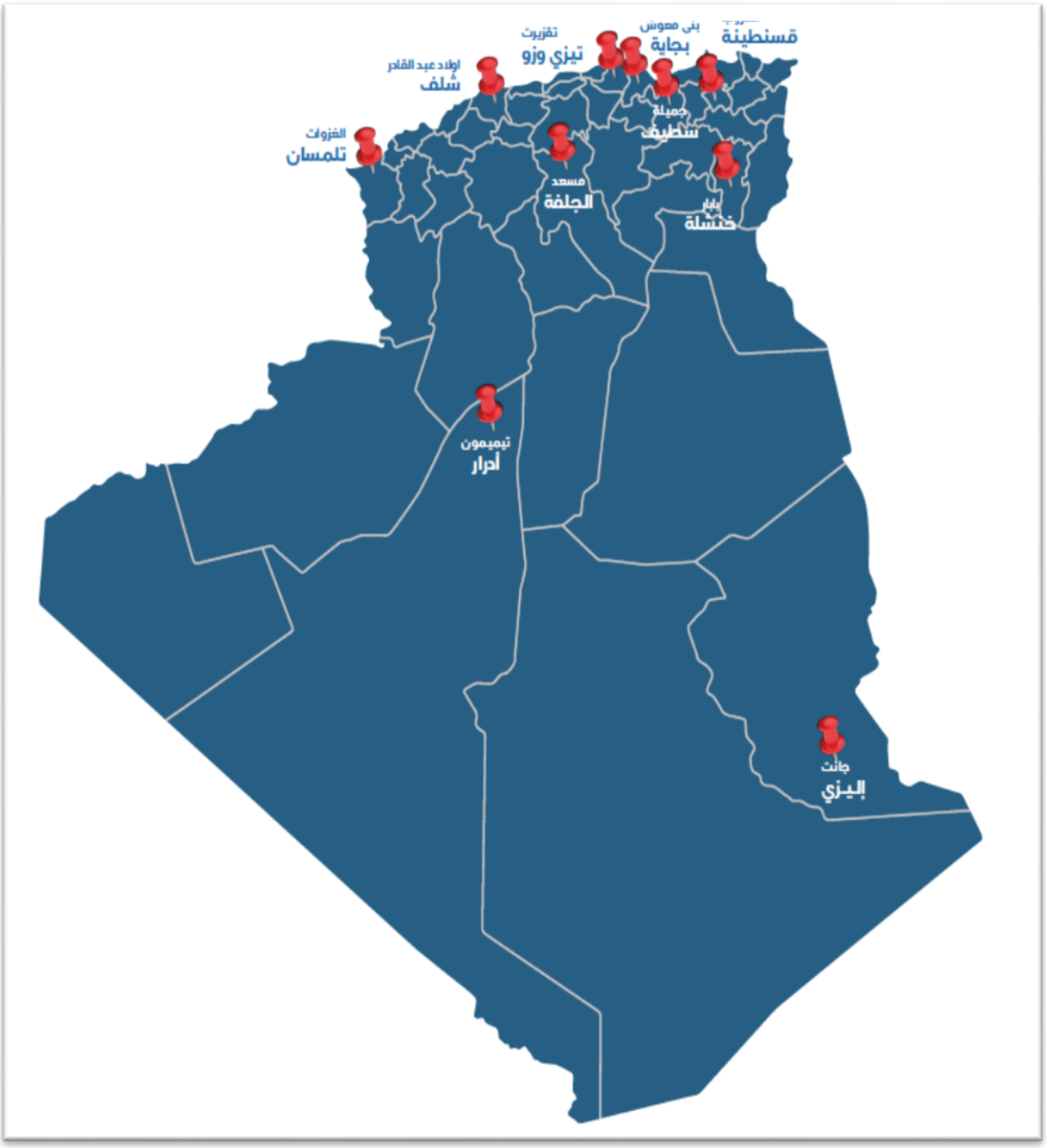

المصدر : https://eeas.europa.eu/sites/default/files/carte_capdel_ar_0.png

يتوق هذا البرنامج إلى إشراك مختلف الفاعلين في التنمية المحلية على مستوى البلديات النموذجية العشر، في سياق المسعى التشاركي الذي كرسه الدستور في أخر تعديل له سنة 2016، حيث ينص في المادة 15 على أن"**الدولة تشجع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات الإقليمية**" كما أن المادة 17 منه تنص على" **يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية**" والمتمعن في المواد 02 11 12 و13 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في يونيو 2011 المتعلق بالبلدية في جزئه الخمس المشاركة المواطنين، يلاحظ كذألك أنها تحل هذا السعي

التشاركي، على الرغم من أنه لم يتم بعد تسود الأطر والمعايير وكذا الإجراءات والحدود التي تمارس وتكرس فيها هذه المقاربة التشاركية.

المادة 02: البلدية في القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان الممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

المادة 11: تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري

يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير الإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون.

ويمكن في هذا المجال استعمال على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

المادة 12: قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم، يتم تنظيم هذا الإطار طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بها.

المادة 13: يمكن رئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت ذلك شؤون البلدية، أن يستعين بصلة استشارية، بكل شخصية محلية وكل خبير و/ أوكل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة الأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاهم، وبالتالي فان مشروع كابدال" التي يرفع شعار: **الديمقراطية تشاركية وتنمية محلية** يرمي إلى ترجمة هذه المواد من خلال تصور مقاربة جديدة للحكامة المحلية التشاورية عبر إشراك المواطنين والمجتمع المدني، إلى جانب المنتخبين والإدارة المحلية، في تسيير شؤون البلديات وتخطيط تنميتها المستدامة، عبر تعبئة الطاقات والقدرات البشرية، ومن خلال تشخيص إقليمي تشاركي يتمن خصوصيات الأقاليم ويبرز مقدراتها الاستراتيجية، بما يسمح بتفعيل جاذبيتها، ويرسم رؤية مستقبلية لأقاليم مستدامة ترتقي بالمستوى المعيشي للسكان وتضمن حقوق الأجيال القادمة.

ثانيا: مخرجات برنامج كابدال CABDEL

ومن خلال الاطلاع على البرنامج، يتبين أنه مبني على محاور أساسية

– **الديمقراطية التشاركية:** من خلال إرساء أنموذج للحكامة التشاركية وإبراز الممارسات الناجحة التي تشرك من خلالها الجماعات المحلية المجتمع المدني باعتباره شريكا لا بديل عنه لإنجاح المشاريع التنموية وتسيير الشؤون المحلية. وتحفيز عامل الثقة بين هذه الفواعل من خلال وضع آليات التنسيق والتعاون

– **التنمية الاقتصادية المحلية:** عبر تعزيز التخطيط الاستراتيجي البلدي، لاسيما من أجل استحداث مناصب شغل ومداخيل مستدامة، عصرنة المرفق العمومي وتبسيط الخدمات الإدارية على المستوى البلدي عبر تطوير استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، وتسهيل الإجراءات من خلال إنشاء الشبابيك الموحدة، تسيير مخاطر الكوارث على المستوى البلدي، بخاصة منها المخاطر البيئية عبر إشراك المجتمع المدني في التخطيط والوقاية من الكوارث.

ومما سبق نستنتج ان برنامج **كابدالCABDEL**

1–فضاء تمكيني: باعتماده على

– **التكوين** :من خلال البرامج التكوينية المسطرة للفاعلين المحليين، بخاصة منهم المنتخبون وممثلو المجتمع المدني، وتكوين المكونين والمدربين

– **التدريب والمرافقة:** التعلم بالممارسة من أجل إدارة المشاريع التفعيل الاقتصاد المحلي وخلق مناصب شغل ومداخيل مستدامة

– **التحسيس:** بأهمية العمل المشترك وبأهمية انخراط المواطنين في الحفاظ على البيئة.

2–فضاء تفاعلي: يهدف إلى ضمان مشاركة في التنمية المحلية تجمع مختلف الفاعلين المحليين الرسميين وغير الرسميين، وتعمل على إيجاد أرضية وفاق وتنسيق محلية من خلال الحوار وتشجيع المبادرات المحلية الهادفة، وتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة بين الجماعات المحلية وشبكة الفاعلين للمجتمع المدني في إطار ميثاق بلدي تشاركي

3 –فضاء استراتيجي: كونه يهدف إلى بناء تصور واقعي ومقبول ومتفق عليه لتنمية محلية داخلية، عبر التخطيط الاستراتيجي التشاوري كأساس لتشخيص الإقليم ولرسم رؤية مستقبلية مستدامة له وإعداد الخطة الاستراتيجية المناسبة.

4

ثالث: الفاعلين في برنامج كابدال CABDEL

اذ تكلمنا عن الفاعلين على المستوى المحلي في الجزائر، فلقد تم الانتقال من الفاعلين التقليديين الذين يشملون أجهزة الدولة وممثليها فقط في إطار الدولة المتدخلة Etat providence إلى الفاعلين الجدد"، الذين يضمون

– **المنتخبين المحليين:** باعتبارهم ممثلي الإدارة المحلية وعنوان الديمقراطية التمثيلية، والذين يقع على عاتقهم مسؤولية فتح أبوابهم ومشاركة سلطتهم مع الفاعلين الآخرين خاصة منهم السكان، في سبيل تعزيز الثقة بين الإدارة المحلية والمواطن، عن طريق توسيع نطاق المشاركة الشعبية والتسيير الجواري

– **منظمات المجتمع المدني:** باعتبارهم الجماعات المنظمة والنشطة والملامسة والممثلة لمختلف الشرائح المجتمعية، والتي تشمل مختلف الجمعيات والمنظمات ونقابات المهنيين واللجان المحلية ولجان الأحياء وحتى ممثلي التجمعات السكانية في الأوساط الريفية والمعزولة.

– **القطاع الخاص المتعاملين الاقتصاديين:** والذين يشملون مختلف المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، المقاولين، المزارعين، التجارة الحرفيين، مربي المواشي والصيادين...الخ

– **المواطنين خاصة الشباب والنساء منهم:** فالشباب باعتبارهم الشريحة التي تمثل أكبر عدد من السكان والنساء باعتبارهم أصبحوا يمثلون أكبر نسبة في المجتمع، ولكن كذلك باعتبارهم الفئة التي لطالما تم تهميشها في القرار التنموي للإقليم، في ظل التقاليد والأعراف في بعض المناطق من الوطن

هذا بالإضافة **للمصالح القطاعية غير الممركزة،** كونها فاعلا أساسيا في تنفيذ ومتابعة البرامج القطاعية على المستوى المحلي، وقناة اتصالية عمودية (التعبير عن الانشغالات المحلية للوزارات الوصية) وأفقية في إطار التنسيق بينها وبين الجماعات الإقليمية بخاصة المجالس المنتخبة.

رابعا: مراحل برنامج كابدال CABDEL يعمل البرنامج على مراحل تدريجية:

- ✓ مرحلة رسم خريطة للمجتمع المدني
- ✓ مرحلة التكوين، مرحلة التعزيز عن طريق المرافقة والتنفيذ المشترك
- ✓ مرحلة المشاركة والتشاور مرحلة تنفيذ المشاريع ذات الأولوية
- ✓ مرحلة التقييم والتقويم هذا فيما يخص الجمعيات.

أما ما تعلق بدعم قدرات المنتخبين والمسؤولين المحليين فإن الوزارة الوصية تعمل بالتنسيق مع برنامج كابدال وبشكل دوري على تحسيسهم بأهمية "**الحكامة التشاركية المحلية**" كما نفذت عدة برامج تكوينية للإطارات المركزية لوزارة الداخلية والمسؤولين المحليين والمنتخبين وكذا لقاءات وأيام إعلامية

جمعت إطارات الإدارة المحلية والمجتمع المدني، في اتجاه تعزيز عملهم المشترك من أجل تنمية متكاملة ومستدامة للأقاليم هذا عن دعم الفاعلين.

أما عن مستويات العمل المشترك، فإنها تخص:

- ✓ المشاركة في التخطيط للمشاريع المحلية، والتعبئة لها.
- ✓ المشاركة في تنفيذ المشاريع.
- ✓ المشاركة في متابعة حسن الإنجاز.
- ✓ المشاركة في حفظ المكتسبات.

خلاصة الفصل:

المستخلص من هذه الأمة المتعلقة بمشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، فقد اتضح النقص القانوني في تأطير هذه المشاركة، مع غياب تام لتكريس الشراكة بين المجتمع المدني والسلطات المحلية كأساس لتحقيق الديمقراطية التشاركية المكرسة دستوريا، بالإضافة إلى غموض الآليات المكرسة من أجل تمكين المواطن والمجتمع المدني من المشاركة في تسيير أعمال الإدارة المحلية، وصنع القرار على المستوى المحلي.

انطلاقا مما سبق جاءت مبادرة "كابدال "كخطوة إيجابية في المسار الصحيح الرامي إلى تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى المجالس الشعبية البلدية، ومعالجة مكامن القصور المسجلة في تطبيق المقاربة التشاركية في الممارسة المحلية الراهنة نتيجة سيطرة النصوص التشريعية على أطر وآليات مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية، وانعدام أرضية مشتركة لتجسيد سياسة المشاركة على مستوى البلدية، فضلا عن القصور الجسيم في آليات الممارسة والفضاءات الخاصة بالمشاركة وهيئات التفاعل العمومي، وقنوات تأطير انخراط الفاعلين المحليين وتنظيمات المجتمع المدني في استراتيجية التسيير العمومي والتنمية المحلية للبلدية.

الفصل الثاني

الدراسة التحليلية لمنطقة الدراسة

1. تمهيـــد
2. قراءة عامة لمدينة المسيلة
3. تقديم المدينة
4. تحليل منطقة الدراسة
5. دراسة المحيط المجاور لمنطقة الدراسة
6. دراسة المنشأة الموجودة بمنطقة الدراسة
7. دراسة الفضاء العمومي لمنطقة الدراسة
8. خـلاصـــة

تمهيـــــد:

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى معلومات حول مدينة المسيلة، ودراسة تحليلية لمنطقة الدراسة ذلك بتعريف أرضية الدراسة وعلاقتها مع المحيط المجاور، ومعرفة المنشآت الموجودة بمنطقة الدراسة وتحليل فضائها العمومي، وسنحاول معرفة الأسباب الحقيقية وراء تدهور هذه الفضاءات وتشخيص المشكل، وهذا لمعالجتها بطريقة مدروسة.

1-معلومات حول مدينة المسيلة:

نشأة المدينة : أسست مدينة المسيلة سنة 315 هـ الموافق لسنة 727 م من طرف أبو القاسم محمد بن عبد الله وأطلق عليها اسم المحمدية , كما عرفت باسم زاي وهناك من ربط تسمية المسيلة بقبيلة ماسيليا التي توسع نفوذها حتى شمل ما يعرف قديما بإقليم نوميديا وبزوال هذه القبيلة بقي اسم المدينة بالمسيلة , كما تدعى بالحضنة وهناك من يرى أصل اسمية المسيلة سواءا كانت أطلقت من طرف العرب او البربر يعود إلى أن المدينة على شكل حوض منبسط ذو مجاري مائية ولا ننسى ان منطقة المسيلة في حد ذاتها تعرف بحوض الحضنة.(محمودي مروان وزملائه : الفضاءات الخارجية للهياكل البيداغوجية بين التخطيط والواقع القطب الجامعي بالمسيلة , معهد تسيير التقنيات الحضرية – جامعة المسيلة دفعة 2012ص47)

تقدر مساحة بلدية المسيلة بـ 233 كلم2 , يشغله حوالي 164319 نسمة (2010) آي معدل 705 نسمة/كلم2 .(مديرية الشباب والرياضة)

موقع وحدود الولاية: تأخذ ولاية المسيلة موقعا وسطا للشمال الجزائري، حيث تعتبر همزة وصل بين شرق البلاد وغربها وبين الشمال والجنوب، فهي تنتمي الى منطقة الهضاب العليا التي تمتد على مساحة 18175كلم2 وتحدها الولايات التالية:

- ولاية برج بوعريريج من الشمال
- ولاية سطيف من الشمال الشرقي
- ولاية البويرة من الشمال الغربي
- ولاية باتنة من الشرق
- ولاية المدية من الغرب
- ولاية بسكرة من الجنوب الشرقي
- ولاية الجلفة من الجنوب الغربي.

الخريطة رقم (01): الحدود الإدارية لبلدية المسيلة

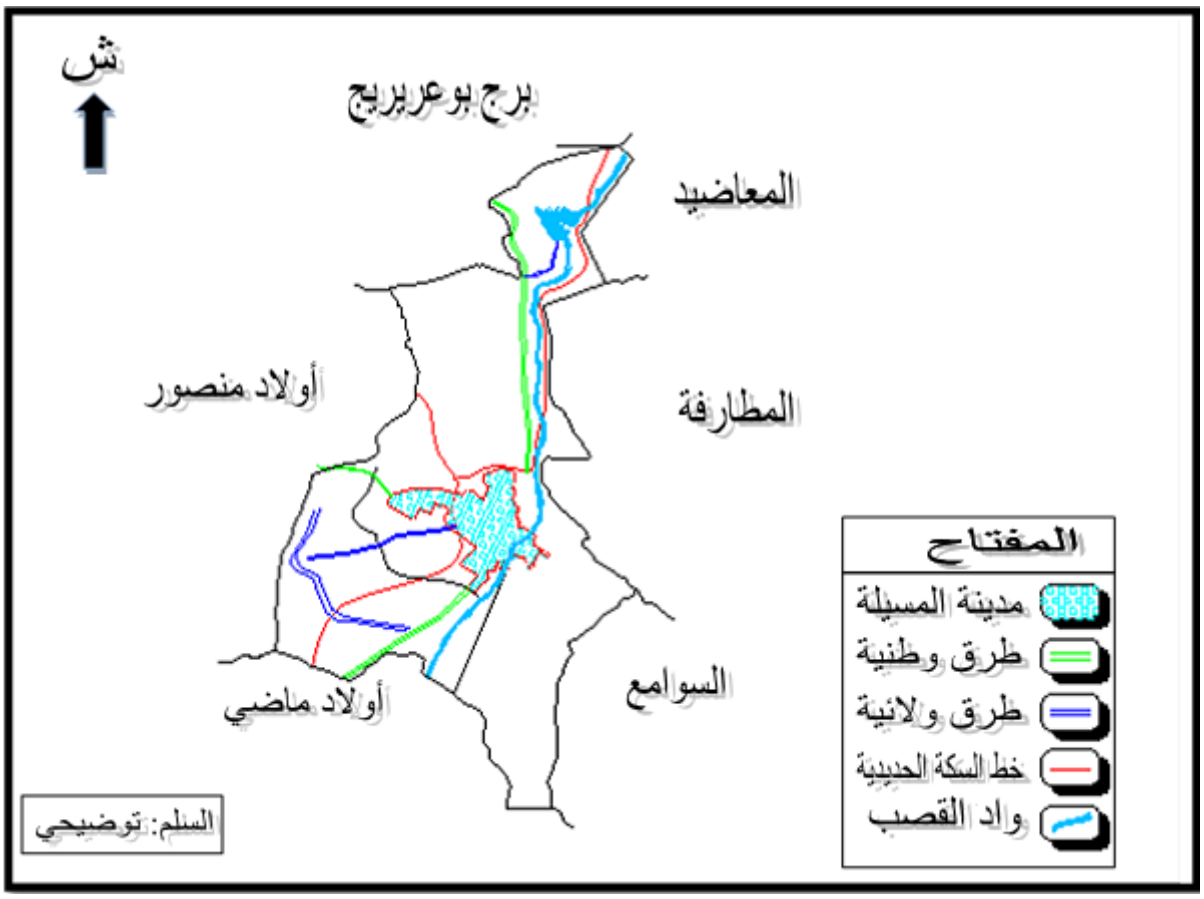

مصدر إعداد الطلبة

2-تحليل منطقة الدراسة:

2-1 التعريف بأرضية الدراسة:

الموقع والحدود: تقع منطقة الدراسة في الجهة الشمالية لمركز المدينة ضمن القطاع رقم 05 حيث يحدها:

- شمالا: حي اولاد سيدي ابراهيم (346 مسكن)
- شرقا: الوحدة رقم 02.
- جنوبا: حي 226 مسكن وحي 124 مسكن.
- غربا: حي تعاونية الشيخ المقراني.

الخريطة رقم (02) موقع منطقة الدراسة بالنسبة للمدينة

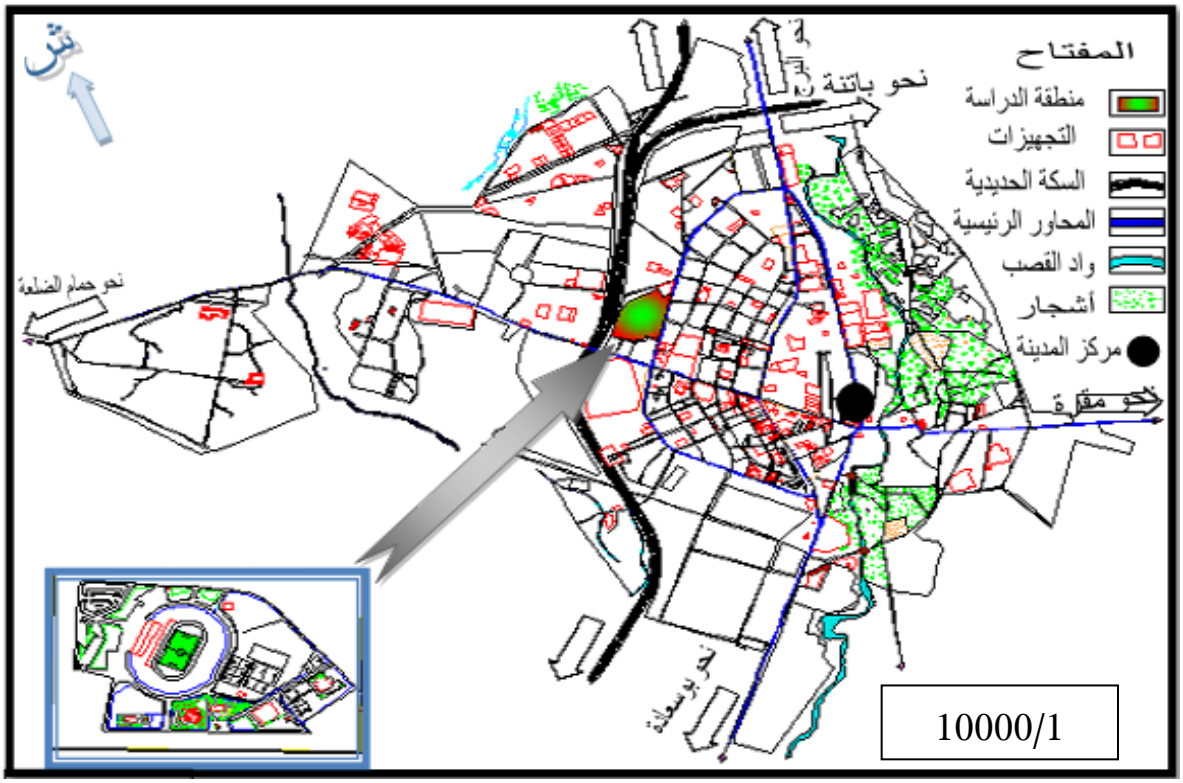

مصدر إعداد الطلبة

المورفولوجيا: تأخذ أرضية الدراسة شكلا هندسيا غير منتظم , تتربع على مساحة تقدر حوالي بـ 211240 م^2 أي ما يقارب 21.124 هـ ويبلغ طول محيط أرضية الدراسة حوالي 1862م حيث أقصى طول لأرضية هو 600م وأقصى عرض 422م كما ان طول الواجهة الممتدة على طول الطريق الموجودة بالجهة الشرقية هي 460م , وتأخذ أرضية الدراسة انحدار (ميل) خفيف ومنتظم من الشمال إلى الجنوب يتراوح ما بين (0-2%) انظر الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01): مورفولوجيا أرضية الدراسة.

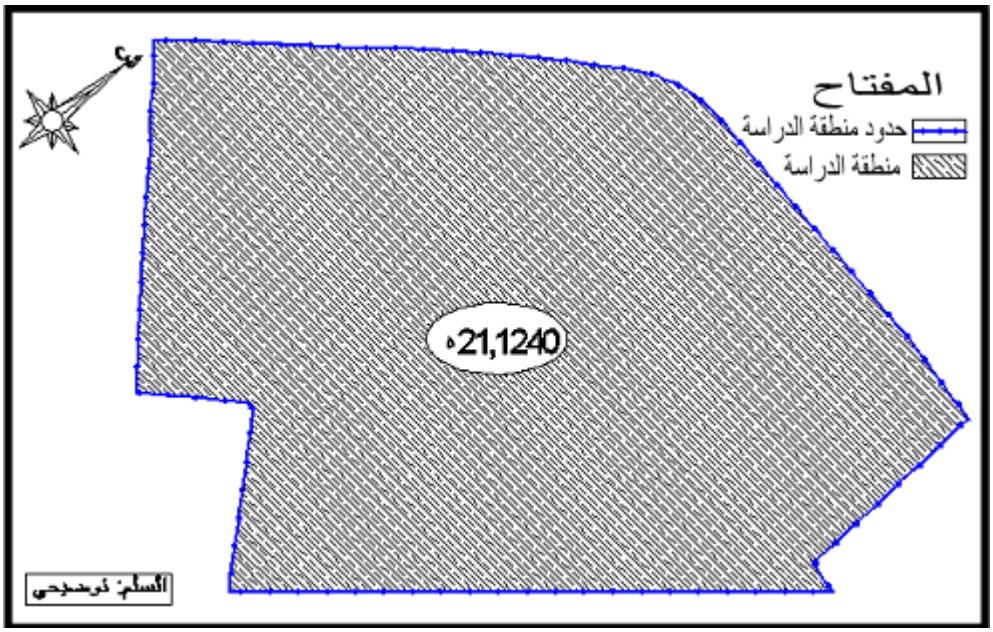

المصدر: اعداد الطلبة

الطبيعة العقارية: ان الوعاء العقاري لأرضية الدراسة هو ملك الدولة يوضع تحت تسيير كل من مديرية الشباب والرياضة وديوان المركب المتعدد الرياضات , مما يسهل علينا عملية التدخل .

2-2 الإطار المبني والغير المبني:

الإطار المبني: مساحته 9936م^2 بنسبة 4.73% من المساحة الإجمالية ويتكون من مدرجات الملعب المتعددة الرياضات ,دار الشباب , المسبح النصف اولمبي , ثلاث خزانات مائية, ستة غرف كهرباء

(رسم بياني رقم (01): تقسيم مساحة الإطار المبني الى نسبة مئوية.

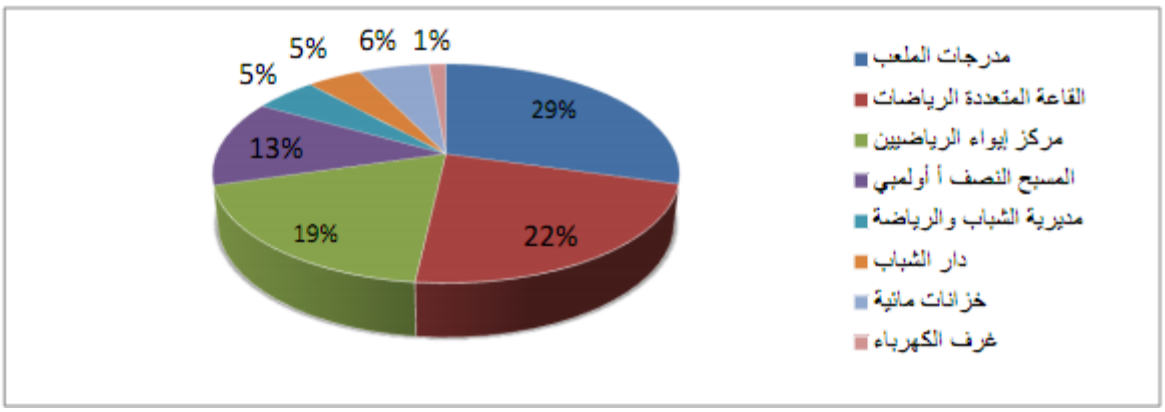

المصدر اعداد الطلبة

الإطار الغير مبني: مساحته200064م^2 بنسبة 95.7% من المساحة الاجمالية وينكون من الطرقات الممرات ,ومواقف السيارات , المساحات الخضراء , ساحات اللعب والمساحات الشاغرة والحرة.

رسم بياني رقم (02): تقسيم مساحة الإطار الغير مبني الى نسب مئوية.

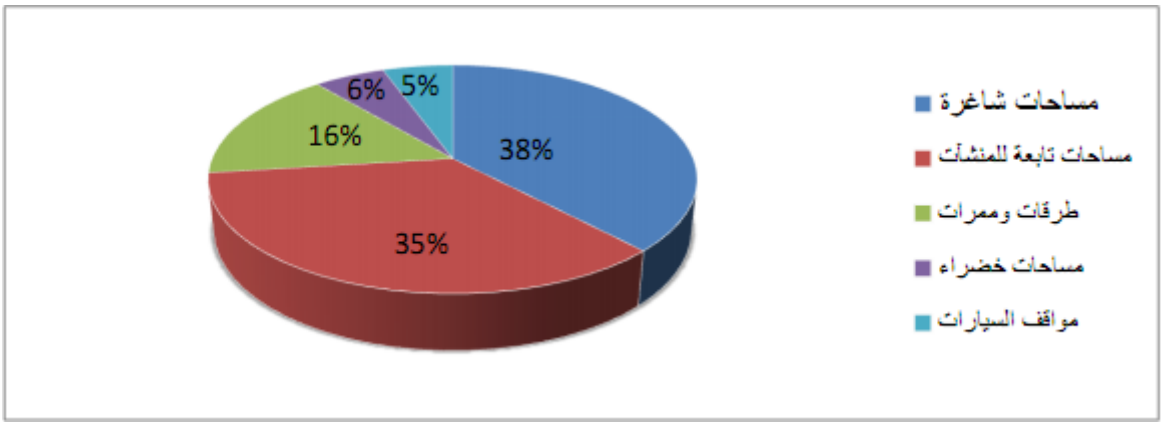

المصدر: اعداد الطلبة

3-دراسة المحيط المجاور لمنطقة الدراسة:

المنافذ: تحتوي منطقة الدراسة على عدة منافذ تختلف اهميتها حسب تموقعها وكثافة الحركة بها ويمكن تقسيمها الى منافذ رئيسية ومنافذ ثانوية , حيث تستقطب الاولى الحركة من وسط المدينة والتجمعات السكنية الكبرى والجامعة وغيرها , آما الثانية فتستقطب الحركة من المحيط المجاور.

(انظر الشكل رقم 19)

السكن: يوجد بمحيط منطقة الدراسة نمطين من السكن وهما السكن الفردي والسكن الجماعي وهي على الشكل التالي:

فيها مواد بناء حديثة، وأقدر مساحتها العقارية ما بين 100م^2 و300م^2 عدد الطوابق من واحد الى ثلاث طوابق.

من الناحية الجنوبية توجد سكنات جماعية ونصف جماعية حالتها جيدة نمط هذه المساكن (f4.f3.f2), مساحو المساكن تتراوح بين 75م^2 و56م^2 وعدد الطوابق من ثلاث الى خمسة طوابق .

المخطط رقم 01: تموضع المنافذ والسكنات بالمحيط المجاور

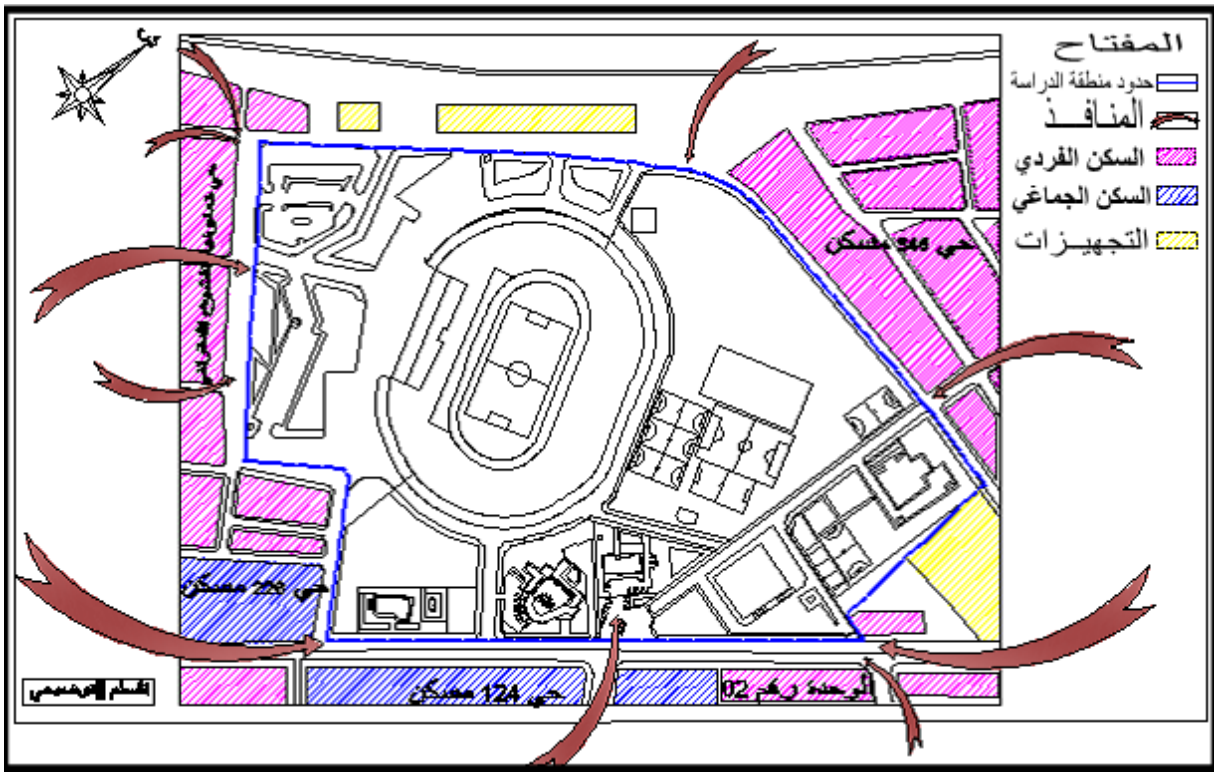

المصدر : من اعداد الطلبة

التجهيزات والنشاطات: يتواجد بالمحيط المجاور لمنطقة الدراسة عدة نشاطات وهي:

- **نشاط خدماتي** يتمثل في الإقامة الجامعية.
- **نشاط تجاري:** محلات تجارية خاصة وعامة وهي مختلفة الخدمات.
- **نشاط ديني** :03 مساجد بالمحيط المجاور
- **نشاط صحي:** عيادة متعددة الخدمات (خاصة)
- **نشاط تعليمي:** ابتدائيتين، متقنة، متوسطة، الجامعة.
- **نشاط أمني:** مركز الأمن الحضري. (انظر المخطط رقم 02)

المخطط رقم (02) النشاطات الموجودة بالمحيط المجاور

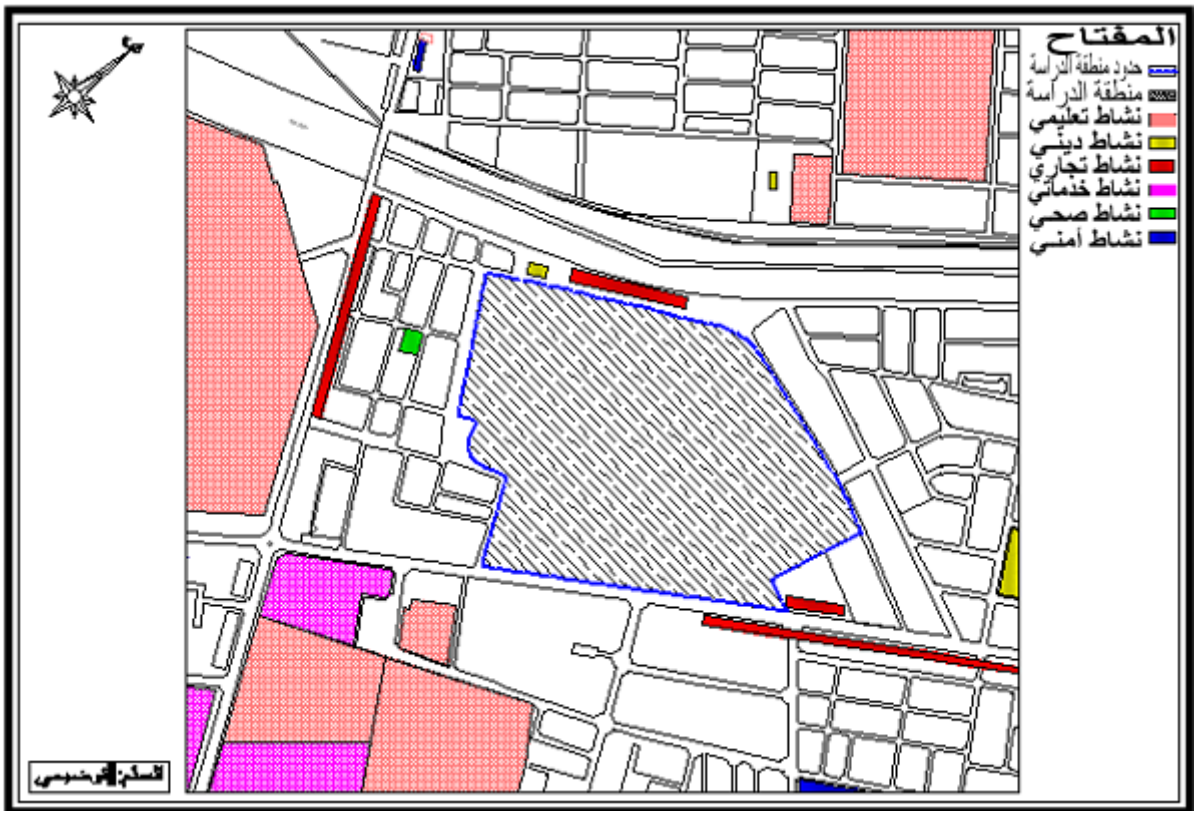

المصدر: من اعداد الطلبة

4-دراسة المنشآت الموجودة بمنطقة الدراسة:

4-1 مديرية الشباب والرياضة: هي مؤسسة ذات طابع إداري ,تقدر مساحتها الاجمالية بـ5144م^2 والمساحة المبنية تقدر بـ510م^2 ,وهناك عدة أهداف وضعت من اجلها تكمن في حث وتدعيم البرامج الاجتماعية والتربوية عن طريق المؤسسات الشبابية التابعة لها , التي من شانها مساعدة الشباب لإدماجهم في الوسط الاجتماعي وهذا من جهة ومن جهة أخرى عن طريق المرافق الرياضية التي تساعد الشباب على خروج من العزلة والاشتراك في الحياة الاجتماعية .

وتتكون مديرية الشباب والرياضة من المصالح التالية:

- مصلحة الإدارة والتكوين
- مكتب الموارد البشرية والإحصاء
- مصلحة ترقية نشاطات الشباب
- مكتب الاتصالات وترقية حركة الجمعيات

- مكتب ترقية المبادرات الشباب والاندماج الاجتماعي المهني
- مكتب النشاطات الثقافية والعلمية في الوسط الشبابي
- مصلحة ترقية النشاطات البدنية والرياضية
- مكتب الممارسات البدنية والرياضية
- مكتب ترقية حركة الجمعيات الرياضية.

وتعمل مديرية الشباب والرياضة على التنسيق بين القطاعات المعنية بانشغالات الشباب كما تقوم بعملية المتابعة والمراقبة لنشاطات خاصة بالشباب ولصالحه في مختلف الميادين من تشغيل , تكوين ,ترقية.

صورة رقم(02): مديرية الشباب والرياضة

المصدر: من اعداد الطلبة

4-2 ديوان المركب المتعدد الرياضات (حاج حفصي المسعود): ان ديوان المركب المتعدد الرياضات بالمسيلة يعتبر حديث النشأة بقرار وزاري رقم 17 بتاريخ 2000/06/14 الذي يحدد انشاء ديوان المركب المتعدد الرياضات لولاية المسيلة , وذلك طبقا للمرسوم 77-117 المؤرخ في 1977/08/06 الذي يتضمن انشاء دواوين المركبات متعددة الرياضات .

ديوان المركب المتعدد الرياضات (حاج حفصي مسعود) بولاية المسيلة مؤسسة عمومية ذات طابع اداري واستقلالية مالية وتتمتع بالشخصية المعنوية ويرأس الديوان من طرف المدير الذي يدير اعماله ,وقد

عين مدير الديوان بقرار وزاري رقم 153 المؤرخ في 2002/07/26 وهو موضوع تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة .

يوجد مقر الديوان بولاية المسيلة بالملعب المتعدد الرياضات حيث أصبح هذا الأخير وحدة رئيسية لتسيير كل وحدات.

يقوم ديوان المركب المتعدد الرياضات لولاية المسيلة بعدة نشاطات رئيسية وتعتبر ذات اهمية كبيرة وهناك نشاطات ثانوية.

هياكل الديوان المتعدد الرياضات لولاية المسيلة: يحتوي الديوان على 08 وحدات على مستوى الولاية وهي كالتالي:

- 06 قاعات متعددة الرضيات
- 01 ملعب ذو عشب اصطناعي + ملحق
- 01 مسبح نصف اولمبي 1.25 * 25 م

الجدول رقم 02: توزيع منشات الديوان حسب بلديات ولاية المسيلة:

الوحدة	البلدية	السعة
مسبح شبه اولمبي (عمرون البشير)	مسيلة	500
قاعة متعددة الرياضات	بوسعادة	1000
قاعة متعددة الرياضات	بن سرور	1000
قاعة متعددة الرياضات	سيدي عيسى	1000
قاعة متعددة الرياضات (معيوف سالم)	مسيلة	1000
قاعة متعددة الرياضات (بورزق ع الحميد)	مسيلة	500
قاعة متعددة الرياضات	مقرة	500
قاعة متعددة الرياضات	مسيلة	10000

المصدر ديوان المركب المتعدد الرياضات

4-3 الملعب المتعدد الرياضات (ورتال البشير): يقع الملعب في الجهة الغربية لمنطقة الدراسة يتربع على مساحة تقدر بـ 41592م2 وهي كبيرة مقارنة مع المنشآت الأخرى يحيط به جدار يحدد مجاله العقاري ويحتوي الملعب على أرضية للعلب كرة القدم مهيأة بالعشب الاصطناعي ومضمار الألعاب القوى مدرجات تبلغ مساحتها 2918م2 وقدرة استيعابها 10 ألاف متفرج يمكن توسعتها بمدرجات جديدة

الصورة رقم (03+04): الملعب المتعدد الرياضات

المصدر Google+ التقاط الطلبة مارس 2021

- **تحديد المستعملين للملعب المتعدد الرياضات:** إن استعمال هذا المنشأ الرياضي لا ينحصر على النوادي الرياضية فقط بل يتعدى إلى بعض الجمعيات والمؤسسات المختلفة ويمكن تحديد المستعملين كالتالي:

  - ✓ مدرسة كرة القدم
  - ✓ مدرسة الجيدو
  - ✓ معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية جامعة مسيلة
  - ✓ أعوان الحماية المدنية لألعاب القوى
  - ✓ نادي AC 28 لألعاب القوى
  - ✓ النادي الرياضي للهواة النجم الرياضي المسيلة للجديو
  - ✓ النادي الرياضي للهواة لترقية وتنمية ألعاب القوى

ويتم تحديد أعداد المستعملين و فق تقرير شهري لكل سنة يعد من طرف ديوان المركب و هذا ما نلاحظه في الجدول رقم (03) عند ترجمتنا للتقرير الشهري لسنة 2011 على شكل منحنى بياني نلاحظ عدد المستعملين يزداد في فصل الربيع و هذا راجع إلى تنظيم دورات و تظاهرات رياضية في هذا الفصل مع اعتدال الجو مما يساعد على ممارسة الرياضة (انظر الصورتين رقم 03+04).

الجدول رقم 03: التقرير الشهري لاستعمال الملعب المتعدد الرياضات لسنة 2021:

الأشهر	عدد الرياضيين		المجموع	عدد المدربين		المجموع	الحجم الساعي
	ذكور	إناث		دائم	متطوع		
جانفي	1122	-	1122	08	02	10	86:30 سا
فيفري	1122	-	1122	08	02	10	86:30 سا
مارس	1122	38	1160	08	02	10	86:30 سا
أفريل	1122	38	1160	08	02	10	86:30 سا
ماي	1122	38	1160	05	04	09	86:30 سا
أكتوبر	1095	50	1145	05	04	09	86:30 سا
نوفمبر	1095	50	1145	05	04	09	86:30 سا
ديسمبر	1095	50	1145	05	04	09	86:30 سا

المصدر: ديوان المركب متعدد الرياضات

رسم بياني رقم 03: الاستعمال الشهري للملعب سنة 2011

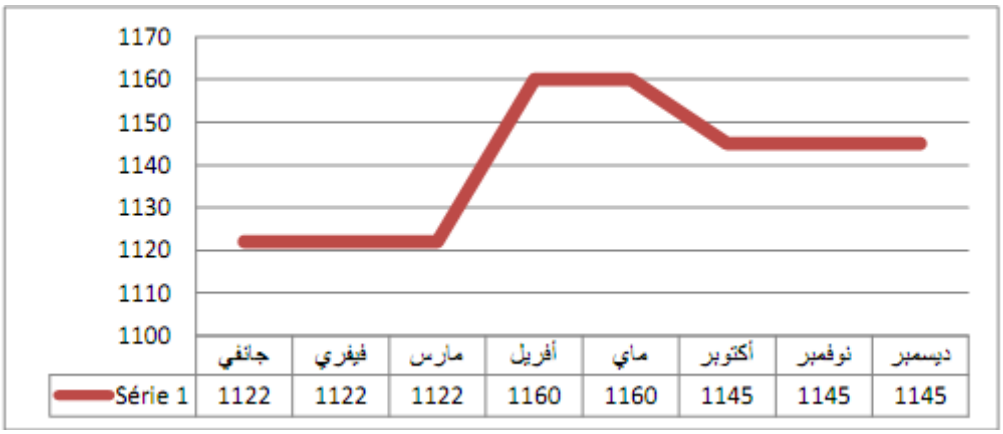

المصدر: اعداد الطلبة.

4-4 القاعة المتعددة الرياضات (معيوف سالم): تقع القاعة بالجهة الشرقية لمنطقة الدراسة تبلغ مساحتها المبنية حوالي 2192م2 وتتسع إلى 1000 متفرج يتوافد إليها عدد لا بأس بيه من المستعملين من سكان المدينة وطلبة جامعة المسيلة والنوادي الرياضية (الصورة رقم 05)

الصورة رقم 05 القاعة المتعددة الرياضات

المصدر: التقاط الطلبة مارس2021

- **الرياضة الممارسة داخل القاعة:** تتمثل في:

✓ كرة الطائرة

✓ كرة اليد

✓ رفع الأثقال

✓ كرة السلة

✓ كرة السلة للمعاقين

✓ فنون قتالية

- **تحديد المستعملين للقاعة المتعددة الرياضات:**

✓ النادي الرياضي للهواة الشباب الرياضي للسلة المسيلة

✓ النادي الرياضي للهواة نور المسيلة المعوقين

✓ النادي الرياضي للهواة الرائد شباب المسلة لكرة الطائرة

✓ النادي الرياضي للهواة النجم الرياضي المسيلي لكرة الطائرة

✓ النادي الرياضي للهواة للملاكمة والتايكواندو

✓ النادي الرياضي للهواة للجيدو

✓ معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية لجامعة المسيلة

وتم حديد أعداد المستعملين وفق تقرير شهري وذلك ما نلاحظه في الجدول رقم 04

الجدول رقم 04: التقرير الشهري لاستعمال القاعة المتعددة الرياضات لسنة 2011

الأشهر	عدد الرياضيين		المجموع	عدد المدربين		المجموع	الحجم الساعي
	ذكور	إناث		دائم	متطوع		
جانفي	1101	36	1137	08	02	10	86:30سا
فيفري	1101	36	1137	-	13	13	86:30سا
مارس	1101	36	1137	-	13	13	78:30سا
أفريل	1101	36	1137	-	13	13	78:30سا
ماي	1101	36	1137	-	13	13	78:30سا
أكتوبر	1028	36	1064	-	13	10	62سا
نوفمبر	1128	36	1164	-	13	10	62سا
ديسمبر	1191	36	1227	-	13	10	68سا

المصدر: ديوان المركب المتعدد الرياضات

4-5 المسبح النصف أولمبي (عمرون البشير): يقع بالجهة الشرقية لمنطقة الدراسة و تقدر مساحتها المبنية 1454م2 من الصنف 25م*12.5م يستعمله 600 سباح في الأسبوع و مدرستين للسباحة بهما 49 سباح و عدد المنخرطين أكثر من 400 سباح أنظر الصورة رقم(06+07)

أنظر الصورة رقم 06+07 المسبح النصف أولمبي

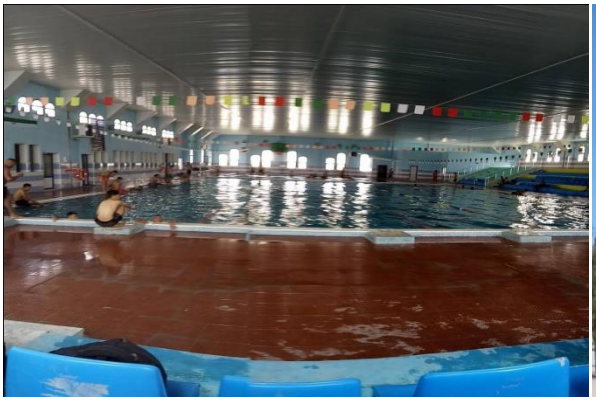

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

- **تحديد المستعملين للمسبح:**

النادي الرياضي للهواة القاعة المتعددة الرياضات الجيدو

النادي الرياضي للهواة أولمبي المسيلة للسباحة

النادي الرياضي للهواة أعوان الحماية المدنية

معهد علوم وتقنيات النشطات البدنية والرياضية جامعة المسيلة

لجنة الخدمات الاجتماعية (سونلغاز)

لجنة الخدمات الاجتماعية (لافارج)

4-6 دار الشباب (ميمون الحاج): هي أحد المرافق البارزة في منطقة الدراسة حيث تعتبر مرفقا حيويا يفسح المجال أمام عدد كبير من الشباب وذلك قصد اكتسابهم خبرات و تقنيات عن طريق الممارسة للأنشطة المتنوعة (ترفيهية، علمية، فكرية، جواريه، حفلات) و يبلغ مجموع مساحة أرض دار الشباب بـ1709م2 حيث المساحة المبنية 228.92م2 و الغير مبنية 1480.08 م2 .

الصورة رقم 07 دار الشباب (ميمون الحاج)

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

الجدول رقم 05: تعداد المنخرطين حسب النشاط لسنة 2012

النشاط	المنخرطين		المجموع
	ذكور	إناث	
انترنيت	133	102	235
إعلام الي	28	30	58
لغات	20	10	30
سمعي بصري	05	11	16
الفن التشكيلي	03	05	08
الفنون الغذائية	07	00	07
المطالعة	55	60	115
المجموع			467

المصدر: دار الشباب

4-7 مركز إيواء الرياضيين: هو أحد التجهيزات الموجودة بمنطقة الدراسة والذي تقدر مساحتها الإجمالية بـ 700م2 وتقدر المساحة المبنية بـ 1857 م2 والمساحة الغير مبنية بـ 5143م2 حيث أنه حديث النشأة يؤدي وظيفة خدماتية لإيواء الشباب الرياضي الوافد إلى المدينة ومنطقة الدراسة طاقة الاستيعاب 74 سرير (الصورة 08)

الصورة رقم 08 مركز إيواء الرياضيين

لمصدر : Google Earth +التقاط الطلبة مارس 2021.

وهو عبارة عن مبنى ذو مستويين يحتوي على: 25 غرفة مكيفة، مرقد، إدارة، قاعتي استقبال وضيافة، عيادة، مطعم ومطبخ، قاعة ألعاب، قاعة انترنيت، مرشات ودورات المياه.

5-دراسة الفضاء العمومي لمنطقة الدراسة:

المداخل: تتوفر منطقة الدراسة على عدة مداخل وهي تنقسم إلى نوعين حسب الحركة حيث أنه توجد مداخل للحركة الميكانيكية ومداخل لحركة المشاة (انظر الشكل رقم 28).

- **مداخل الحركة الميكانيكية:** يبلغ عددها 08 مداخل وهي غير مفتوحة للحركة العامة بل لمستعملي المنشآت الموجودة بمنطقة الدراسة فقط، وهي تختلف من حيث التصميم (الشكل الهندسي، الأبعاد).
- **مداخل حركة المشاة:** عددها 11 مدخل معظمها مفتوحة للحركة العامة ويوجد منها المستعملة والغير مستعملة.

الجدران: منطقة الدراسة بها جدران خارجية وأخرى داخلية (انظر المخطط رقم 03)

- **الجدران الخارجية:** هي تلك التي تحيط بمجال منطقة الدراسة وتقوم بوظيفة العزل عن المحيط المجاور ورسم حدود منطقة الدراسة ومن خصائصها أنها مبنية بمواد بناء حديثة وارتفاعها حوالي يتراوح بين 1م و 3م
- **الجدران الخارجية:** هي تلك الموجودة داخل منطقة الدراسة وتعتبر كفاصل بين المنشاة فهي تحدد مجال كل منشأة موجودة بمنطقة الدراسة مبنية بمواد حديثة وارتفاعها حوالي 2م.

المخطط رقم 03: تموضع المداخل والجدران بمنطقة الدراسة

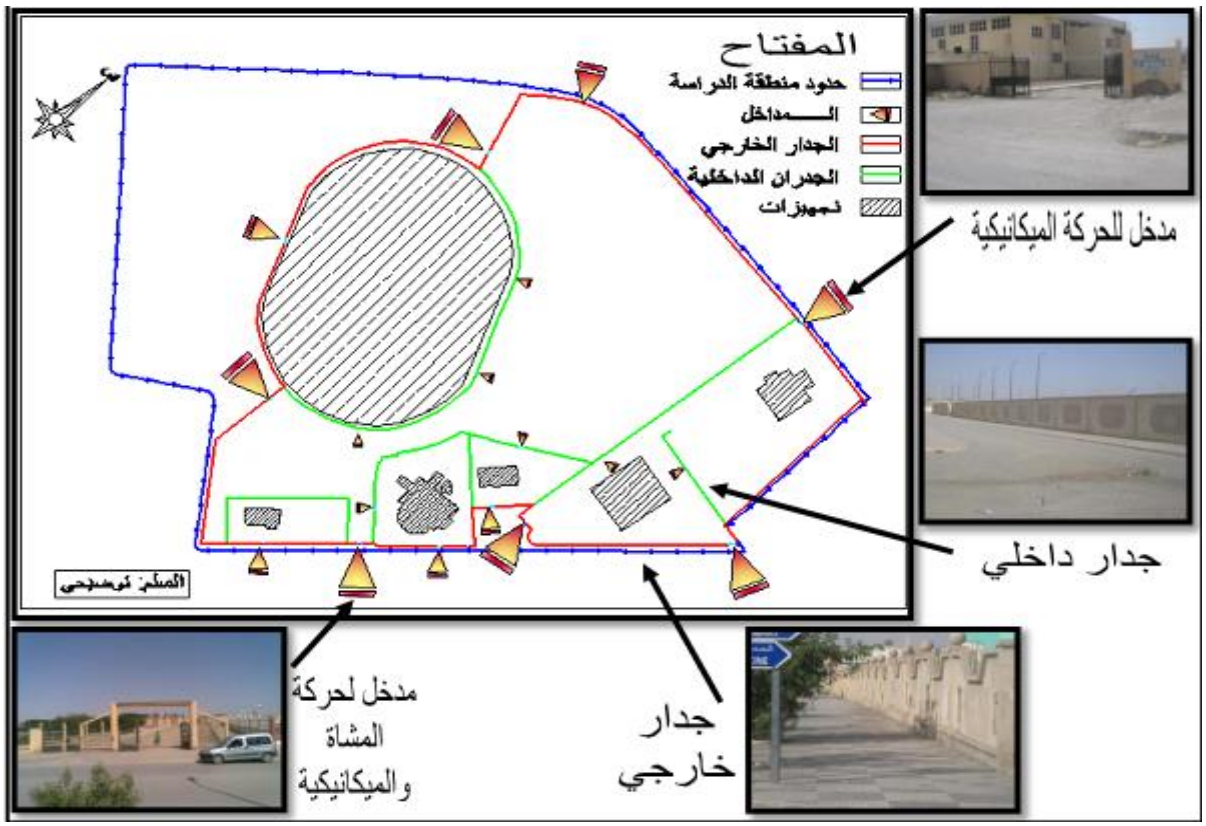

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

الطرقات والممرات: تحتوي منطقة الدراسة على شبكة من الطرقات والممرات حيث تقدر مساحتها بـ 29400م2 14% من المساحة الإجمالية (الشكل رقم 29).

رسم بياني رقم 04 النسبة المئوية للطرقات والممرات

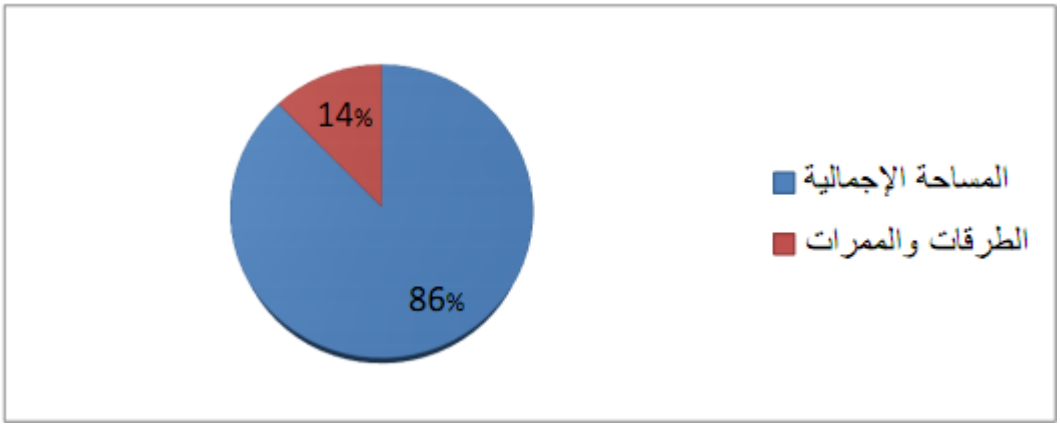

المصدر الطلبة مارس 2021.

- **الطرقات:** تقدر مساحتها بـ 18270م2 ونسبتها 8.7 %وهي موزعة على كافة منطقة الدراسة يتراوح عرضها ما بين 5م و 14م بعضها معبد بالزفت والبعض الأخر مهيأ بالحصى والتربة.
- **الممرات:** تقدر مساحتها بـ 11130م2 ونسبتها 5.3% يتراوح عرضها ما بين 2م 9م حيث أن البعض هذه الممرات مهيأ بالبلاط والإسمنت والبعض الأخر غير مهيأ تماما.

مواقف السيارات: تقدر مساحة مواقف السيارات الموجودة بمنطقة الدراسة بـ 10210م2 و نسبتها 4.8% من المساحة الإجمالية و 5.1 % من المساحة الغير مبينة و هي نوعين مواقف طويلة و مواقف عرضية أغلبها غير مهيأ موزعة لخدمة المنشآت الموجودة بمنطقة الدراسة (المخطط رقم 04).

المخطط رقم 04: توزيع مواقف السيارات بمنطقة الدراسة

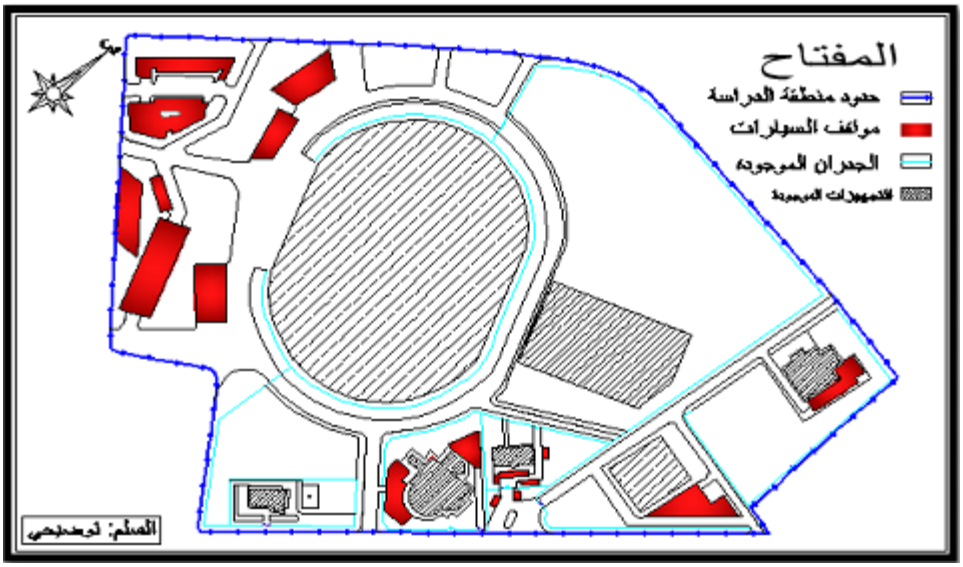

المصدر الطلبة مارس 2021.

الحركة: يوجد منطقة الدراسة نوعين من الحركة وهي الحركة الميكانيكية وحركة المشاة وهذه الحركة متعلقة بالمنشاة الموجودة بمطقة الدراسة والمحيط المجاور حيث تعد منطقة الدراسة منطقة عبور للمشاة على غرار الاستعمال للمنشاة وبالتالي فالحركة متوسطة أمام المنشآت وتتناقص تدريجيا كلما ابتعدنا عندها وقوية كلما اتجهنا نحو الطريق الرئيسي الرابط بين البرج وبوسعادة (المخطط رقم 05).

المخطط رقم 05 مستويات الحركة

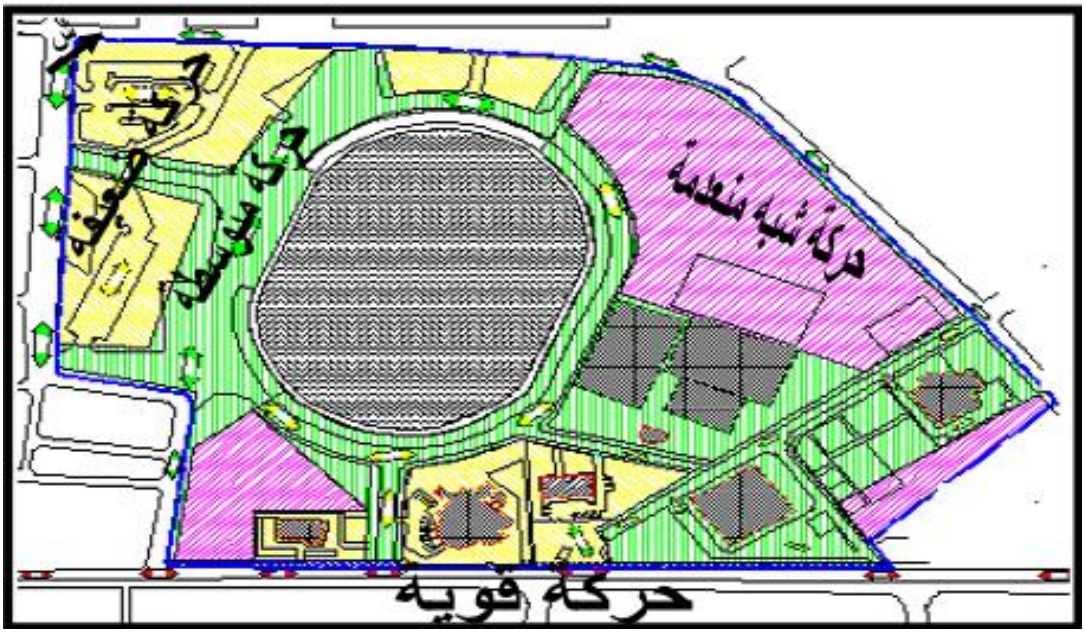

المصدر الطلبة مارس 2021.

المساحات الخضراء: تقدر مساحات الخضراء الموجودة بمنطقة الدراسة 10302م2 ونسبتها 4.86 % من المساحة الكلية 5.1% من المساحة الغير مبنية وهي نسبة قليلة جدا إذا ما قورنت بمعيار المحدد في قانون المساحات الخضراء وهذا المساحات غير مهيأ وتتوزع على منطقة الدراسة بشكل غير منتظم حيث أنها تتواجد أشجار على طول بعض الممرات وبعض الأعشاب والنباتات المزهرة بمجال المنشآت المبنية حديثا (المخطط رقم 06).

المخطط رقم 06 توزيع المساحات الخضراء بمنطقة الدراسة

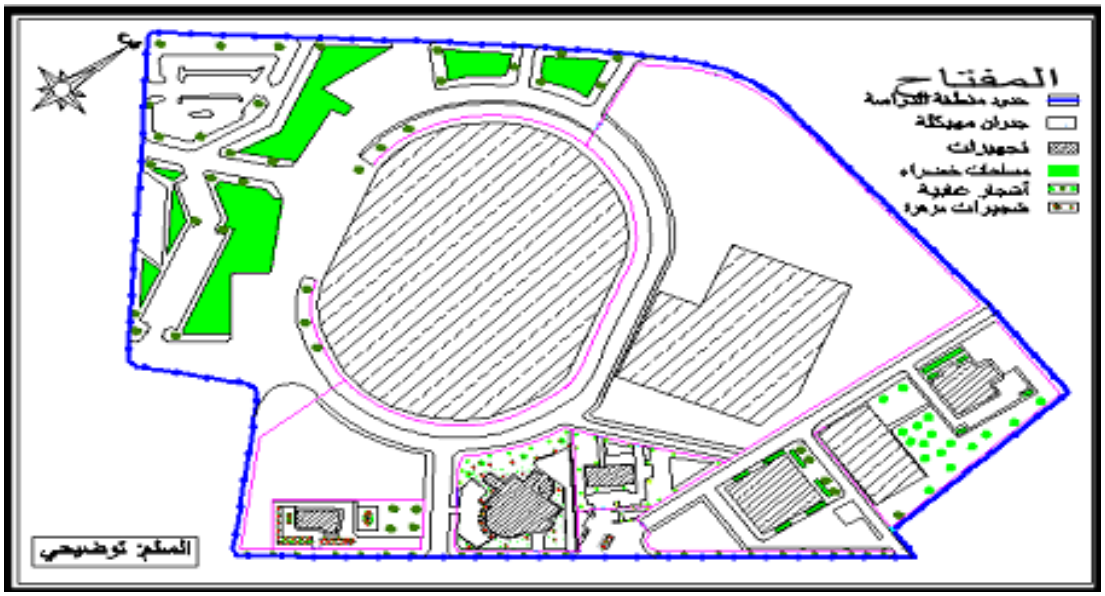

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

ساحات اللعب: يوجد منطقة الدراسة ساحات لعب متعددة والتي تتربع على مساحة قدرها 15200م2 نسبتها 7% من المساحة الإجمالية والمتمثلة في:

- **ملاعب جوارية** يمكن ممارسة بها عدة رياضات ككرة القدم وكرة الطائرة وكرة السلة وهي مهملة ولحقها التخريب من طرف بعض المستعملين
- **ملعبين للكرة الحديدية** وهما غير مستعملين (الصورة رقم 09+10+11)

الصورة رقم (09+10+11) بعض ساحات اللعب

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

المساحات الشاغرة: تحتوي منطقة الدراسة على مساحات شاغرة غير مهيأ تقدر مساحتها بـ 10124 م2 و نسبتها 38% بالنسبة للإطار الغير مبني، و هذه المساحة تعتبر كبيرة مقارنة مع المساحة الكلية و بالتالي فهي تساعدنا على عملية التدخل (الصورة رقم 12)

الصورة رقم 12 بعض المساحات الشاغرة

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

التأثيث العمراني:

الكراسي: يوجد بمنطقة الدراسة عدد قليل من الكراسي بالقرب من المسبح , مصنوعة من الحديد , شكلها الهندسي لا يعطي منظر جمالي , توزيعها غير منتظم.

اللافتات التوجيهية: يتوفر المركب على لافتات توجيهية تبين للمستعمل أماكن تواجد كل تجهيز موجود بمنطقة الدراسة، تموقعها غير مناسب ويعيق حركة المشاة، مادة صنعها من الحديد (انظر الصورة رقم 13+14).

الأشجار: تحتوي منطقة الدراسة على أنواع قليلة من الأشجار مثل أشجار التوت، والصنوبر والنخيل وبعض الشجيرات مثل اكليل الجبل، واغلبها مهمل. (انظرا الصورة رقم 15+16+17).

أعمدة الإنارة: يوجد بمنطقة الدراسة عدد لا بأس به من أعمدة الإنارة، مادة صنعها هي الحديد وموزعة بشكل منتظم، لكنها قديمة واغلبها معطل باستثناء تلك الموجودة بقرب المسبح ودار الشباب والفندق وتدهورها راجع إلى الإهمال وعدم الصيانة.

الصورة رقم (13+14) :أنواع اللافتات التوجيهية

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

الصور رقم (15+16+17):أنواع الأشجار الموجودة

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

الملاحظات: من خلال عملية التحليل التي قمنا بها لمنطقة الدراسة والزيارات الميدانية , سجلنا عدة ملاحظات تثير الاهتمام ونذكر منها الملاحظات البارزة :

الموقع: أن الموقع الذي تحتله منطقة الدراسة يعتبر هاما واستراتيجي ,وذلك لقربه من مركز المدينة ويتوسط عدة تجمعات سكنية مهمة بالمدينة, ويمكن الوصول لمنطقة الدراسة بسهولة وذلك لوقوعها بقرب الطريق الوطني رقم (45), ومرور على جانبيها كل من الطريق الرئيسي للوزن الثقيل سابقا وخط السكة الحديدية وهذا ما يوضح الشكل رقم (03).

الشكل رقم (03): أهمية موقع منطقة الدراسة

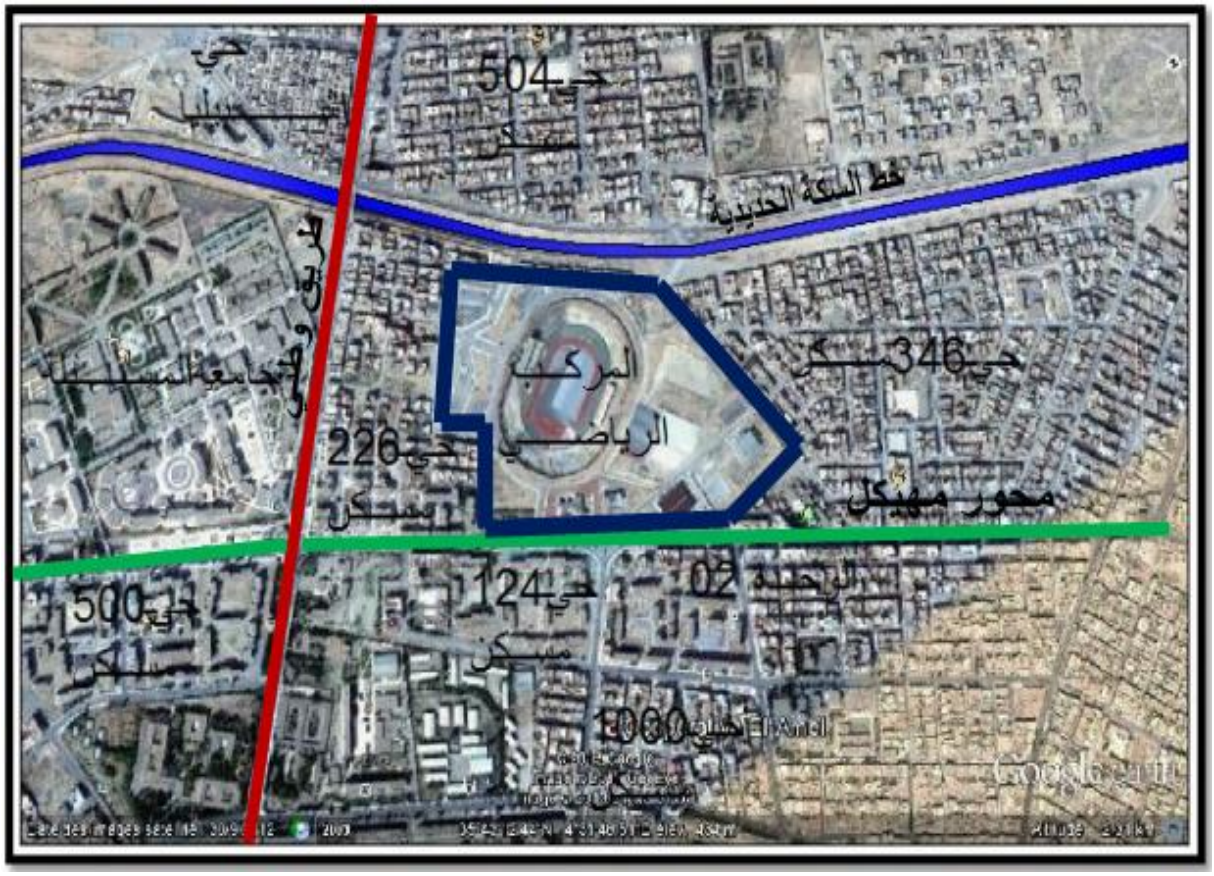

المصدر Google earth.

المحيط المجاور: نلاحظ بالمحيط المجاور لمنطقة الدراسة تواجد سكنات جماعية وأخرى فردية وعدة تجهيزات مهمة، وكذلك مجموعة من النشاطات المختلفة، حيث آن المتوافدين إلى هذه التجهيزات يستعملون منطقة

الدراسة مما يزيدها أهمية ومثال على ذلك (جامعة محمد بوضياف)، لكن هذه النشاطات لا تخدم منطقة الدراسة مثل احتياجات المستعملين من لباس وعتاد رياضي. (الصور رقم 18.19.20.21).

الصور رقم(18+19+20+21) :السكنات بالمحيط المجاور لمنطقة الدراسة

سكنات فردية

سكنات جماعية

محلات تجارية

المسجد

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

الصور رقم (22+23+24) بعض التجهيزات بالمحيط المجاور لمنطقة الدراسة

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021

المنافذ: نلاحظ توفر عدد مهم من المنافذ المحيطة بمنطقة الدراسة، حيث تساعد وتساهم على سهولة الوصول الى منطقة الدراسة وسهولة النفاذية منها (الصور رقم 25.26.27).

الصور رقم (25+26+27): بعض المنافذ المحيطة بمنطقة الدراسة.

منفذ من الجهة الجنوبية منفذ من الجهة الشمالية منفذ من الجهة الغربية

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

الجدران (الصور): نلاحظ أن منطقة الدراسة محاطة بجدران من كل الجهات , وأخرى داخل الأرضية تفصل بين المنشآت دون أن تؤدي أي وظيفة , وبالتالي تعتبر مشكل لأنها أصبحت تعزل وظيفة المركب عن المجال الحضري وتعرقل الحركة اثناء التنقل بين المنشآت الموجودة بالمركب , كما ان حالة الجدران المتدهورة حيث تعطي منظر مشوه للمركب (تشوه الواجهة), وكذلك عدم تناسق الشكل المعماري للجدران .انظر الصور رقم (28+29+30).

الصور رقم (28+29+30): حالة الجدران متدهورة

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

المداخيل: نلاحظ بمنطقة الدراسة وجود عدد معتبر من المداخيل تختلف خصائصها الهندسية من مدخل الى اخر، وذلك حسب اهميتها وطاقة استيعابها من حيث عدد المستعملين الا ان تموقعها اثر بالسلب

على المتوافدين لمنطقة الدراسة , وذلك من خلال استغلالهم لبعض المداخل لتموضعها المناسب , وعدم استغلال المداخل الاخرى لسوء تموضعها .الصور رقم (31+32+33).

الصور رقم (31+32+33): الحالة المتدهورة للمداخل.

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

الطرقات والممرات: نلاحظ ان منطقة الدراسة تحتوي على شبكة طرقات متدهورة , حيث انها غير معبدة وأرضيتها تالفة وبها حفر تشكل برك ماء خلال فصل الشتاء , كما ان معظمها غير مستعمل لسوء توزيعها , ينطبق على مرات لراجلين . (انظر الصور رقم 34+35+36).

(انظر الصور رقم 34+35+36) : الحالة المتدهورة للطرقات والممرات .

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

مواقف السيارات: آن المواقف الموجودة بمنطقة الدراسة غير مهيأة، كما ان عددها غير كافي مع سوء تموقعها حيث يضطر البعض إلى ركن السيارات فوق الأرصفة (الشكل رقم 37+38+39)

الصور رقم (37+38+39) حالة بعض مواقف السيارات الموجودة بمنطقة الدراسة

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

المساحات الخضراء: نلاحظ ان منطقة الدراسة تحتوي على نسبة قليلة (ضعيفة) من المساحات الخضراء , وتتمثل في عدة أنواع من الأشجار المزهرة والاعشاب , كما أن هذه الأخيرة لا تؤدي وظيفتها وحالتها متدهورة وذلك راجع لعدم صيانتها سوء تسييرها كما أننا نلاحظ اختلاف ما هو في المخططات والواقع .(انظر الصور 40+41+42).

الصور رقم (10+41+42) : تدهور المساحات الخضراء الموجودة بمنطقة الدراسة

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

المساحات الغير مهيأة: نلاحظ إن اغلب المساحات الموجودة بالفضاء العمومي لمنطقة الدراسة غير مهيأة حيث تؤثر عليه بالسلب وذلك من خلال بقاء مساحة كبيرة غير مستغلة مع انتشار النفايات على حساب هذه المساحات وبالتالي تدهور كلي للفضاء العمومي (الصور رقم 43.44.45.46.47.48).

(الصور رقم 43.44.45.46.47.48): انتشار النفايات على حساب المساحات الخضراء والغير مهيأة

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

الشبكات المختلفة: نلاحظ ان جميع المنشآت الموجودة بالمركب الرياضي موصولة بالشبكات المختلفة، التي تتمثل في (شبكة الكهرباء وشبكة والهاتف، شبكة الغاز، شبكة الماء الشرب، شبكة الصرف الصحي، شبكة الإنارة العمومية)، كما نلاحظ بعض المشاكل على مستوى شبكة الصرف والإنارة، مثل انسداد بالوعات صرف مياه الأمطار وتلف أعمدة الإنارة وتعطلها، وهذا راجع إلى قدمها وعدم صيانتها وتخريبها من طرف بعض المستعملين. انظر الصور رقم 49.50).

الصورة رقم (49): انسداد بالوعة صرف مياه الأمطار

الصورة رقم (50) تلف عمود الإنارة

المصدر التقاط الطلبة مارس 2021.

نلاحظ غياب كلي للجانب الامني بمنطقة الدراسة، مما سهل على المنحرفين استغلالها بكل حرية وزاد المنطقة عزلة.

كما نلاحظ عدم وجود التأثيث العمراني بالفضاء العمومي بمنطقة الدراسة، رغم حاجة المستعملين لمثل هذه التجهيزات :(الكراسي، سلات القمامة، نقاط الماء، لوحات إرشادية وغيرها).

خـــلاصـــة الفصل:

من خلال الدراسة التحليلية للمدينة، وكذلك منطقة الدراسة واعتمادا على معالجة الملاحظات والمعطيات والنتائج الموجودة، خرجنا بمجموعة من الخصائص أهمها:

- موقع المدينة الجيد وكذلك احتوائها على عدة قطاعات
- نقص المنشآت والتجهيزات الرياضية، والترفيهية على مستوى الولاية أهلت المنطقة المدروسة لتكون بمثابة قطب رياضي بالولاية.
- تدهور الفضاءات العمومية الموجودة وخاصة الرياضية على مستوى المدينة
- ان الفضاء العمومي للمركب الرياضي يعاني من عدة مشاكل أهمها:
  - ✓ احتواء على مساحات شاغرة غير مستغلة
  - ✓ تدهور المساحات الخضراء وانتشار النفايات
  - ✓ تدهور الطرق والممرات ومواقف السيارات
  - ✓ نقص في ساحات اللعب الرياضية والترفيهية
  - ✓ انعدام مساحات لعب أطفال
  - ✓ انعدام التأثيث العمراني
  - ✓ عدم توفره على مساحات للراحة والاستجمام وهذا راجع إلى عدة أسباب منها:
    - التصميم الغير مدروس
    - سوء التسيير ونقص في الصيانة
    - سوء استعمالها من طرف المستعمل
    - عدم وجود اهتمام

الفصل الثالث اليات اشراك الفاعلين في اعداد المشروع

1. تمهيـــــد
2. مجال الدراسة
3. مجال المكاني
4. المجال البشري
5. المجال الزمني
6. طريقة اختيار العينة
7. مناقشة الفرضية
8. خلاصـــة

تمهيـــــــد:

كل باحث يرغب من خلال دراسته إلى إيجاد حل للإشكال الذي طرحه سابقا، من خلال إثبات صحة الفروض التي وضعها أو إبطالها، وذلك بإخضاعها للتحقيق العلمي، ولكي يتسنى له ذلك ينبغي عليه تحديد مجالات الدراسة: المجال المكاني، المجال الزماني، والمجال البشري، التي تلائم موضوع بحثه، فيقوم بتحديد عينة الدراسة الممثلة للمجتمع الأصلي المدروس، وككل دراسة ميدانية لابد من تحليل البيانات المتوصل إليها.

وعليه ففي هذا الفصل سيتم التطرق إلى جميع هذه النقاط بالإضافة الى قياس صحة الفروض المطروحة سابقا حتى تكون نتائج الدراسة علمية وسليمة، يمكن اعتبارها سندا علميا صحيحا.

أولا: مجال الدراسة:

ينقسم مجال الدراسة إلى ثلاثة أقسام وهي المجال المكاني أي المنطقة التي سيتم فيها البحث، والمجال البشري أي الأفراد الذين سيتم بحثهم، والمجال الزماني أي المدة التي استغرقتها البحث الميداني، وهي موضحة كالتالي:

1. المجال المكاني:

أجريت الدراسة الميدانية لمعرفة دور المقاربة التشاركية في إعادة تهيئة المشروع العمراني – دراسة حالة إعادة تهيئة المركب الأولمبي بالمسيلة – ولاية المسيلة، وتقدر مساحته الكلية بـ 21.124 هكتار أي 211240 م²، ويبلغ محيط الدراسة حوالي 1862 م كما انا طول الواجهة الممتدة على طول الطريق الموجودة بالجهة الشرقية هي 460 م ويتوفر المركب على:

- قاعة المتعددة الرياضات
- مركز إيواء الرياضيين
- مسبح نصف اولمبـــــــي
- مديرية الشباب والرياضة
- دار الشباب
- ملعب نصف اولمبي متعدد الرياضات بالإضافة الى ساحات لعب ومساحات خضراء ومواقف السيارات.

2. المجال البشري:

لقد تم إجراء الدراسة مع مختلف الفاعلين وفقا لموضوع الدراسة والمتمثلين في:

- مختلف تنظيمات المجتمع المدني خاصة الجمعيات الرياضية منه[1].
- المتعاملين الاقتصاديين (القطاع الخاص).
- المنتخبين المحليين.
- المواطن خاصة منهم الفئة الرياضية.

[1] **انظر الفصل الثاني:/** تحديد الجمعيات والنوادي الرياضية والهاوية المستعملة للمسبح النصف اولمبي والقاعة المتعددة الرياضات.

هذا بالإضافة الى المصالح القطاعية غير الممركزة كونها فاعلا أساسيا في متابعة وتنفيذ المشاريع وإعادة تهيئتها والبرامج على المستوى المحلي نذكر منها:

- مديرية الشباب والرياضة لولاية المسيلة.
- ديوان المركب الرياضي المتعدد الرياضات بالمسيلة.

3. المجال الزماني:

ويمكن تقسيم الفترة التي تمت فيها الدراسة إلى مرحلتين:

– **المرحلة الأولي:** حيث تم الاستطلاع على الميدان واستكشافه وذلك بجمع معلومات عامة حول الحي بالإضافة إلى ما يوجد بمختلف الهيئات والتعرف على أقسامها وفروعها حتى يساعدنا في الضبط النهائي للأسئلة المتعلقة باستمارة الاستبيان.

–**المرحلة الثانية:** دامت أسبوع ابتداء من 2021/05/16تاريخ توزيع الاستمارات على السكان إلى غاية 2012/04/23 وهو تاريخ جمعها.

ثانيا: طريقة اختيار العينة:

إن إجراء البحث على كامل مجتمع الدراسة يكون مفضلا في معظم الحالات على اختيار العينة وإجراء الدراسة عليها نظرا لما يعطيه دراسة كامل المجتمع من نتائج أقرب للواقع وأكثر قابلية للتعميم، إلا أن كبر مجتمع البحث بالإضافة للتكلفة والوقت والجهد فرضت علينا استعمال أسلوب العينة بدل المسح الشامل.

والعينة:/ هي نموذج يشمل جانبا أو جزء من وحدات المجتمع الأصل المعني بالبحث، تكون ممثلة له، بحيث تحمل صفاته المشتركة، وهذا الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصل[1].

[1] **د. عامر قنديلجي:** البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، ط 1، دار اليازوري العلمية، عمان، 1999، ص 137.

الجدول رقم 06: يوضح ما اذ تم القيام من قبل بحملات تحسيسية عن أهمية وكيفية اشراك مختلف الفاعلين والمواطن بصفة خاصة[1].

احتمالات الإجابة	التكرارات	النسبة المئوية
لا	**67**	**%74**
نعم	**23**	**% 26**
المجموع	**90**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة

تكشف البيانات الموضحة في الجدول أعلاه أن هناك عدد الإجابات بـ الرفض67 فرد أي 74%في حين بلغت نسبة القبول 26% أي 23 فرد من أصل 90 وهذا فيما يخص القيام من قبل بحملات تحسيسية عن أهمية وكيفية اشراك مختلف الفاعلين والمواطن بصفة خاصة.

ونخلص إلى نتيجة مفادها غياب للحملات التوعية بأهمية المشاركة وضرورة الانتقال من التمثيلية على مستوى المجالس المنتخبة المحلية الى التشاركية والدليل على ذلك أن جل الإجابات بالرفض كانت من طرف المبحوثين.

[1]جدول رقم 01 خاص بتفريغ سؤال الاستمارة رقم 01، انظر الملحق، استمارة استبيان.

الجدول رقم 07: يوضح ما إذا كان هناك اطار قانوني ومؤسساتي يكفل اشراك مختلف الفاعلين المحليين [1].

احتمالات الإجابة		التكرارات	النسبة المئوية
لا		36	%40
نعم	غياب تأهيل الفاعلين	22	%22
	محدودية الإطار القانوني	13	%15
	عدم وضوح الإطار المؤسساتي لمشاركة منظمات المجتمع المدني	09	%11
	هاجس التمكن للحركة الشعبوية مقابل تهميش دور المجالس المنتخبة	10	%12
المجموع		90	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

يتضح من خلال الجدول رقم(07) أعلاه أن أفراد العينة يختلفون في إذا ما كان هناك إطار قانوني ومؤسساتي يكفل اشراك مختلف الفاعلين المحليين، حيث بلغت نسبة الذين ينفون ذلك إلى 40**%** أي ما يعادل36مبحوث في مقابل ذك نجد نسبة عالية (60**%**)من إجابات المبحوثين يؤكدون على وجود إطار تنظيمي ومؤسساتي غامض حول التشاركية على المستوى المحلي.

إن فحص الجدول أعلاه يجعلنا نكشف عن نسبة معتبرة من إجابات المبحوثين وتقدر بـ 22**%** تقر بغياب تأهيل الفاعلين واستيعاب التغيير من التمثيلية الى التشاركية على المستوى المحلي ودرهم الجديد كطرف في العقد الاجتماعي الجديد.

في حين بلغت نسبة الذين يرون أن محدودية الإطار القانوني من قوانين ومراسيم والاليات الضرورية لمشاركة المواطن هي العائق 15% أي ما يعادل 13 مبحوث.

[11]جدول رقم 02 خاص بتفريغ سؤال الاستمارة رقم 02، انظر الملحق، استمارة استبيان.

أما الذين يرون عدم وضوح الإطار المؤسساتي لمشاركة منظمات المجتمع المدن يفقد بلغت 11% أي ما يعادل 09 أفراد.

أما نسبة 12% من المبحوثين أي 10 أفراد كانت إجابتهم هي هاجس التمكن للحركة الشعبوية مقابل تهميش دور المجالس المنتخبة.

ونخلص إلى نتيجة مفادها أنه يوجد إطار قانوني ومؤسساتي لمشاركة الموطن ومختلف تنظيمات المجتمع المدني لكنها عبارة عن بعض المواد فقط في الدستور وقانون البلدية والولاية والقانون التوجيهي للمدينة التي تكفل حق المواطن في اتخاذ القرار لكن يبقى الكيف مجهول ...؟ إلى في حالات مثل الاستفتاء الشعبي على تعديل الدستور او غيرها على المستوى الوطني وهذا ما أكدته النتائج المتحصل عليها من الجدول.

الجدول رقم 08: يوضح إذا كان هناك دور فعال للمشاركة في إعادة تهيئة وبعث المركب الأولمبي بالمسيلة [1].

احتمالات الإجابة		التكرارات	النسبة المئوية
نعم		**30**	**%33**
لا	تعدد مراكز اتخاذ القرار يحول أحيانا في تبني القرار السليم	**27**	**%30**
	تحول المشاركة الشعبية الى نوع من الشعبوية	**19**	**%21**
	ضعف التواصل بين مختلف الفاعلين	**06**	**%07**
	طريقة تعامل المنتخبين مع الجمهور وتنظيمات المجتمع المدني	**08**	**%09**
المجموع		**90**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة

[11]جدول رقم 03 خاص بتفريغ سؤال الاستمارة رقم 05، انظر الملحق، استمارة استبيان.

يكشف هذا الجدول أن اغلب أفراد العينة لا يرون الفعالية المرجوة من المشاركة الواسعة في إعادة تهيئة وبعث الفضاء الأولمبي بالمسيلة وتقدر نسبتهم بـ 67 % أي ما يعادل 60فردا من بين 90 فرد في حين نجد في مقابل ذلك 30 فردا يؤكدون غير ذلك أي ما نسبته 33 %.

يوضح لنا الجدول من خلال تفحص إجابات أفراد العينة عن وجود نسبة 30 % أي ما يعادل 27 فردا من أصل 90 يؤكدون على أن تعدد مراكز اتخاذ القرار يحول أحيانا في تبني القرار السليم نظرا لولاءات ضيقة او مصالح شخصية، في حين أن ما نسبة 21 % أي ما يعادل 19 فرد من أصل 90 يؤكدون على تحول المشاركة الشعبية الى نوع من الشعبوية نظرا لعدم التأهيل الكافي وهذا ما تم تأكيده في الجدول رقم 2 وبنسبة فاقت الـ 20 % .

أما ما نسبته 7 %أي ما يعادل 06 أفراد فيرجعون السبب إلى نقص ضعف التواصل بين مختلف الفاعلين أي عدم وجود قنوات اتصال بين الفاعلين.

في حين 08 أفراد من أصل 90 أي ما يعادل 09% كانت إجابتهم حول طريقة تعامل المنتخب المحلي مع الجمهور.

- نخلص إلى نتيجة هامة مفادها أنه هناك جملة من العراقيل تحول دون اتخاذ القرار الصائب حسب ما أكده الاستبيان في الجدول أعلاه يجب أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق المقاربة التشاركية.

الجدول رقم 09: يوضح بعض الملاحظات العامة[1].

احتمالات الإجابة		التكرارات	النسبة المئوية
ملاحظات العامة	نقص في المساحات الخضراء وساحات اللعب	30	%33
	نقص في الحاويات والانارة	27	%30
	تدهور حالة الطرق وفضاءات اللعب للألعاب الفردية والتأثيث الحضري	23	%26
	سوء التسيير وغياب الأمن	10	%11
المجموع		90	%100

المصدر: من إعداد الطلبة

[1]جدول رقم 04 خاص بتفريغ سؤال الاستمارة رقم 06، انظر الملحق، استمارة استبيان.

يلاحظ من خلال الجدول التالي اختلاف في أراء المبحوثين في الملاحظات العامة، حيث جاءت أكبر نسبة ب 33% أي ما يعادل 30 فرد من أصل90 فرد يؤكدون على وجود نقص في المساحات الخضراء وساحات اللعب.

أما ما نسبته 30% أي ما يعادل 27 فرد يؤكدون على نقص في نقص في الحاويات والإنارة وغياب أغطية البالوعات .....الخ.

في حين كانت 26% من الإجابات أي ما يعادل 23 فرد يؤكدون على تدهور حالة الطرق وفضاءات اللعب للألعاب الفردية الغير مغطاة والتأثيث الحضري.

فيما يرى 11% إي10أفراد سوء في التسيير (تدهور حالة الطرق، تدهور وضع المساحات الخضراء، غياب تجهيز ساحات اللعب .....) وغياب للأمن (المركب عبارة عن ممر من والى الاحياء المجاورة وغياب اللافتات التوجيه وعدم الربط بين مكوناته كل تجهيز على حدي).

الجدول رقم 10: يوضح بعض الاقتراحات[1].

احتمالات الإجابة		التكرارات	النسبة المئوية
الاقتراحات	خلق مساحات خضراء وأماكن لعب	**27**	**%30**
	تغيير بعض الجدران وإزالة أخرى	**21**	**%23**
	تهيئة الطرق والمواقف	**13**	**%15**
	التدخل على مستوى المداخل والانارة وأماكن وضع النفايات	**10**	**%11**
	فضاء خاص بنشاطات الترفيه والراحة	**12**	**%13**
	دمج بعض التجهيزات والمرافق في المركب (مكتبة، مدرج محضرات)	**07**	**%08**
المجموع		**90**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة

[1]جدول رقم 05 خاص بتفريغ سؤال الاستمارة رقم 07، انظر الملحق، استمارة استبيان.

يوضح الجدول رقم10أعلاه اقتراحات وإن اختلفت هذه الاقتراحات فالكل يجمع على وجود نقائص بالجملة.

حيث نجد أكبر نسبة وهي 30% أي حوالي 27 فرد يرون ضرورة خلق مساحات خضراء وأماكن للراحة بالإضافة إلى أماكن لعب الأطفال بالنسبة للزوار.

في حين 23% من المبحوثين أي حوالي 21 فرد ألحوا على ضرورة تغيير بعض الجدران وإزالة أخرى من اجل خلق اندماج بين مصالح او تجهيزات المركب كفضاء واحد.

في حين ذهب 13 فرد من المبحوثين أي ما يعادل 15% إلى ضرورة تهيئة الطرق (بالوعات صرف المياه الأمطار) والمواقف وخلق أخرى لذوي الاحتياجات الخاصة.

أما ما نسبته 11% أي10أفراد يرون ضرورة التدخل على مستوى المداخل والانارة وأماكن وضع النفايات، و08% من الإجابات أي 07 أفراد يرون ضرورة لدمج بعض التجهيزات والمرافق في المركب مثل (مكتبة، مدرج محضرات).

و13% من الإجابات أي 12 أفراد يرون ضرورة لوجود فضاء خاص بنشاطات الترفيه والراحة.

- دلت الإجابات في الأسئلة المفتوحة (سؤال الاستمارة رقم 3) بأن المشاريع العمرانية كانت بناء على احتياجات غير ملحة وآنية، وهي عبارة عن مشاريع في كثير من الأحيان قطاعية.

نضيف إلى ذلك سياسة المنتهجة من طرف الدولة في مجال البناء والتعمير أدت إلى الاهتمام بالمرفق العام دون اعتبار للمحيط البيئي الخاص به وفيما يتعلق بإنشاء المساحات الخضراء وفضاءات النشاطات والترفيه والراحة بالإضافة الى تهيئة المواقف مع الاخذ بعين الاعتبار ذوي الاحتياجات الخاصة.

ولقد أجمع جل الذين قمنا بمقابلتهم على عدم احترام ما جاء في مخططات شغل الأرض عند الإنجاز (طغيان القرار السياسي والإداري على القرار التقني والفني) وعند الضرورة يتم مراجعة هذه المخططات وإعداد أخرى.

أما فيما يخص عنصري الآجال المحددة والغلاف المالي الممنوحين (سؤال الاستبيان رقم 04 انظر استمارة الاستبيان في الملاحق) من أجل تفعيل المقاربة التشاركية أثناء إعداد مخطط شغل الأرض والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير فهما غير كافيين نظرا لعدة عوامل أهمها ارتباط السياسة العمرانية في الجزائر بسياسة تحديد الاحتياجات والعمل على توفيرها فقط).

بالإضافة إلى إقصاء دور منظمات المجتمع المدني في اتخاذ قرارات عمرانية وبيئية ووقوف الدولة في وضعية احتكارية والاكتفاء بإشراك الهيآت العمومية فقط.

وعليه يمكن القول إن الأسئلة التي تم طرحها في استمارة المقابلة قد تحققت بنسبة كبيرة، بالإضافة إلى استمارات الاستبيان حول الوضع البيئي الراهن في الحي، ومن خلال هذه النتائج نخلص إلى صحة الفرضية التي مفادها غياب الاعتبارات والمعايير البيئية أثناء التخطيط يؤدي إلى تدهور البيئة حضرية.

مناقشة الفرضية:

نثبت من خلال الجدول رقم01غياب للحملات التوعية بأهمية المشاركة وضرورة الانتقال من التمثيلية على مستوى المجالس المنتخبة المحلية إلى التشاركية.

كما نجد في الجدول رقم 02انه يوجد إطار قانوني ومؤسساتي لمشاركة الموطن ومختلف تنظيمات المجتمع المدني لكنها عبارة عن بعض المواد فقط في الدستور وقانون البلدية والولاية والقانون التوجيهي للمدينة التي تكفل حق المواطن في اتخاذ القرار لكن يبقى الكيف مجهول.

ومن خلال الجدول رقم 03نخلص إلى نتيجة هامة مفادها أنه هناك جملة من العراقيل تحول دون تطبيق المقاربة التشاركية يجب اخذها بعين الاعتبار.

ويتضح لنا من خلال هذه النتائج ان للمقاربة التشاركية دور فعال في إعادة بعث المشاريع العمرانية – دراسة حالة المركب الأولمبي المتعدد الرياضات بالمسيلة – ولكن بشرط توفر جملة من الشروط يمكن حصرها في:

1- ترسانة من القوانين واضحة وصريحة بالإضافة الى مناشير ومراسيم تشرح وتدعم القوانين بدل الاكتفاء ببعض المواد.
2- خلق إطار مؤسساتي يكفل اليات تجسيد وتكريس المشاركة مختلف تنظيمات المجتمع المدني والاطلاع الخاص والمواطن بالإضافة الى المنتخبين محليا على حد سواء بعيد عن الاكتفاء بحق تقديم العرائض والمبادرة الشعبية والغموض الذي يكتنف مبادرة المجتمع المدني.
3- واخير ضرورة خلق الوعي وتأهيل الفاعلين والى تحول المشاركة الشعبية الى نوع من الشعبوية.

خلاصـــــة الفصل:

بعد أن تأكدنا من تحقيق الفرضية العامة من خلال الإجابة عن التساؤلات التي أثارتها الدراسة وتحليل النتائج المتوصل إليها، حيث إن إشراك الفاعلين له التأثير الإيجابي على المشروع العمراني بشرط توفر جملة من الشروط سبق ذكرها

بالإضافة إلى حملات التوعية بمختلف الوسائل المرئية والمسموعة وحتى المقروءة وإذا أمكن إدماجها في البرامج الدراسية وإشراك الجمعيات نظرا للدور الذي تلعبه في التعبير عن آراء السكان ومختلف الفاعلين غير العموميين في عملية التسيير.

الفصل الرابع المشروع التنفيذي

1. تمهيـــد
2. تقديم منطقة الدراسة
3. مستويات التدخل
4. البرمجة العمرانية
5. مبادئ التهيئة
6. دفتر الشروط
7. خلاصـــة

- **التـــــدخل:**

سنحاول من خلال هذا الفصل ترجمة النتائج المتحصل عليها في الدراسة التحليلية , لتهيئة الفضاء العمومي للمركب الرياضي بكثير من الواقعية , لخدمة المستعمل بقدر كبير , كما أضفنا بعض المنشآت الجديدة لتقوية وظيفة المركب .

مستويات التدخل: تمت عملية التدخل على الفضاء العمومي للمركب الرياضي على ثلاث مستويات وهي مرتبة كالتالي:

1- **التدخل على مستوى الجدران والمداخل:** تمت عملية التدخل على الجدران المركب على عدة أشكال، فمنها ن يبقى ثابت على حالته الأصلية ومنها ما يتم تحسينه ومنها من يهدم، كما تم اقتراح جدران جديدة.

الجدران التي بقيت ثابتة: تم الحفاظ على بعض الجدران على حالتها الأصلية، كالجدران التي تحيط بالملعب المتعدد الرياضات، والأخر يحيط بدار الشباب، وكذلك الجدران التي تحيط بمركز إيواء الرياضيين والجدران التي تأتي في الواجدة الرئيسية لمديرية الشباب والرياضة، أما الأخيرة فهي الجدران التي تفصل بين المركب والسكنات في الجهة الشرقية.

حيث أن إبقاء هذه الجدران على حالتها الأصلية يعود إلى عدة أسباب منها:

- حالتها الجيدة (مواد البناء حديثة)
- تموضعها الجيد الذي مكنها من تأدية وضيفتها (امني , توجيه الحركة)
- لا تحجب الرؤية
- شكلها الهندسي يعطي منظر جمالي
- لا تعتبر عائق في التهيئة (المخطط رقم 07)

- **الجدران التي تهدم:** يتم هدم بعض الجدران بالمركب كالجدار الذي يفصل بين ساحات اللعب، والأخر الموجود بالمدخل الرئيس من جهة القاعة المتعددة الرياضات، والأخر يفصل بين فضاء القاعة المتعددة الرياضات، وفضاء المسبح الاولمبي، وأخيرا الجدران الموجودة بالمدخل الرئيسي بالجهة الشمالية للمركب وترجع عملية هدمها لعدة أسباب:

- عرقلة الحركة

- سوء تموضعها

- فصل الوظيفة بين الفضاءات
- إعطاء منظر غير لائق لواجهة المدخل
- حالتها رديئة
- حجب الرؤية بين الفضاءات
- الفصل بين التجهيزات. (المخطط رقم 07)

الجدران التي حسنت: يتم تحسين بعض الجدران التي تحيط بالمركب، كالجدار الذي يوجد بواجهة المركب والجدار الذي يحيط بمديرية الشباب والرياضة من الجهة الشمالية وأخر من الجهة الشرقية، والجدار الذي يأتي في الواجهة العمرانية الشرقية على الطريق الرئيسي وهي: جدران المدخل الذي يوجد بين مركز الإيواء ودار الشباب والقطعة الموجودة بجانب دار الشباب , وتعود عملية تحسينها للأسباب التالية :

- فتح مجال الرؤية
- التواصل بين الفضاءات
- إعطاء منظر جمالي (المخطط رقم 07)

الجدران المقترحة: تم اقتراح بعض الجدران الجديدة بالمركب الرياضي كالذي يحيط به من الجهة الغربية وصولا إلى حدود دار الشباب، والأخر في واجهة المدخل الرئيسي للقاعة المتعددة الرياضيات وأخر يحد مديرية الشباب والرياضة من الجهة الشمالية.

ويرجع اقتراح هذه الجدران إلى عدة أسباب:

- الجانب الأمني داخل المركب
- تحديد مجال المركب الرياضي
- إعطاء منظر جمالي للمركب (المخطط رقم 07).

المخطط رقم (07): التدخل على مستوى الصور (الجدران) والمداخل.

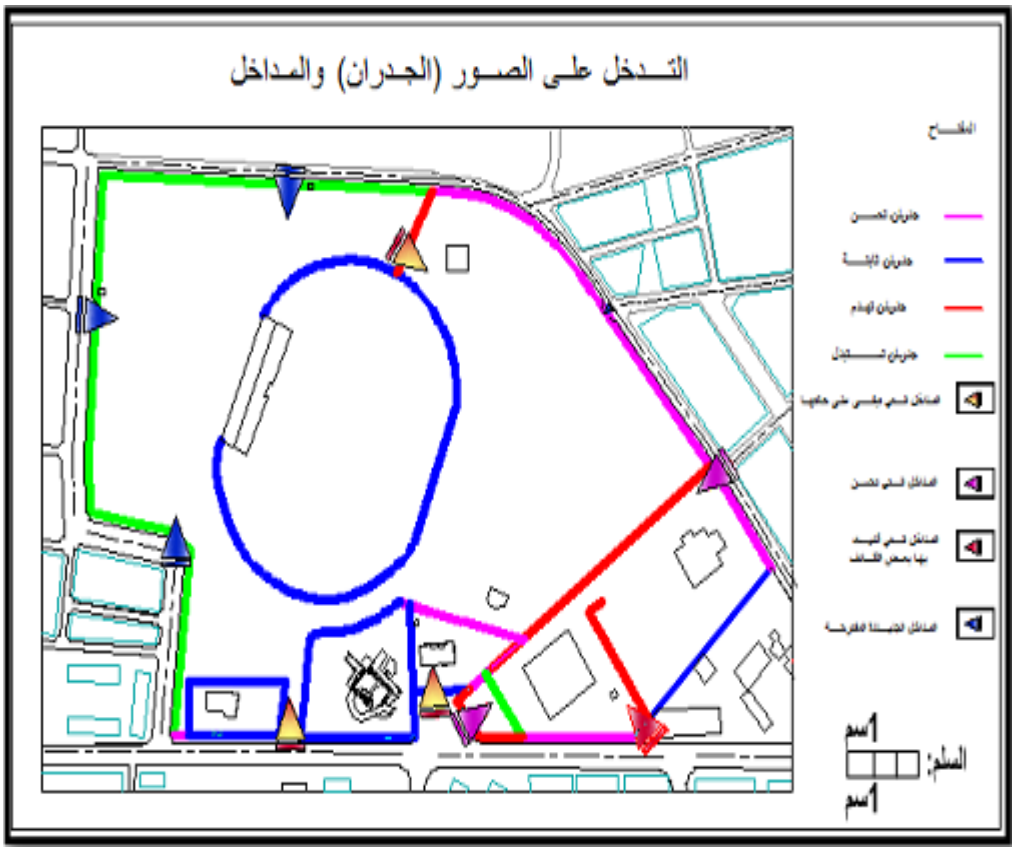

المصدر الطلبة 2021

المخطط رقم (08): الرسمية النهائية للصور والجدران والمداخل

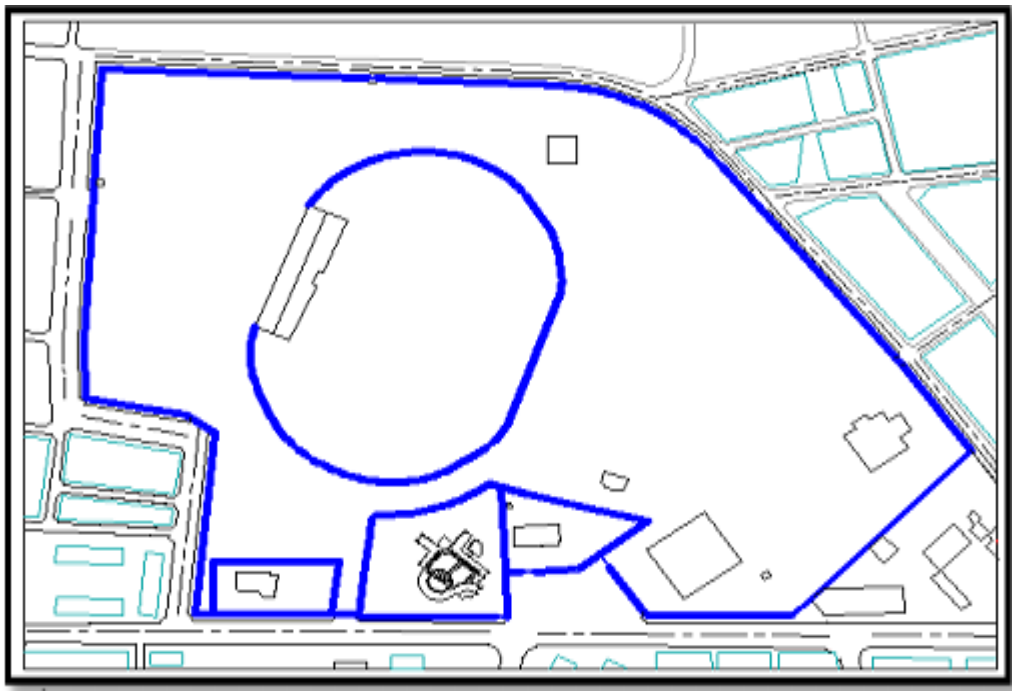

المصدر الطلبة 2021

2- التدخل على مستوى المداخل:

تدخلنا على مستوى المركب الرياضي، كان حسب الحاجة إلى استعمالها، وذلك بتحسين بعض المداخل الرئيسية وأخرى تبقى على حالها وفاح مداخل جديدة منها الرئيسية والفرعية، وإلغاء بعض المداخل. (المخطط رقم 08).

المداخل التي تبقى على حالها: يوجد في المركب مداخل تبقى على حالتها كالمدخل الرئيسي الذي يقع بين مركز الإيواء ودار الشباب لأنه:

- يؤدي وظيفته.
- نشأته حديثة
- شكله الهندسي يعطي منظر جمالي
- مواصفاته الملائمة (الارتفاع، العرض). (المخطط رقم 08).

المداخل التي تحسن: يوجد بعض المداخل بالمركب الرياضي التي سندخل عليها عملية التحسين , كالمدخل الرئيسي من الجهة الشمالية , والذي يطل على حي 346 مسكن , وأيضا الموجود بالجهة الجنوبية والذي يقع بين القاعة المتعددة الرياضات ومديرية الشباب والرياضة .

وترجع هذه العملية للأسباب الآتية:

- تدهورها
- قدم مواد بنائها
- أصبحت تهدد امن المركب. (المخطط رقم 08).

المداخل التي فتحناها جديدة: قمنا بفتح مداخل جديدة بالمركب (رئيسية وفرعية). (المخطط رقم 08)

المداخل الرئيسية: تقع بالجهة الغربية للمركب يقع أمام موقف السيارات وفضاء المنشآت المقترحة والأخر بين ساحات اللعب الاطفال والحديقة العامة، اما الثالث فيطل على تعاونية الشيخ المقراني. (الشكل رقم49).

المداخل التي ألغيت منها بعض الوظائف: تم إلغاء الحركة الميكانيكية من المدخل الذي كان يعتبر رئيسيا، والذي يقع في الجهة الشرقية للقاعة المتعددة الرياضات، وذلك لوجود (حركة ميكانيكية ومواقف الحافلات) وذلك كونها تعرقل حركة المشاة وتموضع موقف الحافلات غير مناسب بالنسبة للمدخل. (المخطط رقم 08).

3- التدخل على مستوى الطرقات:

تتم عملية التدخل على مستوى الطرقات بطريقة عقلانية وذلك بإبقاء جل الطرق المهيكلة للمركب الرياضي لان تموضعها مناسب وتؤدي الوظيفة المنوطة بها , كما يتم فتح الحركة الميكانيكية على مستوى الطريق الموجود في الجهة الشرقية من المركب , والذي يمر بجانب كل من المسبح والقاعة المتعددة الرياضات , والطريق الموجود في الجهة الغربية الذي يمر بمحاذاة المدخل الرئيسي للملعب المتعدد الرياضات , وكان الغرض من فتح الحركة الميكانيكية على مستوى هذين الطريقين هو دمج المركب بالمجال الحضري , وتسهيل التنقل بين أحياء المحيط المجاور , لأنه كان بمثابة عائق وعازل للتواصل بين هذه الأخيرة .

إلغاء الطريق الموجود بمحاذاة الملعب المتعدد الرياضات بالجهة الشرقية , لأنه يستهلك المجال دون ان يؤدي وظيفته ,ويعتبر مصدر إزعاج وخطر لمستخدمي الملاعب الرياضية الموجودة بالقرب منها , وهي بمثابة عائق في عملية التهيئة .(المخطط رقم 09)

المخطط رقم (09): التدخل على الطرقات

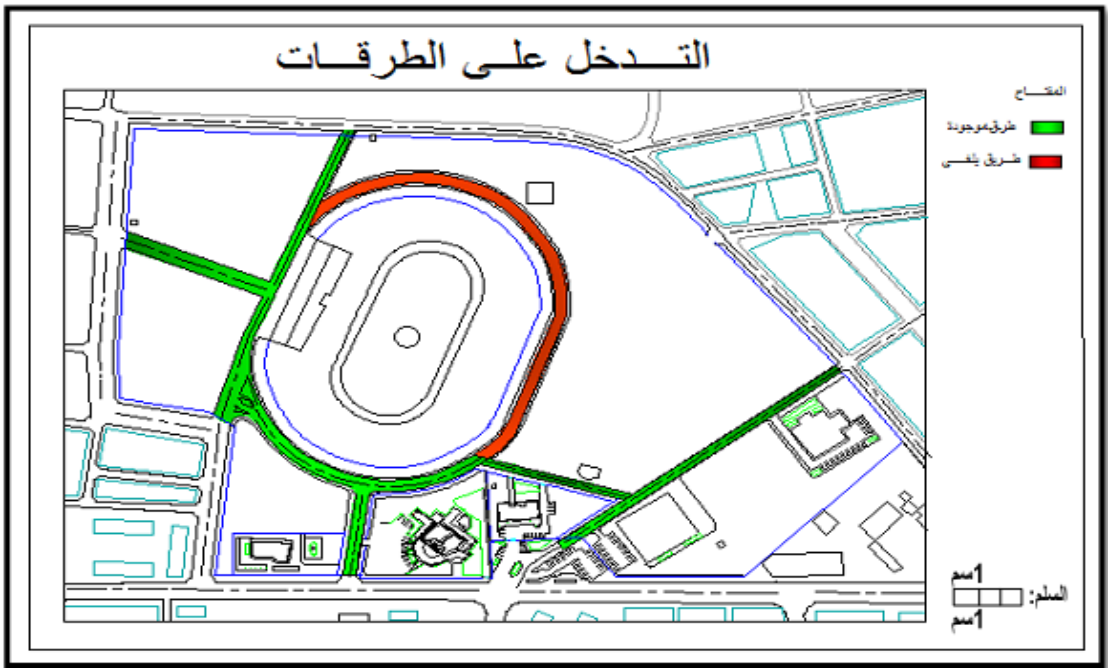

المصدر الطلبة2021

12-4-التدخل على مستوى الفضاءات العمومية:

يوجد في المركب فضاءات عمومية، منها الخاصة بالمنشات الموجودة، والأخرى للاستعمال العمومي، وقد انحصر التدخل على الفضاءات العمومية المتدهورة خاصة العمومية منها.

كان تدخلنا بطريقة عقلانية تراعي مختلف الجوانب، كالحاجة في الاستعمال ونوع الفضاءات وبعض الجواب التقنية المعتمدة في التهيئة فكانت عملية التدخل كالتي:

- توزيع المساحات الخضراء بطريقة منتظمة، وتهيئتها بأشجار ونباتات تتلاءم مع مناخ المنطقة.
- تهيئة الممرات ومواقف السيارات حسب المواصفات التقنية المعتمدة وكذا الحاجة للاستعمال.
- تقسيم مجال المركب الرياضي إلى عدة فضاءات متنوعة الوظائف، وموزعة بانتظام وجاء هذا التنظيم حسب حاجة الاستعمال سواء من الناحية المجاور أو الاستعمال الداخلي للمركب وهذا كالتالي:
  - فضاء خاص بالألعاب الرياضية
  - فضاء خاص بمواقف السيارات
  - فضاء خاص بساحة عمومية
  - فضاء خاص بساحات لعب أطفال
  - فضاء خاص بالنشاط الترفيهي والراحة
  - فضاء خاص بالمنشات. (المخطط رقم 10)

4- التدخل على مستوى الإنارة العمومية:

تتم عملية التدخل على مستوى الإنارة العمومية وذلك بتغيير الإنارة القديمة واعتماد أخرى جديدة من نوع LED ذات التكنولوجيا الحديثة والتي تتميز بكونها مصابيح اقتصادية وذات جودة في الإضاءة , لإنتاجها إضاءة عالية باستهلاك منخفض للطاقة وبتالي توفير للطاقة .

المخطط رقم (10): تنظيم الفضاءات

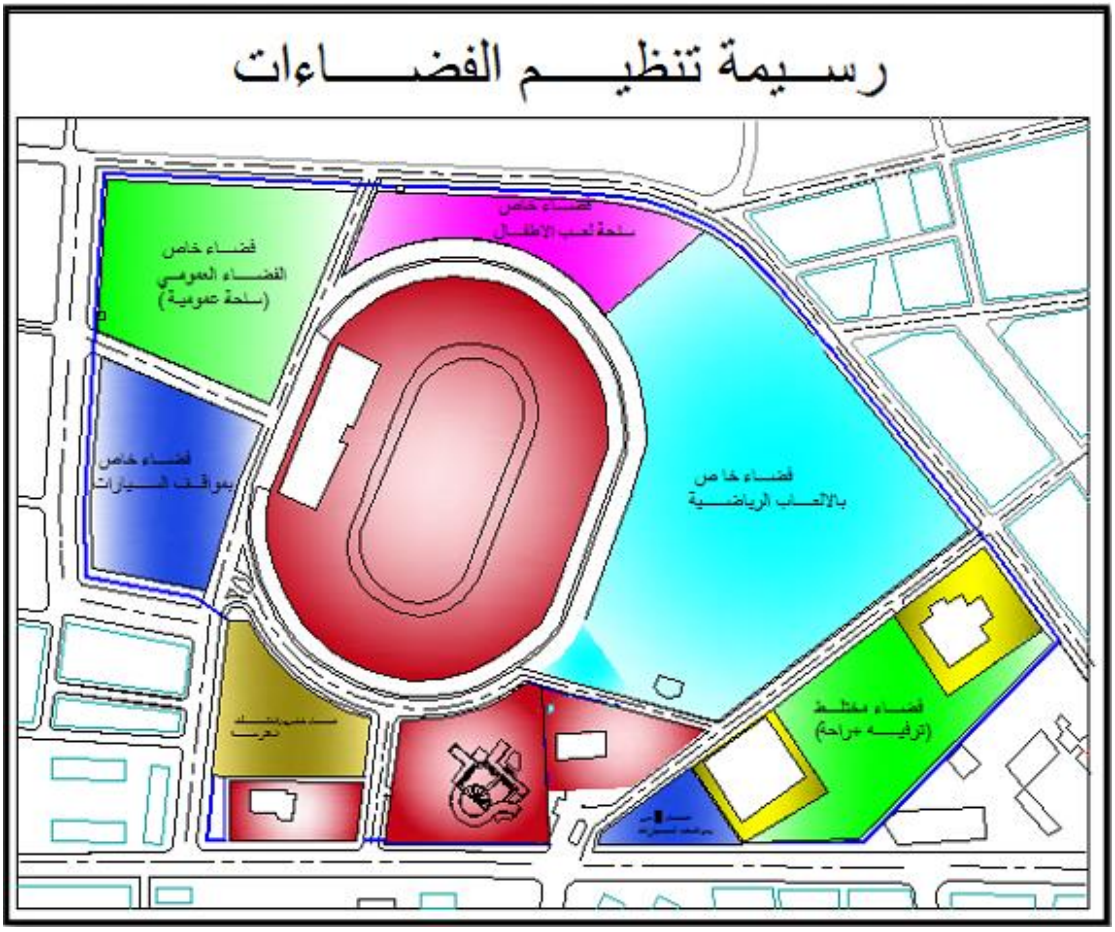

المصدر الطلبة 2021

البرمجـــــــة:

بعد إجرائنا للدراسة التحليلية للفضاءات العمومية المركب الرياضي , تأتي عملية البرمجة تعتبر عملية البرمجة عنصر بالغ الأهمية في تحديد استغلال الأراضي العمرانية والتحكم في ذلك , حيث تقوم بتوجيه الأراضي أثناء التخطيط توجه صحيحا يستجيب لمتطلبات السكان , والتي تتمثل في التأثيث العمراني والتجهيزات لتهيئة أفضل من التي كان عليها المركب الرياضي في السابق.

1- الفضاء الخاص بالألعاب الرياضية:

التعيين	العدد	الشكـــــــــل
ملعب كرة القدم الجوارية	02	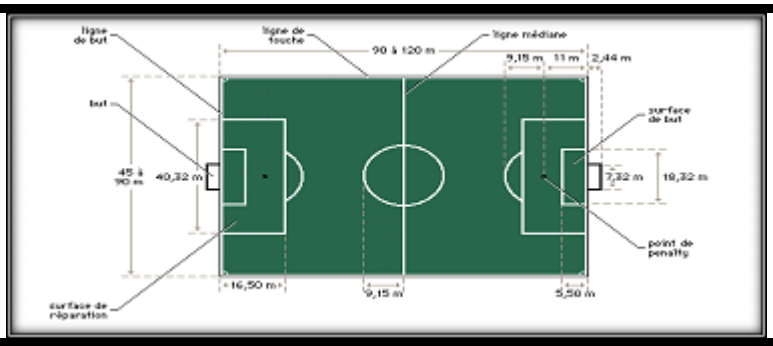
ملعب كرة اليد	02	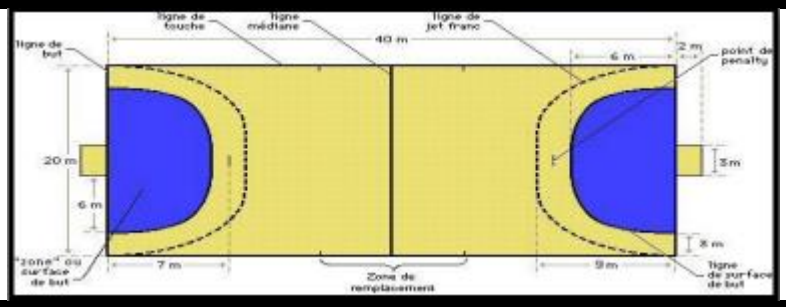
ملعب كرة السلة	02	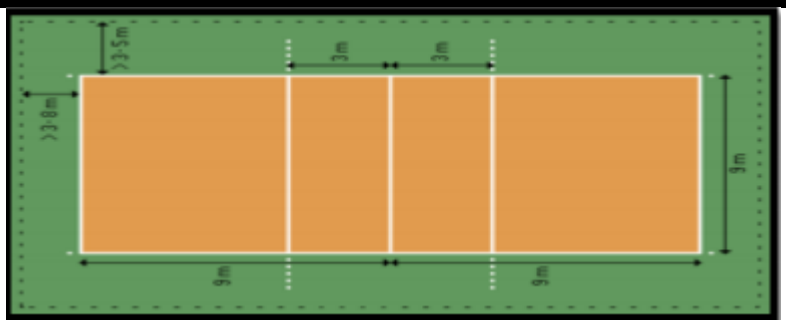
ملعب كرة السلة	02	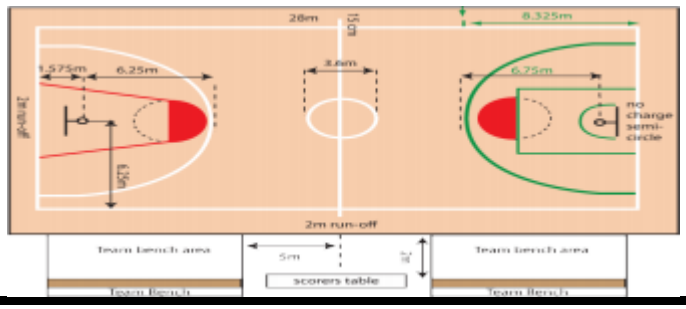

	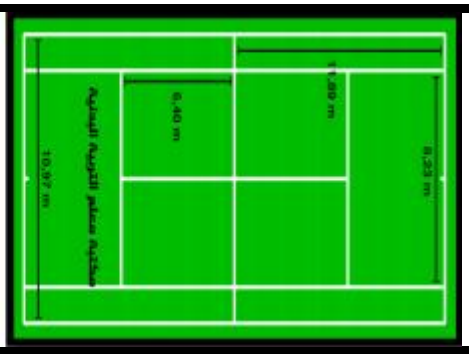	02	ملعب كرة التنس
	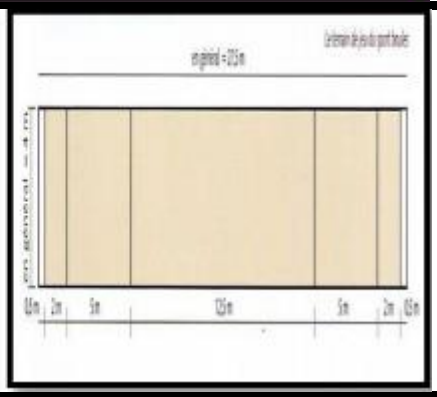	04	ملعب الكرة الحديدية
	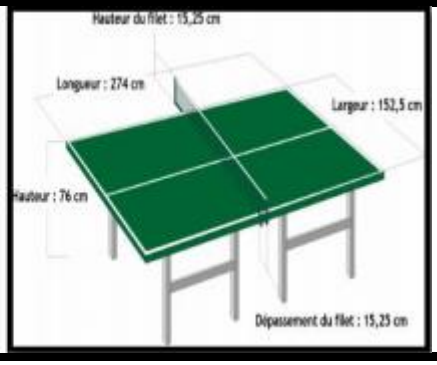	02	تنس الطاولة
	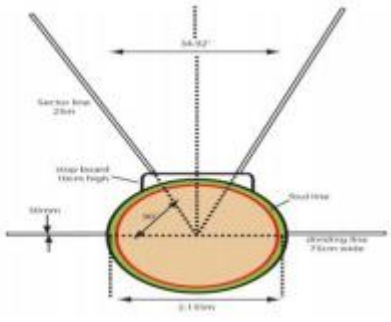	02	ميدان رمي الجلة

مضمار السرعة لـ(100) م	01	
مضمار الوثب الطويل	02	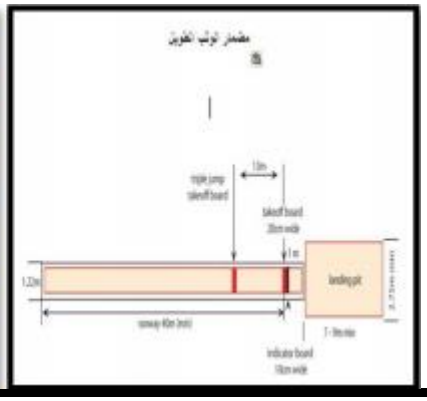
مسبح على الهواء الطلق (للكبار)	01	

مسبح على الهواء الطلق (للصغار)	01	
لعبة المرشات المائية	01	
لعبة تسلق المرافعات	01	
غرف تبديل الملابس	02	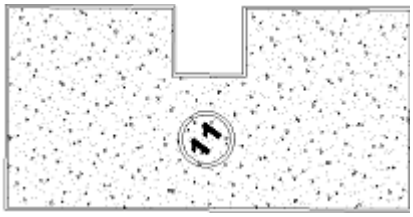
مراحيض عمومية	01	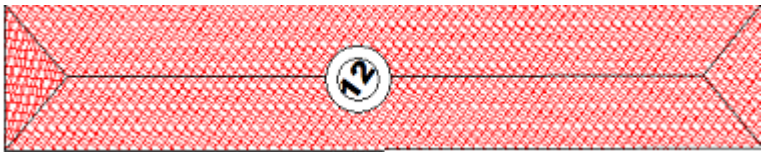

كافتيريا	01	
مواقف السيارات	55	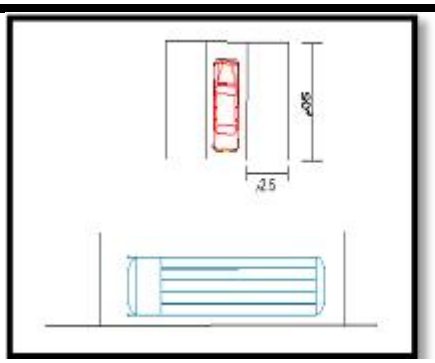
المساحات الخضراء	//	
التبليط الغرانيتي	//	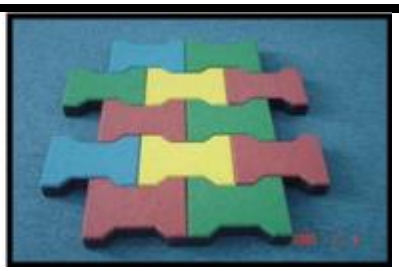 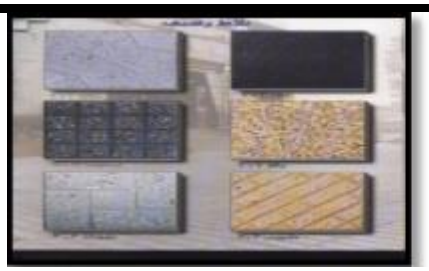

أعمدة الإنارة LED	**84**	
مواسير المياه	06	
سلالات القمامة	15	

2- الفضاء الخاص بساحات لعب الاطفال:

التعيين	العدد	الشكل
كفتيريا	01	

ارجوحة	03	
لعبة التزحلق	09	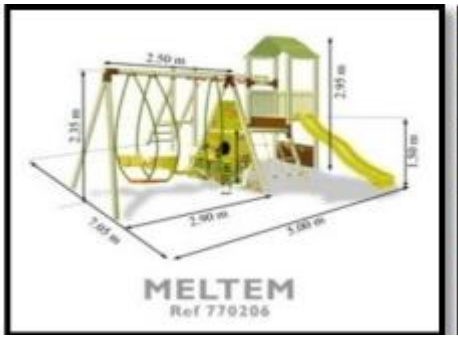
مساحات الخضراء	//	

13-3- الفضاء الخاص بالساحة العمومية :

التعين	العدد	الشكل
الأكشاك	03	
مراحيض عمومية	/	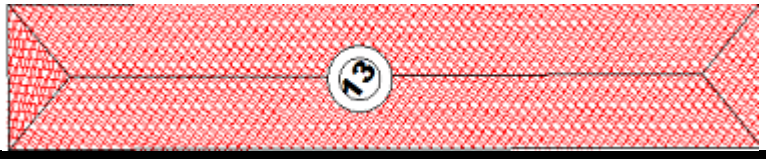

جدار (جدار)	/	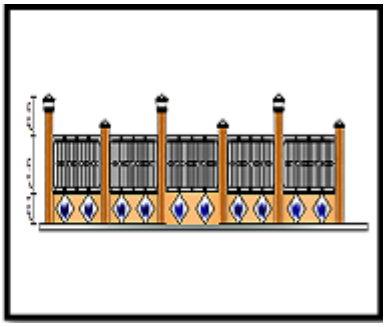 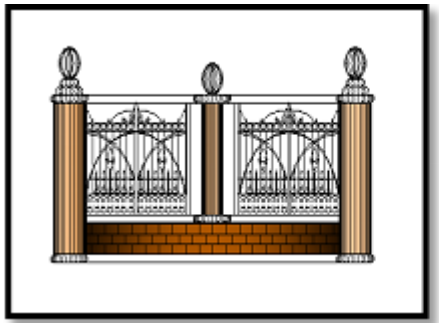
نافورة	01	
مساحات خضراء	/	
تبليط غرانيتي	/	
تبليط بالحجارة	/	

مواسير مياه الشرب	04	
أعمدة الإنارة	43	
الطاولات	16	
كراسي	63	

سلة القمامة	15	

3- الفضاء الخاص بمواقف السيارات:

التعيين	العدد	الشكل
مواقف السيارات	382	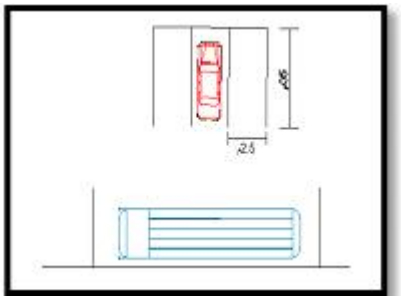
أعمدة الإنارة LED	/	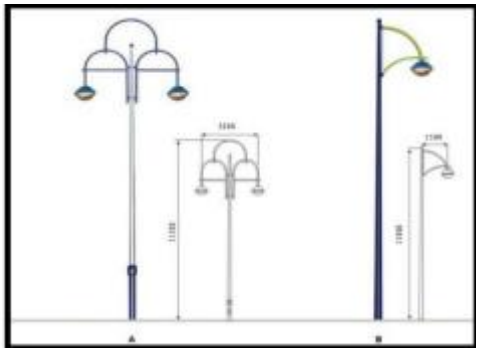
مساحات خضراء	/	

تبليط غرانيتي	/	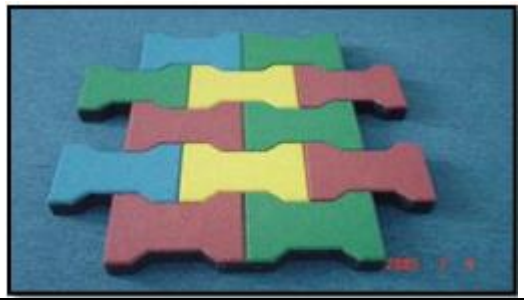
صور (جدار)	/	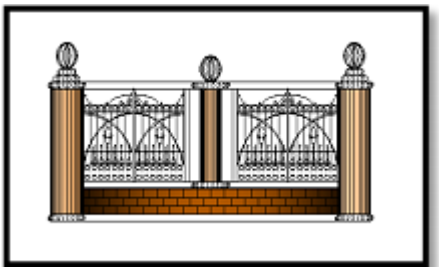 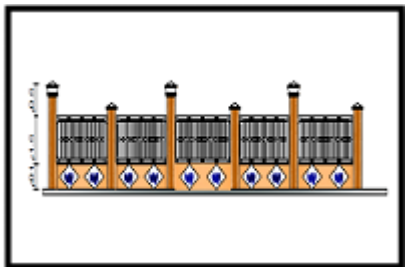

4- الفضاء الخاص بالنشاطات الترفيهية والراحة:

التعيين	العدد	الشكل
مسرح على الهواء الطلق	01	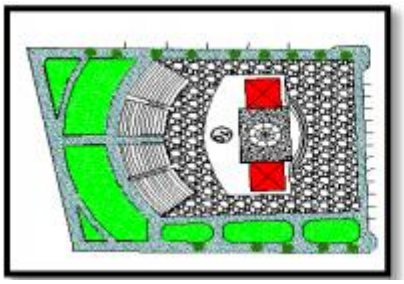 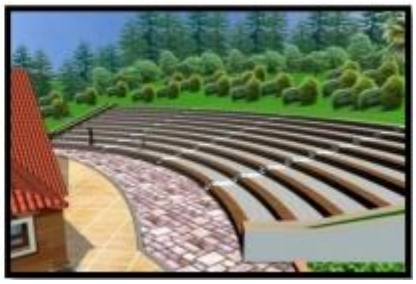
مواقف السيارات	13	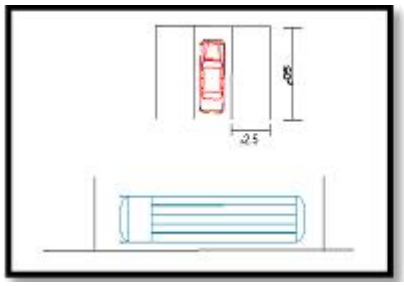
مساحات خضراء	/	

تبليط غرانيتي	/	
تبليط بالحجارة	/	
أعمدة الإنارة	27	
مواسير المياه	06	
الكراسي	18	
سلات القمامة	05	

5- الفضاء الخاص بالمنشات:

التعيين	العدد	الشكل
مركز الرابطات الرياضية	01	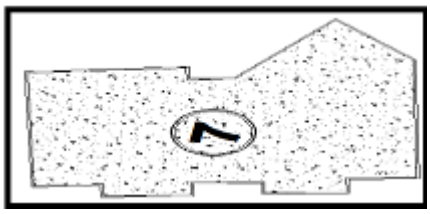
مكتبة	01	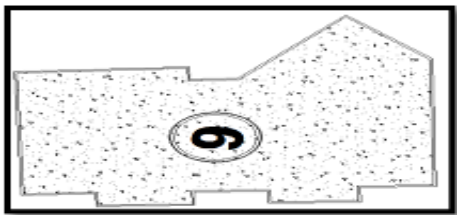
مدرج	01	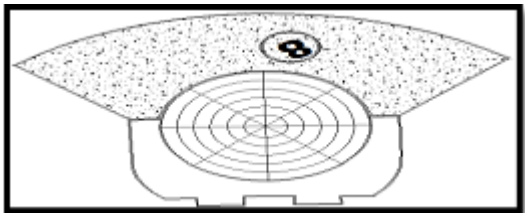
صور(جدار)	/	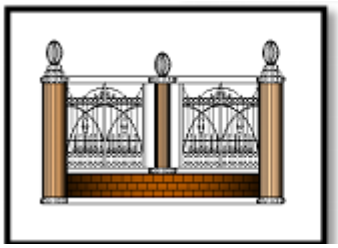 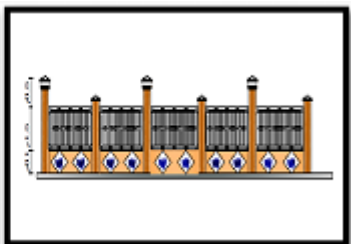
مساحات الخضراء:الاشجار'العشب الطبيعي	/	
تبليط غرانيتي	/	

أعمدة إنارة LED	16	
سلة القمامة	05	

الفكـــــرة العامـــــة:

بما أننا تدخلنا على مختلف الفضاءات العمومية داخل المركب الرياضي بالمسيلة ,فقد تم التعاطي معها كل حسب وضعيته ووظيفته فمنها ما تم تهيئته ومنها ما تم التدخل على بعض أجزائها لتكون اقرب إلى الواقع والتجسيد , فكانت الفكرة تقسيم المجال إلى عدة فضاءات.

1- فضاء الالعاب الرياضية:

تم اقتراح ملاعب وميادين مخصصة للألعاب الرياضية , وقسم هذا المجال إلى قسمين , احدهما للألعاب الجماعية مثل (كرة القدم, كرة الطائرة ' كرة السلة), والأخر للألعاب الفردية مثل (كرة التنس , الكرة الحديدية , رمي الجلة), وذلك لتدعيم الدور الأساسي للمركب كونه فضاء مخصص لممارسة مختلف الأنشطة الرياضية , حيث تم تخصيص مساحة معتبرة لها، وموقع مهم لهذا الفضاء (الألعاب الرياضية) (المخطط رقم 11)

المخطط رقم (11): مخطط تهيئة لفضاء الألعاب الرياضية

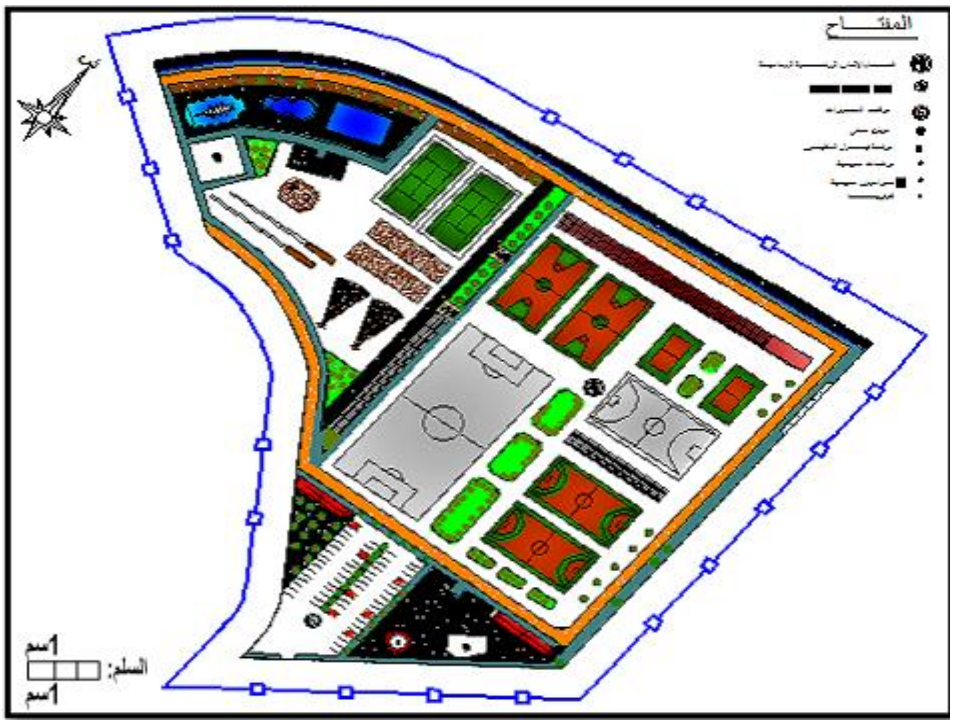

المصدر الطلبة 2021

2- الفضاء الخاص بساحات لعب الأطفال :

تم اقتراح بعض الألعاب الخاصة بلعب أطفال بالمنطقة الأقل حركة , وخاصة الميكانيكية لتحقيق اكبر قدر ممكن من السلات حيث تم توفير العاب مناسبة للفئة العمرية الصغرى , باعتبارها العاب ترفيهية أكثر منها بدنية , كما تم تصميم الممرات على شكل شجرة لتسهيل التنقل داخل هذا الفضاء .(المخطط رقم 12)

المخطط رقم (12): مخطط تهيئة لمساحات لعب أطفال

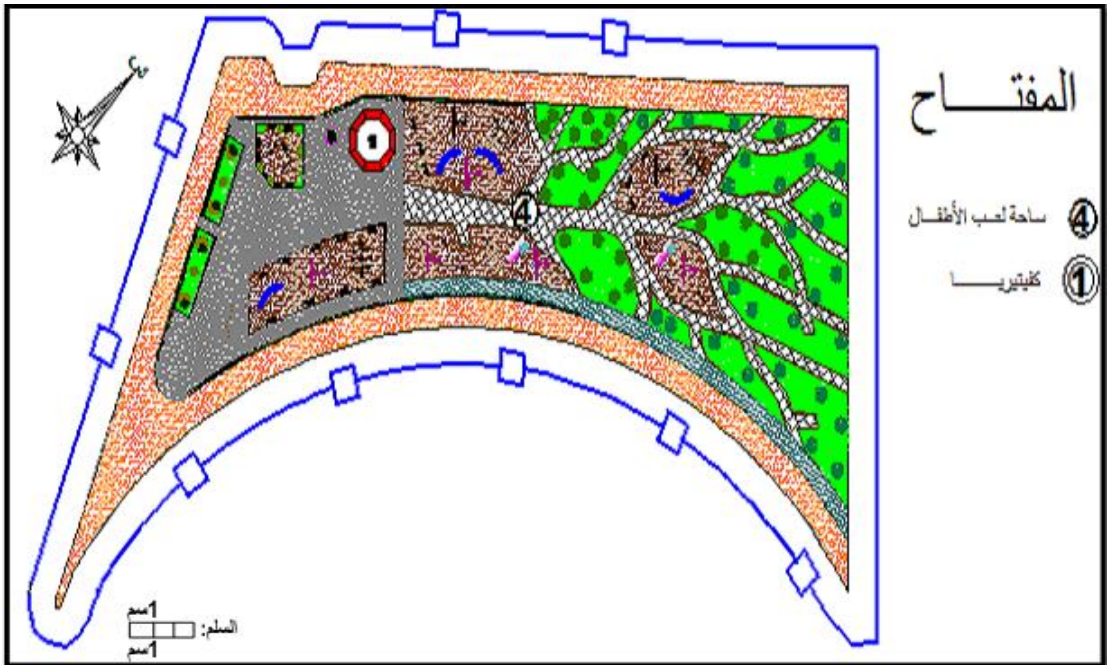

المصدر: اعداد الطلبة

3- الفضاء الخاص بالساحة العمومية:

تم اقتراح ساحة عمومية للراحة والتنزه وإعطاء المركب منظر جمالي وباعتبار الماء من العناصر المنشطة للفضاء، صممنا نافورة على شكل رمز الألعاب الاولمبية , تتوسط الساحة لتفعيل دور الساحة وجذب المستعملين , بالإضافة إلى ربط هذه النافورة بممرات لتسهيل الحركة وسهولة الوصول إليها.(المخطط رقم 13)

المخطط رقم (13): مخطط تهيئة الفضاء العمومي (الحديقة العمومية)

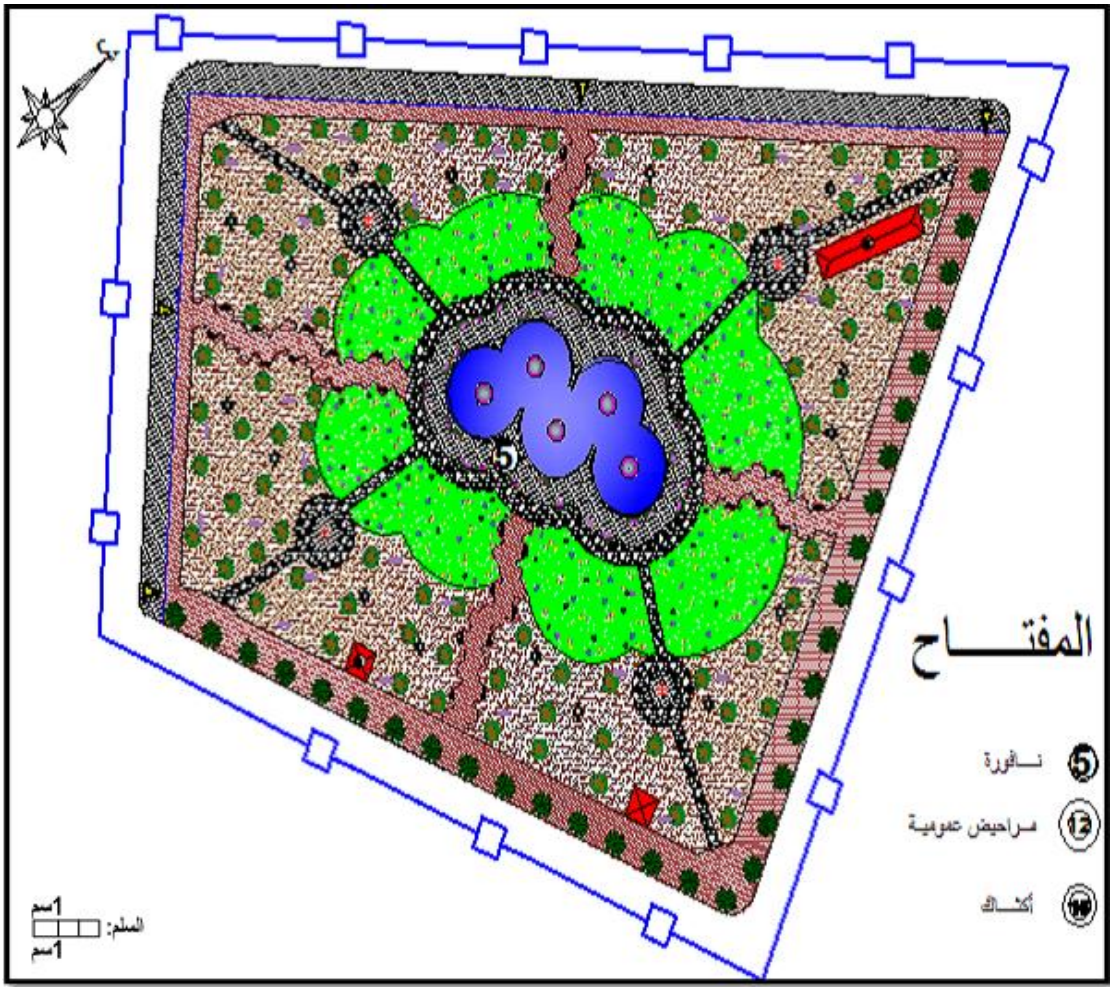

المصدر الطلبة 2021

4- الفضاء الخاص بمواقف السيارات:

تم اقتراح موقف للسيارات بحجم كبير وبمكان مفتوح وتم تحديد مكانه قرب الملعب المتعدد الرياضات وذلك لتلبية الاحتياج الكبير للملعب بصفة خاصة والمركب بصفة عامة (المخطط رقم 14)

المخطط رقم (14): مخطط تهيئة فضاء مواقف السيارات

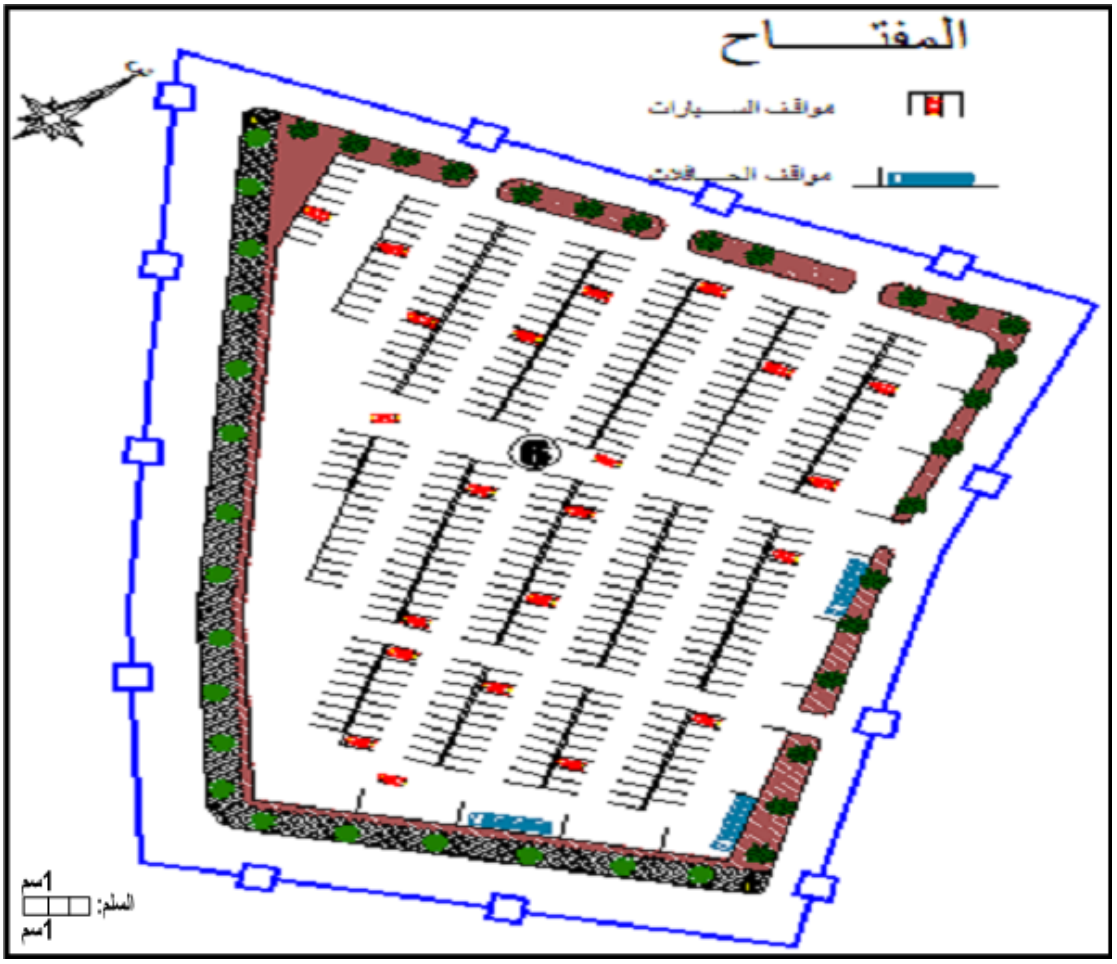

المصدر الطلبة 2021

5- الفضاء الخاص بالنشاطات الترفيهية والراحة:

تم انجاز مسرح على الهواء الطلق، لافتقار المركب إلى أماكن للترفيه والراحة، فكان تموضعه في مكان يسهل الوصول إليه، وتوفره على فضاء خاص يمكنه من استيعاب أكبر قدر ممكن من المستعملين (المخطط رقم 15)

المخطط رقم(15): مخطط تهيئة فضاء التنزه والترفيه

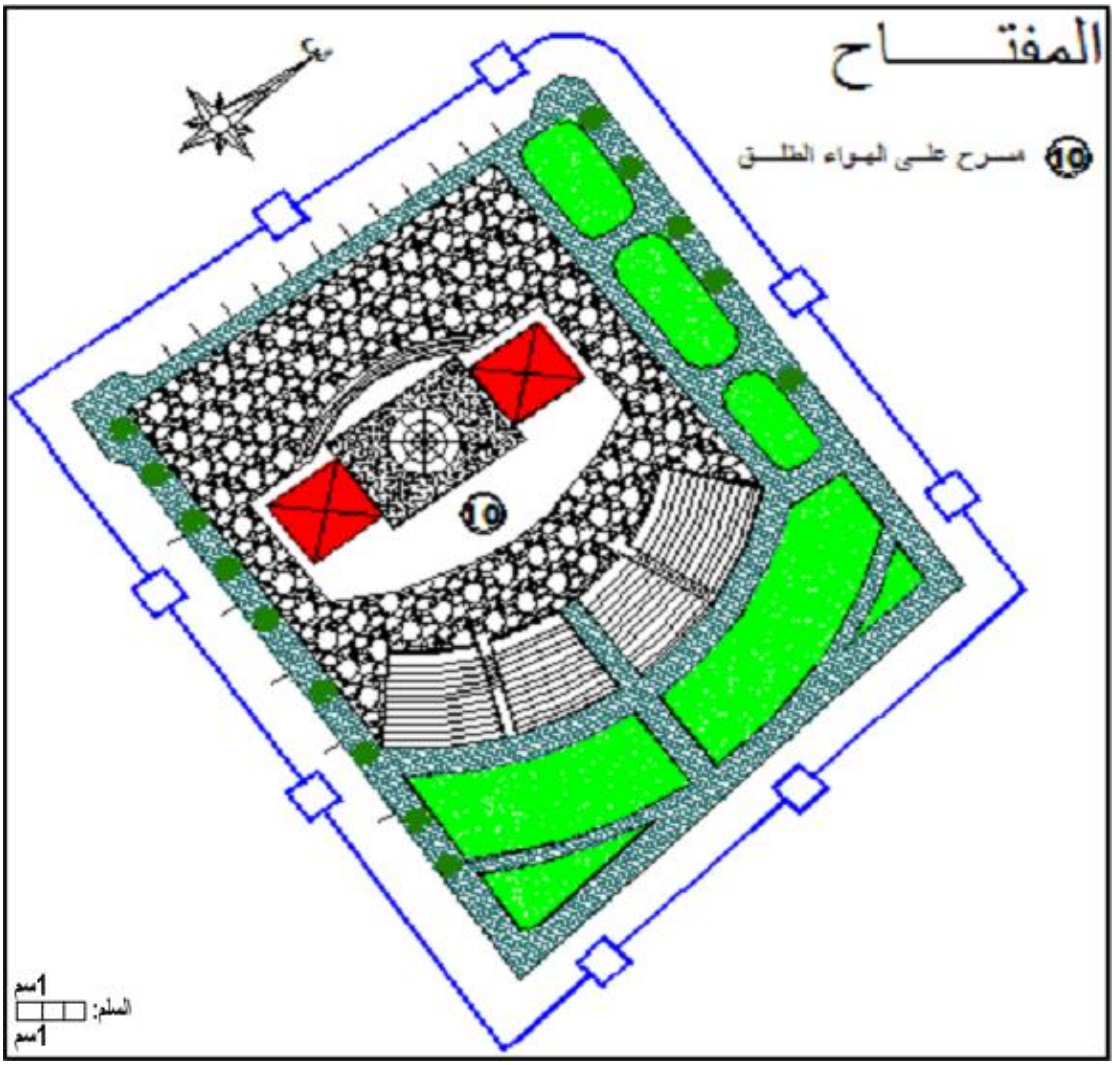

المصدر الطلبة 2021

6- الفضاء الخاص بالمنشآت:

تم اقتراح منشآت جديدة في المركب الرياضي وهي كالتي:

- مركز رابطات لألعاب الرياضية
- مدرج
- مكتبة رياضية في بناية واحدة وبمحاذاة التجهيزات الموجودة سابقا، وبالقرب من مدخلين رئيسيين لتسهيل الوصول إليها. (المخطط رقم 16)

المخطط رقم(16): مخطط تهيئة فضاء التنزه والترفيه

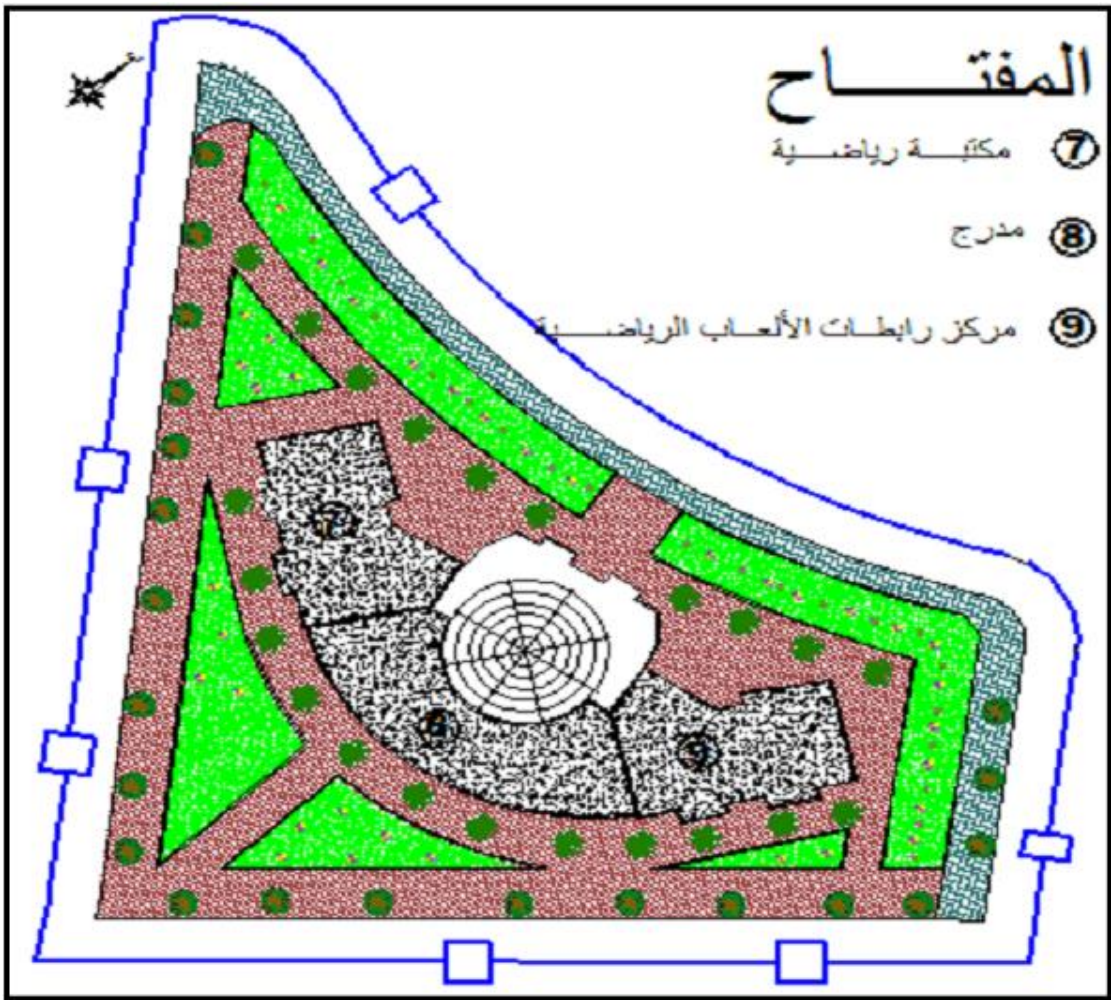

المصدر الطلبة 2021

مخطط التهيئة المقترح:

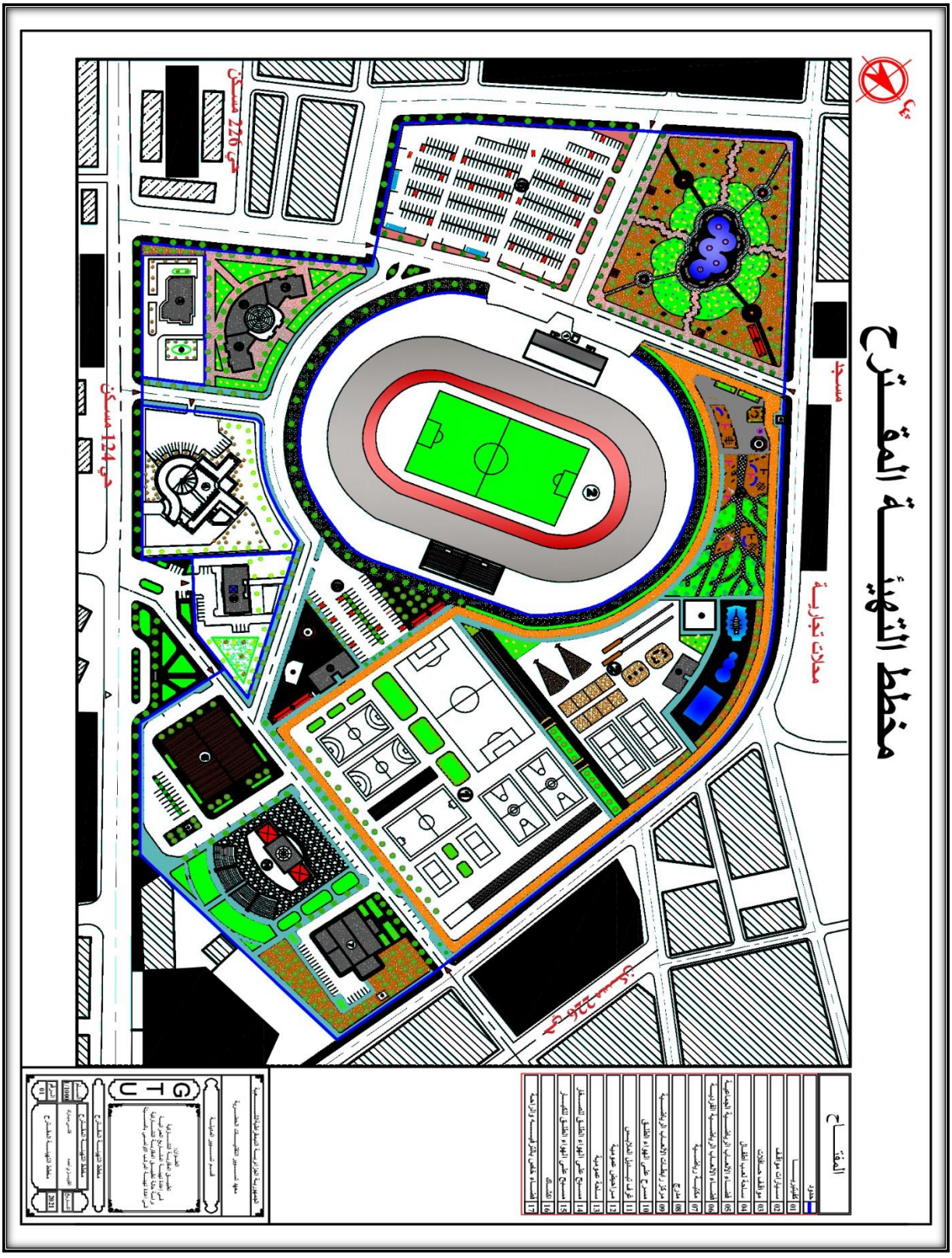

دفتر الشروط:

تكمن أهمية دفتر الشروط في تطبيقه للوضعيات القانونية و التشريعية في مجال التهيئة و التعمير المحددة في المادة 05من القانون 90-29 المؤرخ في 1990-12-01 كما يعمل على تحديد مختلف الشروط المماثلة للأهداف البيئية والاجتماعية و الاقتصادية و لهدف منه هو التحكم في تدهور الفضاءات العمومية للمركبات الرياضية بصفة تضمن انجاز مخطط تهيئة وفق هذا القانون.

- **الأحكام العامة:**

- **المادة (01):** يلتزم المستفيد باحترام دفتر الشروط على جميع الوثائق التي يحتوي عليها.
- **المادة (02): مجال التطبيق**

تطبيق جميع التعليمات دفتر الشروط على جميع المستفيدين كما يجب التفكير في دفتر الشروط في جميع عمليات التنازل والاستفادة.

تهدف هذه الوثيقة إلى وضع قواعد لتنظيم مجال التدخل وتخصيص الأراضي العمرانية بكل أنواعها بشكل عقلاني تراعي فيه جوانب التكامل وتحقيق التوازن في مركز المدينة

المادة 03: مجال الدراسة

يقع مجال الدراسة في القطاع المعمر رقم 05 الذي يتربع على مساحة تقدر بـ 20.1 هكتار والمخصص لممارسة الرياضة والترفيه والمحدد كما يلي:

شمالا: حي أولاد سدي إبراهيم

جنوبا: حي 124 مسكن + حي 226 مسكن

شرقا: الوحدة رقم 02-مدرسة الصم والبكم

غربا: حي التعاونية الشيخ المقراني

المادة 04: المساحات المخصصة

المشروع هو عبارة عن تهيئة الفضاء العمومي بالمركب الرياضي ودمج المنشآت السابقة في التهيئة المقترحة والمحافظة على التهيئة الموجودة بها.

المادة 05 / المنشآت المقترحة

احترام المساحات المخصصة للمنشآت وموقعها كما هو مقترح في مخطط التهيئة والمحافظة على الشكل الداخلي المقترح للتجهيزات

يمنع أي نشاط يتنافى مع البرمجة ضمن المرافق المخصص للمنفعة العامة الالتزام بعدد الطوابق لكل تجهيز.

المادة 06: الطريق والمواقف

الطرقات:

انجاز الهيكل العام للطرق وفقا لما هو مقترح في المخطط ويجب احترام القوانين الخاصة بالطرق وهذا خلال الدراسة والإنجاز.

مواقف السيارات:

إن تطابق التوجيه المقترح في المخطط بنفس الشكل والساحة ويجب تنظيم مواقف السيارات داخل المشروع المقترح.

المادة 07: المساحات والساحات

المساحات الخضراء:

المحافظة على توزيع المساحات الخضراء وأيضا المساحات المخصص لها كما هو في المخطط المقترح.

- توفير التشجير الملائم كما هو مقترح في البرمجة

مساحات اللعب:

- يجب تهيئة مساحات اللعب وتأثيثها بطريقة تضمن سلامة الأطفال
- يجب تهيئة هذه المساحات حسب كل نوع من الألعاب
- ساحات اللعب الخاصة بالأطفال تحتوي على أحواض رملية ومساحات معشوشبة

الساحات العمومية:

- يجب احترام الأماكن المخصص لها حسب مخطط التهيئة المقترح
- تأثيث الساحات بالتأثيث اللازم لها.

المادة 08: الشبكات

يجب ربط كل بط الفضاءات والمنشآت بـ (الغاز الطبيعي، الكهرباء، المياه الصالحة للشرب، مياه الصرف الصحي)

شبكة الصرف الصحي:

شبكة موجودة، شبكة المياه الصالحة للشرب، شبكة مفتوحة.

شبكة الانارة العمومية: تغيير شبكة الانارة العمومية القديمة بالإنارة العمومية بنوع LED

الخلاصة:

للفضاء العمومي أهمية كبيرة في تطور المدن، لأن له عدة فوائد اجتماعية وصحية وترفيهية تعود على الفرد والمجتمع ومن بين هده الفضاءات العمومية بالمركبات الرياضية

إلا أن هذه الأخيرة أصبحت تعاني من عدة مشاكل التي أصبحت تعكس الصورة السيئة للمدينة مما أدى بنا للتطرق إلى هذا الموضوع لمعرفة الأسباب التي أدت إلى تدهور الفضاء العمومي للمركب الرياضي بالمسيلة، وعلى ضوء المعطيات والنتائج المتحصل عليها التي سوف يتم معالجتها وإعطاء حلول واقتراحات كفيلة وذلك باقتراح مخطط تهيئة للفضاء العمومي للمركب الرياضي بالمسيلة.

- ❖ ومن بين الأسباب التي أدت إلى تدهور الفضاء العمومي للمركب الرياضي
  - ✓ سوء التسيير
  - ✓ عدم المراعاة للاحتياجات الضرورية للمستعمل أثناء عملية تصميم هذه الفضاءات
  - ✓ عدم وجود برنامج محدد للصيانة والمحافظة على هذه الفضاءات
  - ✓ سوء ثقافة المستعمل في الحفاظ على هذا العنصر المهم في حياته اليومية

وحتى نعالج هذه الأسباب التي أصبحت تشكل خطرا على الفضاءات العمومية في الوسط الحضري وحتى داخل المركبات الرياضية قمنا بالدارسة اللازمة اقترحنا مخطط تهيئة لفضاء المركب الرياضي بالمسيلة وفي الأخير تم تقديم بعض التوصيات للمسيرين والمستعملين.

- ✓ إتباع الأسس الجمالية والتنظيمية لكل فضاء حسب الوظيفة
- ✓ اقتراح تصميم لهذه الفضاءات يتناسق من المنشآت الموجودة
- ✓ التأكيد على أهمية الصيانة والمتابعة قبل وبعد الانتهاء من المشروع
- ✓ توفير المكونات الأساسية للفضاء العمومية
- ✓ مشاركة المستعمل في الصيانة والمحافظة على الفضاء العمومي.

الخاتمـــــــــة:

ها نحن قد وصلنا الى خاتمة هذا العمل المتواضع كمساهمة منا ضمن المسعي الهادف الى الاقتراب من فهم دور المقاربة التشاركية وتأثيرها على تهيئة المشاريع العمرانية والمستخلص منها النقص القانوني في تأطير هذه المشاركة، مع غياب تام لتكريس الشراكة بين المجتمع المدني والسلطات المحلية كأساس لتحقيق الديمقراطية التشاركية المكرسة دستوريا، بالإضافة إلى غموض الآليات المكرسة من أجل تمكين المواطن والمجتمع المدني من المشاركة في تسيير أعمال الإدارة المحلية، وصنع القرار على المستوى المحلي.

فنجد أن دور المجتمع المدني الجزائري في تحقيق الديمقراطية التشاركية، مازال يفتقد لأطر قانونية تحدد إطار العلاقة بين الجمعيات والسلطات المحلية، بحيث نجد أن المجتمع المدني مغيب تماما على مرحلة تشكيل المجالس المحلية، إذ لا يحق له مراقبة الانتخابات المحلية ما عدى التواجد الضئيل عبر الهيئة العليا المستقلة المراقبة الانتخابات.

أما عن المشاركة في تسيير أعمال الإدارة المحلية، وإن أقر المشرع الجزائري آليات التمكين المواطن والجمعيات من المساهمة في صنع القرار على المستوى المحلي، إلا أنه عند دراستنا لهذه الآليات اتضح النقص القانوني في تأطيرها، مع غموض وتعقيد آليات تجسيدها، من خلال السلطة التقديرية الواسعة لرئيس المجلس الشعبي البلدي.

انطلاقا مما سبق جاءت مبادرة "كابدال "كخطوة إيجابية في المسار الصحيح الرامي إلى تفعيل الديمقراطية التشاركية على مستوى المجالس الشعبية البلدية، ومعالجة مكامن القصور المسجلة في تطبيق المقاربة التشاركية في الممارسة المحلية الراهنة من خلال :/

1- ترسانة من القوانين واضحة وصريحة بالإضافة الى مناشير ومراسيم تشرح وتدعم القوانين بدل الاكتفاء ببعض المواد.

2- خلق إطار مؤسساتي يكفل اليات تجسيد وتكريس المشاركة مختلف تنظيمات المجتمع المدني والاطلاع الخاص والمواطن بالإضافة الى المنتخبين محليا على حد سواء بعيد عن الاكتفاء بحق تقديم العرائض والمبادرة الشعبية والغموض الذي يكتنف مبادرة المجتمع المدني.

3- واخير ضرورة خلق الوعي وتأهيل الفاعلين من اجل عدم تحول المشاركة الشعبية الى نوع من الشعبوية.

أما سبب تدهور المركب الأولمبي المتعدد الرياضات بالمسيلة راجع الى أسباب عدة أهمها :/

- السياسة المنتهجة من طرف الدولة في مجال البناء والتعمير أدت للاهتمام بالمرافق او السكن او التجهيز **(المشروع فقط)** دون اعتبار لمحيطه المجاور خاصة فيما يتعلق بإنشاء المساحات الخضراء وفضاءات الراحة والترفيه ومختلف النشاطات المكملة ومختلف التهيئات الخارجية وطريقة جمع ومعالجة النفايات.
- عدم احترام ما جاء في غي مخططات شغل الأرض عند انجاز المشاريع **(طغيان القرار السياسي والإداري على القرار التقني والفني)** وعند الضرورة يتم مراجعة هذه المخططات او اعداد أخرى.
- اقصاء دور الجمعيات غير العمومية في اتخاذ القرارات ووقوف الدولة في وضعية احتكارية والاكتفاء باشراك الهيئات العمومية فقط.

الملاحـــــــــــــــــق

ملحق رقم 1: استمارة استبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

معهد التسيير والتقنيات الحضرية

تخصص تسيير المدينة

استمارة استبيان حول

العلاقـــــة بين المقاربـــة التشاركيـــــة

والمشـــــروع العمرانـــــــــي

يهدف الاستبيان إلى استطلاع أراء مختلف الفاعلين قصد التعرف على دور المقاربة التشاركية في المشروع العمراني بصفة عامة ودراسة حالة **إعادة تهيئة المركب الأولمبي بالمسيلة** وذلك لاستكمال بحث مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر في تسيير المدينة بعنوان:

تطبيق المقاربة التشاركية في إعادة تهيئة المشاريع العمرانية

لذا نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية:

معلومات عامة

ضع علامة (X) مكان الإجابة.

السن: ..... سنة.

الجنس: ..... ذكر ☐ أنثى ☐

المستوى التعليمي: ☐ دون مستوى ☐ ابتدائي ☐ متوسط

☐ ثانوي ☐ جامعي

الوظيفة : .....

مكان العمل: .....

1- هل تم القيام من قبل بحملات تحسيسية عن أهمية وكيفية اشراك مختلف الفاعلين والمواطن بصفة خاصة؟ نعم ☐ لا ☐

2- هل الاطار القانوني والمؤسساتي يكفل مشاركة حقيقة لمختلف الفاعلين المحليين: نعم☐ لا☐

- اذا كان الجواب نعم فما هو السبب غياب تأثيرها في الواقع ؟

أ- غياب تأهيل الفاعلين ☐

ب- محدودية الإطار القانوني ☐

ت- عدم وضوح الإطار المؤسساتي لمشاركة منظمات المجتمع المدني ☐

ث- هاجس التمكن للحركة الشعبوية مقابل تهميش دور المجالس المنتخبة ☐

3- هل المشاريع خاصة الموجهة للجماهير منها كانت بناءا على نظر استشرافية وتشاركية ام عبارة على مشاريع سياسية وقطاعية؟

.....

.....

.....

.....

.

4- هل المدة الزمنية والغلاف المالي المخصصين لإنجاز مثل هذه المشاريع ترونه مناسبا لتفعيل المقاربة التشاركية ؟

.....

.....

.....

.....

5- هل للمشاركة دور فعال في إعادة تهيئة وبعث المركب الأولمبي بالمسيلة ؟ نعم ❑ لا ❑

- اذا كان الجواب لا فما هو السبب ؟

أ- تعدد مراكز اتخاذ القرار يحول أحيانا في تبني القرار السليم ❑

ب- تحول المشاركة الشعبية الى نوع من الشعبوية ❑

ت- ضعف التواصل بين مختلف الفاعلين ❑

ث- طريقة تعامل المنتخبين مع الجمهور وتنظيمات المجتمع المدني ❑

6- بعض الملاحظات العامة :

.....

.....

.....

.....

7- ماذا تقترحون :

.....

.....

.....

.....

شكرا جزيلا لتفهمكم

- **ضع علامة (X) مكان الإجابة أو في أماكن الإجابة المناسبة .**
- **يتم التعبير عن السؤال المفتوح بأسلوبك الخاص .**

المـــــــــــــــراجـع

قائمة المراجع

* الكتب:

الكتب باللغة العربية:

1. رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية الطبعة 01. دار هومة الجزائر سنة 2002.
2. عامر قنديلجي: البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، ط 1، دار اليازوري العلمية، عمان، 1999.
3. محمد عبيدات: منهجية البحث العلمي والقواعد والمراحل والتطبيقات، ط2 دار وائل للنشر، عمان، 1999.
4. موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ترجمة بوزيد صحراوي. كمال بوشرف سعد سبعون دار القصبة للنشر، حيدرة الجزائر.

الكتب باللغة الفرنسية:

5. James L. Creighton ; THE PUBLIC PARTICIPATION HANBOOK, Making Better Decisions Through Citezen Involvement ; published by Jossey Bass A Wiley Imprint 989, Market Street, San Francisco, CA 941031741 ; 2005.
6. Kerstin Arbter & others, « The Public Participation Manual », published by Austrian Society for environment and technology (OGUT), Hollandstraße 10/46, A-1020 Vienna and Federal Ministry for Agriculture and Forestry, the Environment and Water Supply (Lebensministerium), Stubenbastei 5, A-1010 Vienna.
7. Public Participation in Making Local Environmental Decisions, The Aarhus Convention Newscastle Workshop, Good Practice Handbook, Published by the Department of the Environment, Transport and the Regions. Printed in the UK, July 2000.

*** الرسائل والمذكرات:**

8. رضا عجنق: الديمقراطية التشاركية كألية لتحقيق التنمية المحلية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019-2020.
9. شوقي قاسمي: معوقات الشراكة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش، دراسة ميدانية لبرامج RHP للبنك الدولي للإنشاء والتعمير"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علم الاجتماع الحضري، قسم: العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة: محمد خيضر بسكرة تحت إشراف: الدكتور عبد الرحمان برقوق، السنة الجامعية 2013.
10. منال عرسان وسعيد قرارية: "آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية، قدمت استكمالا لمتطلبات درجة الماجيستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطني في نابلس، فلسطين، تحت إشراف: د. علي عبد الحميد و د. راسم خماسي، سنة: 2004.

*** الدراسات والمقالات:**

11. أوكيل محمد امين: مقال بعنوان رهان تفعيل الديمقراطية التشاركية من منظور برنامج دعم الفاعلين المحلين، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 10، العدد 02، 2019.
12. باديس بن حدة: طالب دكتوراه بجامعة الجزائر 03، مقال بعنوان ديناميات المقاربة التشاركية داخل الإدارة المحلية في ضل الشراكة مع القطاع الخاص، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018.
13. صالحي بن صالح، نور الدين حاروش، مقال بعنوان كابدال كبرنامج نموذجي لتجسيد الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، أفريل 2019.
14. فريد دبوشة: اشراك المواطن في صنع القرار على المستوى المحلي من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية، مقال بالمجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، بدون عدد، بدون سنة.

*** الهيئات الإدارية:**

15. بيت الشباب بالمسيلة.
16. ديوان لمركب الأولمبي المتعدد الرياضات بالمسيلة.
17. مديرية الشباب والرياضة لولاية المسيلة.
18. مركز إيواء الرياضيين بالمسيلة.
19. مصلحة التقنية لبلدية المسيلة.

الفهـــــــــارس

فهرس المحتويات

الرقـــم	الموضوع	الصفحـــة
01	مقدمة	
	الفصل التمهيدي: الإطار المنهجي للدراسة	
01	مقدمة عامة	04
02	إشكالية	04
03	الفرضية	05
04	الأهداف	05
05	أسباب اختيار الموضوع	06
06	الدراسات السابقة	08
	الفصل الأول: السند النظري المقاربة التشاركية	
01	تمهيد	10
02	تعريف المفاهيم والمصطلحات المستعملة في الدراسة	11
1-2	تعريف المشاركة	11
2-2	تعريف المقاربة	12
3-2	تعريف المقاربة التشاركية	12
4-2	تعريف المجتمع المدني	12
5-2	تعريف القطاع الخاص	14
03	عوامل نشأة المشاركة الشعبية	15
1-3	إفلاس التخطيط الحضري	16
2-3	النزعة لاحتواء الحركات الاجتماعية الحضرية	16
3-3	صعود الخطاب الديمقراطي	17
4-3	أزمة الهندسة المعمارية الثانية	17
5-3	تدويل المشاركة	18
04	الحالات التي يجب فيها إشراك المواطنين قبل اتخاذ القرار	19
05	مجالات المشاركة الشعبية	19
1-5	النقل	19
2-5	تسيير النفايات	19
3-5	تسيير المياه	19

4-5	السياحة والترفيه	19
5-5	العمل الجماعي في الأحياء السكنية	20
6-5	الحفاظ على المناطق الطبيعية	20
7-5	تخطيط المناطق المفتوحة:	20
8-5	تجديد السكنات وتحسين محيطها	20
9-5	تنمية الإقليم.	20
10-5	التنمية السياسية والاجتماعية.	20
06	اليات تجسيد وتكريس المقاربة التشاركية	20
1-6	اليات تجسيد المقاربة التشاركية	20
1-1-6	الاستفتاء الشعبي	20
2-1-6	المبادرة الشعبية	21
3-1-6	تقديم العرائض	21
4-1-6	الميزانية التشاركية	22
2-6	آليات تكريس المقاربة التشاركية	22
1-2-6	المجتمع المدني	22
2-2-6	القطاع الخاص	24
3-2-6	المواطن	25
07	أهداف ومحاسن المقاربة التشاركية	26
1-7	تحسين نوعية القرار	26
2-7	التقليل من التكلفة والتأخير	26
3-7	تحقيق التوافق في الآراء	26
4-7	زيادة سهولة التنفيذ	26
5-7	الحفاظ على المصداقية والشرعية	27
6-7	تجنب أسوأ حالات المواجهة	27
7-7	توقع مواقف واهتمامات المجتمع	27
8-7	تطوير المجتمع المدني	27
08	عيوب ونقائص المقاربة التشاركية	28

09	عوائق تطبيق المقاربة التشاركية وانتظار صدور المرسوم	31
9-1	واقع وتحديات حداثة الديمقراطية التشاركية على النطاق القاعدي	31
9-1-1	محدودية سياسة تحسيس الجمهور وإشاعة ثقافة المشاركة الديمقراطية	31
9-1-2	تأهيل الفاعلين المحليين وتجديد أساليب الحوار والخطاب السياسي	32
9-1-3	هاجس التمكين للحركة الشعبوية مقابل تهميش دور المجالس المحلية	33
9-2	محدودية الأطر التنظيمية والآليات الضرورية لتفعيل المشاركة في الممارسة الراهنة	34
9-2-1	الاستشارة العمومية كألية وحيدة لتفعيل المشاركة على مستوى البلدية قام المشرع بتقنين انعدام	34
9-2-2	انعدام فضاءات قانونية لتفعيل آلية التشاور على المستوى القاعدي: "المجالس التشاورية"	35
9-2-3	غياب آليات الانخراط في سياسة التسيير العمومي المحلي	36
10	التجارب الدولية المؤسسة للمقاربة التشاركية	37
10-1	التجربة البرازيلية	37
10-2	التجربة الألمانية	38
10-3	التجربة التونسية في القانون التونسي	39
11	التجربة الجزائرية في إطار التشاركية (برنامج كابدال CAPDEL)	42
11-1	برنامج كابدال	42
11-2	مخرجات برنامج كابدال CABDEL	45
11-3	الفاعلين في برنامج كابدال CABDEL	46
11-4	مراحل برنامج كابدال CABDEL	46
12	خلاصة الفصل الأول	48
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لمنطقة الدراسة		
01	تمهيد	50
02	معلومات حول مدينة المسيلة	51
03	تحليل منطقة الدراسة	52
04	المورفولوجيا	53
05	الطبيعة العقارية	54
06	الإطار المبني والغير المبني	55

07	دراسة المحيط المجاور لمنطقة الدراسة	55
08	التجهيزات والنشاطات	56
09	دراسة المنشاة الموجودة بمنطقة الدراسة	57
10	دراسة الفضاء العمومي لمنطقة الدراسة	66
11	خلاصة الفصل الثاني	79
	الفصل الثالث: آليات إشراك الفاعلين في إعداد المشروع	
01	تمهيـــــد	81
02	مجال الدراسة	82
2-1	المجال المكاني	82
2-2	المجال البشري	82
2-3	المجال الزماني	83
03	ثانيا: طريقة اختيار العينة	83
04	افراغ أسئلة استمارة الاستبيان	84
05	مناقشة الفرضية	90
06	خلاصـــــــــة	91
	الفصل الرابع: المشروع التنفيذي	
01	التـــدخل	93
02	مستويات التدخل	93
03	البرمجة	99
04	لفكرة العامة للتهيئة (مبادئ التهيئة)	113
05	مخطط التهيئة المقترح	120
06	دفتر الشروط	121
07	الأحكام العامة	121
08	الخلاصة	123
09	الخاتمة	124
	الملاحق	
/	استمارة الاستبيان	127

/	قائمة المراجع	131

فهرس الجداول

الرقـــم	الموضـــوع	الصفحـــة
01	المقارنة بين مقاربة تشاركيه والمقارنة الكلاسيكية	01
02	توزيع منشأة الديوان حسب البلديات –ولاية المسيلة	59
03	التقرير الشهري لاستعمال الملعب المتعدد الرياضات لسنة 2020	61
04	التقرير الشهري لاستعمال قاعة متعددة الرياضات	63
05	تعداد المنخرطين حسب النشاط لسنة 2020	65
06	أهمية وكيفية إشراك مختلف الفاعلين	84
07	ما إدا كان هناك أطار قانوني ومؤسساتي يتكفل إشراك مختلف الفاعلين	85
08	ما إدا كان هناك دور فعال للمشاركة في أعادة تهيئة المركب	86
09	يوضح بعض الملاحظات العامة	87
10	يوضح بعض الاقتراحات	88

فهرس المنحنيات

الرقـــم	الموضـــوع	الصفحـــة
01	تقسيم مساحة الإطار المبني إلى نسبة مئوية	54
02	تقسيم مساحة الإطار الغير مبني إلى نسبة مئوية	55
03	الاستعمال الشهري للملعب لسنة 2020	61
04	النسبة المئوية للطرقات والممرات	67

فهرس المخططات

الرقـــم	الموضـــوع	الصفحـــة
01	تموضع المنافد والسكنات بالمحيط الموجود	56
02	النشاطات الموجودة بالمحيط المجاور	57
03	تموضع المداخل والجدران بمنطقة الدراسة	67
04	توزيع مواقف السيارات بمنطقة الدراسة	68
05	مستويات الحركة	69

06	توزيع المساحات الخضراء بمنطقة الدراسة	70
07	التدخل على مستوى الصور (الجدران) والمداخل	95
08	الرسمية النهائية للصور والجدران والمداخل	95
09	التدخل على الطرقات	97
10	تنظيم الفضاءات	99
11	مخطط التهيئة لفضاءات الألعاب الرياضية	114
12	مخطط التهيئة لمساحات لعب الأطفال	115
13	مخطط التهيئة الفضاء العمومي (الحديقة العمومية)	116
14	مخطط التهيئة فضاء مواقف السيارات	117
15	مخطط التهيئة فضاء التنزه والترفيه	118
16	مخطط التهيئة فضاء التنزه والترفيه	119
17	مخطط التهيئة المقترح	120

فهرس الأشكال

الرقـــم	الموضـــوع	الصفحـــة
01	مورفولوجيا أرضية الدراسة	54
02	اهمية موقع منطقة الدراسة	73

فهرس الخرائط

الرقـــم	الموضـــوع	الصفحـــة
01	الحدود الإدارية لبلدية المسيلة	52
02	موقع منطقة الدراسة بالنسبة للمدينة	53

فهرس الصور

الرقـــم	الموضـــوع	الصفحـــة
01	تموضع موقع البلديات النموذجية لبرنامج CAPDEL	43
02	مقر مديرية الشباب والرياضة	58
04+03	الملعب المتعدد الرياضات	60

05	القاعة المتعددة الرياضات	62
06	المسبح النصف الأولمبي	63
07	دار الشباب (ميمون الحاج)	64
08	مركز إيواء الرياضيين	65
11+10+09	بعض المساحات للملعب	65
12	بعض المساحات الشاغرة	71
14+13	انواع اللافتات التوجيهية	72
17+16+15	انواع الأشجار الموجودة	72
21+20+19+18	السكانات بالمحيط المجاورة بمنطقة الدراسة	74
24+23+22	بعض التجهيزات بالمحيط المجاور بمنطقة الدراسة	74
27+26+25	بعض المنافد المحيطة بمنطقة الدراسة	75
30+29+28	حالة الجدران المتدهورة	75
33+32+31	الحالة المتدهورة للمداخل	76
36+35+34	الحالة المتدهورة للطرقات والممرات	76
39+38+37	حالة بعض مواقف السيارات الموجودة بمنطقة الدراسة	77
42+41+40	تدهور المساحة الخضراء الموجودة بمنطقة الدراسة	77
48+47+46+45+44+43	انتشار النفايات على حساب المساحات الخضراء والغير مهيئة	78
49	انسداد بالوعة صرف المياه	78
50	تلف لعمدة الانارة	78